شرح تلخيص المفتاح

(مطول)

سعد الدين

وحراما وعزيمة ورخصة وظاهرا وباطنا وحدا ومطلعا ولا يعلم تمييز ذلك كله الا من نزل في بيته وذلك هو النبي واهل بيته فكل ما لا يخرج
من بيتهم فلا تعويل عليه ولهذا ورد عن النبي صلى الله عليه وآله من فسر القرآن برأيه فاصاب الحق فقد اخطأ وقد خاب عن اهل البيت عليهم السلام في تفسير
القرآن وتأويله اخبار كثيرة الا انها خرجت متفرقة عند اسئولة السائلين وعلى قدر افهام المخاطبين وبموجب ارشادهم الى مناهج الدين
وبقيت بعد خبايا في زوايا خوفا من الاعداء وتقية من البعداء ولعلها لم تبرز ولم يصل الينا الاكثر لان رواتها كانوا في محنة من التقية شديدة
وذلك بأنه لما جرى في الصحابة ما جرى وضل بهم عامة الورى اعرض الناس عن الثقلين وتاهوا في بيداء ضلالتهم عن النجدين الا شرذمة منهم
لكن العامة لذلك ستروه في عمرهم حتى حين فآل الحال الى ان نبذ الكتاب جملته وتناسوه حفظه فكان الكتاب واهله في الناس
وليسوا في الناس ومعهم وليسوا معهم لان الضلالة لا توافق الهدى وان اجتمعا وكان العلم مكتوما واهله مظلوما لا سبيل لهم الى ابرازه الا نادرا
والغارة ثم خلف من بعدهم خلف عمي عاد فني ولا ناصبين لم يدروا ما صنعوا بالقرآن دعي احد والتفسير والبيان فعمدوا الى طائفة
يزعمون انهم من العلماء فكانوا يفسرونه لهم بالآراء ويروون تفسيره عمن يحسبونه من كبرائهم مثل ابي هريرة وانس وابن عمرو ونظرائهم
وكانوا يعدون امير المؤمنين من جملتهم ويجعلونه كواحد من الناس وكان خير من يستندون اليه بعده ابن مسعود وابن عباس ممن ليس على قوله
تعويل ولا له الى لباب الحق سبيل وكان هؤلاء الكبراء ربما يقولون من تلقاء انفسهم من غير ان يسندوه الى احد وربما يسندونه الى رسول الله
ومن الاحداث عنهم من لم يكن له معرفة بحقيقة احوالهم لما تقرر عندهم ان الصحابة كلهم عدول ولم يكن لاحد منهم عن الحق عدول ولم يعلموا
ان اكثرهم كانوا يبطنون النفاق ويجترئون على الله ويفترون على رسول الله في عزة وشقاق هكذا كان حال الناس قرنا بعد قرن
فكان لهم في كل قرن رؤساء ضلالة عنهم يأخذون وهم بآرائهم يجيبون او الى كبرائهم يستندون وربما يروون عن بعض ائمة الحق في
ما يروون عن رجالهم ولكن بحسب ما من امثالهم وتبالهم ولا يرعونه حق رعايته اذا ما دعوها حق الرعاية نعوذ بالله من قوم حذفوا محكمات الكتاب
ونسوا الله رب الارباب وأموا غير باب الله ابوابا واتخذوا من دون الله اربابا وفيهم اهل بيت نبيهم وهم ازمة الحق والسنة الصدق
شجرة النبوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة ومهبط الوحي وعيبة العلم ومنار الهدى والحجج على اهل الدنيا خزان اسرار الوحي والتنزيل ومعادن
جواهر العلم والتأويل الامناء على الحقائق والخلفاء على الخلائق اولو الامر الذين [illegible] امر بطاعتهم واهل الذكر الذين امر بمسألتهم واهل البيت
الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا والراسخون [illegible] في العلم الذين عندهم علم القرآن كله تأويلا وتفسيرا ومع ذلك كانوا محسودين
بهم مهتدون انا لله وانا اليه راجعون ولما اصبح الامر كذلك وبقي العلم [illegible] وناهنالك صار الناس ائمة الكتاب وليس الكتاب بامامهم

هذا كتاب المطول للعقول للتفتازاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايادي وقد
انفذ بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد برافته فرق الانام في طرق الا
والصلوة على نبيه محمد خير من نبغ من منتضى الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة الكر
وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع
وبعد فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلو
والتمسك للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نظ
فانه كشاف عن حقايق التنزيل دقايق مفتاح لدقايق التاويل فايق تبيان لدلايل الا
ابلاغه ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعه
للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارد
عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل يظهر لباب آثار تراكيبه وصفو ومنه عذب عبا
وصعا لا يدرك الواصف المطري خصايصه وان يك سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع
جماعة هم اسرى التقليد فصففوا يتعاطونه من غير توثيق وتشديد يحومون في تحرير مقا
حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطايفه على ذكر المثل والحال لا يخرج عن ربقة
اعناقهم حتى تسرح في رياض [illegible] احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم
دقايق النفحات في ضمايرهم كل [illegible] اللجاج والعناد وجل صناعته لا انحراف عن منهج
فنبهات النفس للرمزة الدقيقة الثاني والنظر للمحة الجميلة المكان والتي بعد ما قضيد

الفنون وطوى واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى معارج
الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى ما بلغه حوافر محمد جال الارض
ومجمع ارباب الفضل ما صرف الله عنها بوايق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فسرحت في مسارح
الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناص الاوابد من عيون اللطايف وصرفت
الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان وراجعت الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره
ابحاث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرايد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب
تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل
المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله تعالى
عليه شابيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا لجميع ما في اصول هذا
الفن وقواعده حاويا لنكت مسايله وفوايده محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين ودقايق
على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين ما يلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز بالايجاز الذي هو لمحات
السحر ودلايل الاعجاز شعر ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر
وكان يعوقني عن ذلك اني ارى في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده وسدت مصادره وموارده
وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفقت شموس الفضل على الافول واستوطن
الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون من انتكاس
احوال الاذكياء والافاضل شعر وهكذا يذهب الزمان على الناس ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر
لكني لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب ونحوه لهم وامتداد اعناقهم نحو ما
بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار ولم
له شرح يكشف عن وجوه خرايده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر الفاظه
من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدر السلوك طريقه من غير دليل
كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا مع ما تجرعت من الزمان غصصا و
طفقت اقتحم موارد النهر غايصا في لجج الافكار والتقط فرايد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد
في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لاستمداد دلايل الاعجاز
واسرار البلاغة ولقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما
يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل طريق الوصول الى مخابي كنوزه الخفية واودعته فرايد
نفيسة رشحت بها كتب القدماء وفوايد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرايب نكت
اهتديت اليها بنور التوفيق ولطايف فقر اتخذتها من غير التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته

بذيل العدل والانصاف وتجنبت فيما اوردعليه من مذهب البغي والاعتساف
حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في
واومات الى مواضع ذلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض
هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التاسي بجماعة خطروا بتحقيق الواجبات ومافرة
سننهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحايف بتلك اللطايف شعر
الدهر بالارزاء حتى فوادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال
على النصال وذلك من توارد الاخبار بتفاقم المصايب في الاحزان في العشاير والاخوان ع
امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما شعر ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض
جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان
يدع من اوطانها الا دمنا لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حزبها الا قوم بيلدح عجفى شعر
بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونبذ
عنا كتب نسيا وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى
من دهر لو اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني في فرط الملال ده
الى ان تلفظني الارض ويجرني من رفع الى خفض حتى انخت بجروسة هراة حماها الله تعالى عن
فتح الله عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم شعر لقد جمعت فيها المحاسن
واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت
الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام
ولمن روض الفضل الى ماءه وتظم شمل الخلايق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البت
استظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن
دولة السلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الام خليفة الله في العالم حامي
اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة
مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والى لواء الولاية في الافاق
سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان للتمثل لنص القرآن اذ
يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله والصادق نيته في احياء سنة رسول
صلى الله عليه وآله شعر خليفة ملك الافاق سطوته والحق كان مداه اية سلكا نجوم
ذراه الطالعون كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا يجي بسيم رضو منه الزمان وكم مكائد بلطفه
هلكا اطار صاعقة من نصله فيها الى السماك لواء الشرع مرتسمكا وصادف الرشد منها

معلقتى

معتسق قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اقبل بالاقبال
متمسكا علاء فاصبح يدعوه الورى ملكا وربما نحوا هينا غدا ملكا وهو السلطان الغازي
المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت
لا زالت اعلام دولته محفوفة بالنصر والتاييد خيام عظمته مكفوفة بالعز والتابيد واقطار الارض
مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو
حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف علم الانهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال
والانعام وخص من بينهم العالمين بمزايا الاشبال والاكرام شعر قامت في الرقاب لنا ايادي اللطف
والناس الحام فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن وسمت بنشيا الاحبة والوطن وصرت
بعيم لطفه مغبوطا ومخلوطا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي ثم
هداني الله سبحانه اسواء الطريق وافاض على سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل
لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح به في اثناء
ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله تعالى للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد
بحرا مشحونا بنفايس الفرائد فجعلته لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجا الطوائف
الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام و
المرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروني بما عانيت في هذا التاليف
من الكد والعنا والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق
العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا العمري موصوف
عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطبايع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد
بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمة الله عليه
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى
اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء
باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام
سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو
اللسان ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها
فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هذا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في
مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط

على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد و
لذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد
لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح
بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه ذكره من ان
اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال
العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر
السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل
انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل
انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ولا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر
وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل على مسماه
فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول
الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم
ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدإ محذوف او نصب بتقدير
اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد
على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء
دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما
يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو
اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها
وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات
الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في
الضمير ثم هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق عليه الجميع لان كل واحد
يشتهي حصول ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا
بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز
باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعته من عنده وهي المعجزات واعلا

معجزات

معجزات نبينا هو القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله علم ... صلى الله عليه ... رعاية لبراعة
الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ... من
في من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق
بالصواب دعاء للشارع المفتى للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة
هي علم الشرايع عن ما في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك
... لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل تميز وبين
الكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبين من يخاطب
به ولا يلتبس عليه وبمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب و
الخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اله ... اهل
بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر ومن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل و
اهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد
اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت
معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق
الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في
احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او
معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط
كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم
البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا
حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طايفة من العلوم اجل ما
سواها وجعله من هذه الطايفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون ادبه اي بعلم
البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا
وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف
الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلا مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار والخواص الخارجة
عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات
الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف
الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما
ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وتفسير وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع

عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بذلك وما ذكره ههنا لا يدل
على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو ما الذوق المكتسب عنه لا بغيره من
العلوم وليس الحصر بكيف المستفاد من قوله وبه ينكشف حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان
العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي
موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع من وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن
بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه
بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفوس بالاشياء
المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه
وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه تخييلية استعارة وذكر الاستار
ترشيح وتعدد بناء في هذا على اصطلاح المص والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل
على النبي ونضمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالى بها في
النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالى بها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه
العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى الفساد وليس للاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان
للطائفة العلمين مدخل فيه لانهما لا يتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان
فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي
صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب بن ابي بكر يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه
اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا
تميز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو
في اللغة وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مرتبة بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن فان
شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر فانها كانها عقد قد انفصم
فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو
موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا
والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما
رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه
حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره
لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه و

لهذا الشيء في الظروف ما لم يتبع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن
الحشو وهو الزوائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجي الفرق
بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه
قابلا خبر بعد الخبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر اخر اي كان محتاجا الى
الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد لما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم
سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهو حكم كلي ينطبق على
جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم القي الى منكر يجب توكيده بانه ينطبق على ان زيدا
قائم وان عمروا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر
يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل عليها ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه فلا يكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات
التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات
القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو
التقصير جهدا بالضم والفتح اي اجتهادا وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد يستعمل الالو في
قولهم لا الوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هيهنا المفعول الاول لانه غير مقصود
اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي
المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي
او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له
لما تضمنه يعني لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل
فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن
للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل
على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم ياتك
القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط الخصم وصف القسم
الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث
وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى
ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على تلك الفوائد
وفوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون
كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدها فيخرج ما لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا
كبعض اعتراضاته على الشارح وغيره وهذا العجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره

الاولى بعد تسميته تلخيص المفتاح وانا اسئل الله تعالى لا اعترف لتقدم المسند اليه ههنا جهة
حسن الا مقتضى التخصيص ولا التقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية
من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه
تعالى ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسئل غيره فعلى كان الانسب ان يقول والله
اسئل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله
تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي
وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد
نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق
الاصباح وجعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان
الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من
قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء
في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن
الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل
رتبه على مقدمة وثلث فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فهو مقدمة والا فخاتمة
والحق ان الخاتمة ثم هي من الفن الثالث كما نبين هنا ان شاء الله تعالى ولما انجر كلام في اخر المقدمة الى
انحصار المقصد في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفها بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم
يجر منه ذكر لفظا ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان
معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه
الكلام وحصولها ان يعرف التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذ
من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله
كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له
بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل
عليه امر ان احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في
هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان
المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه وتوهم بعضهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في
تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير
ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح

اذا اطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح بها اى صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح فى النثر وقصيدة فصيحة فى النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اى الكلام والمتكلم فقط دون المفرد ويقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال بها لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هى التى تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظى والمعنوى جزم المص بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد شرع فى تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة فى المفرد راجعة الى اللغة وفى الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار ما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة فى تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك فى تعريف واحد بين الانسان والفرس وغيرهما الا ان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق لفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فظهر ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد فى كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأى فى تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكى ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة فى تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى اى المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد فى الكلمة شئ من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهى فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة فى قول اعرابى سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات فى قول امرء القيس غدائره اى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق مستشزرات

اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره اي رفعه
واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب
والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني
ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب
في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزرات هو توسط
الشين المعجمة التي هو من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي
من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب
ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشا الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير
ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان
الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي
وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من
الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا
امر ذوقي وكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان
يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب لثقل المخل
بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء
وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات
ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي
في الكلام العربي فاسد لانه لم ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب
ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل
كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير التسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها
مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يعود الى
نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة
كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه

والتابعين بوقوع الغير فيه واتفق النحاة على وجوه ... الجمع في ابهمهم ... بادروا الى التسليم ... قال

قال مالكم تكأكأتم علىّ كتكأكئكم على ذى جنة افرنقعوا عنّى اى اجتمعتم علىّ تنحّوا عنّى كذا ذكره الجوهرى فى الصحاح وذكر جار الله فى الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون فى اذنه فافلت من ايديهم وقال مالكم تتكأكؤن علىّ كما تتكأكؤن على ذى جنة افرنقعوا عنّى فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه نحو ما الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج فى قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطوّلا وفاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا اى انفا مسرجا اى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج فى البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج الله وجهه اى حسن وسرج الله وجهه اى بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه بهجه وحسنه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهى فى مقابلة المعتادة وهى بحسب قوم دون قوم والوحشية هى المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهى فى مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية مما يخل بالفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور فى كتبهم حيث قالوا الوحشى منسوب الى الوحش الذى يسكن القفار ثم استعير للالفاظ التى لم يؤنس استعمالها والوحشى قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذى لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهى فى النظم احسن منها فى النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح ما يعاب استعماله ويسمى الوحشى الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخ واشباه ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية مع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم على الفصاحة وان ارنبت الفصاحة معنى اخرو زعمنا ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعنى مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو فى حكمها كوجوب الاعلال فى نحو قام والادغام فى نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة فى اللغة فليست من المخالفة فى شىء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهى فى حكم المستثنى فكأنه قال القياس كذا وكذا الا فى هذه الصور بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام فى نحو قوله الحمد لله العلى الاجلل والقياس الاجل فقيل فصاحة المفرد خلوصه عما

ذكره من الكراهة فى السمع بان يتبرا السمع عن سماعه كما يتبرا عن سماع الاصوات المنكرة فان

اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو

الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى

اى النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين واللقب مشهور بين الناس

والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح وهو معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة

المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما من قبيل تكاكاتم وافرنقعوا والجحيش والطلخم وقد ذكر هنا

وجوه آخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثانى

ان ما ذكره هذا القائل فى بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت

بل كيفية له كما عرف فى موضعه وضعف هذين الوجهين ظ الثالث ان الكراهة فى السمع راجعة الى

النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح

يستلذ اذا ادى بنغم مناسبة وصوت طيب وليس بشئ القطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى

بصوت حسن او غيره وكذا جحيش وملع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظ

ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع انسيابه

فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجئ فى الخاتمة ولفظ

ضيزى ودسر كذلك والفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد

مع فصاحتها حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو

زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات

لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه صادق عليه انه خالص

من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون

النحوى المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب

غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير مفعول به مما اجازه

الاخفش وتبعه ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى بن

حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد

بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى

اى العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعرى هل يلومن

قومه ظهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان

كل منها فصيحا فمنه ما هو متناه فى الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر وهو مكان قفر اى خال من الماء

ما الكلام ومنه ما هو دون ذلك مثل قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه مما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركني فيه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما طابق الصناعة قال المص فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب فلعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن الاثير وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال ان في تكرار امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشاء الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان وانما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان لا اصلا من البين المعقود ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بالبعض منها لكنه مع اعتبار الجميع اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابرهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضايل الا مملكا اي رجلا اعطى المال والملك يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم مما شاع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حي يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل

بدلا من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة
على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك
الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على
المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع بالرفع
وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب لتوهم عطفه على لتقربوا لتجمدا
جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما
يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما
يرضيني ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجب دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان
الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال
في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها
وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك
بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد
في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا مما يخل بفصاحة الكلام واستقامته ولا
يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد
المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من
حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء
كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب في
الجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا
اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت
تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الآن ليحصل في
المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه لازمه
ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب فيأتي بضده هذا هو المشهور فيما بين القوم ولا يخلو ما فيه
من التكلف والتعسف منشأه عدم التعمق في المعنى وترك التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب
الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها
على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المقصود

خصوصا الاستعارة ودقة
جامعها لا ينافي وضوح
طريق الانتقال وان لا يكون

من دلايل الاعجاز وعلى هذا فالسين في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله

تم سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل و فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره ومن كثرة التكرار وهو ذكر

الشي مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار

كقوله اي قول ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة

سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث والمراد

فرس حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها

متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح اي لها

من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى

حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيا وجرعى

تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشي واضافة حومة الى

الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع

بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح

وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل

الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن

الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك و

الاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت

والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف

كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم

البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب هم ما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه

جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مرتبة لا يقع بين المضافين شي غيره في كما في البيت او غير مرتبة

كما في الحديث والغرض اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وان اراد بتتابع الاضافات

ما فوق الواحد لا يبقى ان من اشتراط ذلك اراد تتابع الاضافات المرتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى

واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا الا انا نقول لهما ايضا وجبا ثقلا لاجتناب عنهما والا فلا

جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله عز وجل ذكر رحمة

ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من

مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي القسمة ولا النسبة لذاتها والهيئة والعرض

متقاربان بالمفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل

بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم والكيف وبالثالث في الاعراض
النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء
محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور الغير ولا
يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية
نفسانية وح ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في
النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح
من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ
فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن
ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب
وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح
لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وذلك محال لان من
المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع
حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح
وقول بعضهم دون كلام فصيح ولفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه
على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل
شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لان السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية
والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي
الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب
منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان
الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف
وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام
فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا
لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى
المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار و
خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقامات ضرورة ان اعتبار اللائق بهذا
المقام

عليه الاعراض النسبية على المذهب
المشهور وهو ان النسبة لازمة
لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ
يقال ح تصور تلك الاعراض
يوجب تصور غيرها وهو يستلزم

للمقام غير الاعتبار اللايق بذلك واختلافه بعين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل
تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا
او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد
او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر واما الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او
منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا
على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك واما الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما الثاني فككونه وصل
الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه
وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه
تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعليق او المسند اليه او المسند
او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديمه
المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا
معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها
وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن
رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة
باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص
بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا و
مراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول
يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي
وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه
القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه
ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة معها مقام
ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من
ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا
كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام

ومع الجملة الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما
هو في حكمها وايضا لمع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك وهكذا ينبغي ان يتصور
هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة
وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه
بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم
مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله
واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح
لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي في البلاغة دون العرضي
الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال
هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح
وستسمع لهذا زيادة تحقيق انشاء الله والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له
وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان
اضافة المصدر يفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احدهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى
الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين وكلاهما
وفيه نظر وهو ظاهر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث
يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد
كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل
ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق
والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو ان
تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا
او يسرع او هو يسرع او هو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما
ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك
في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان
لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وذا الوصل
لموضع الواو من الفاء والفاء ثم من لي غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف
والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس

هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها
من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها
عند البعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظة وهو في لفظة اخرى في غاية
القبح مثل وهذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة
راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له
الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة من مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند
التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق المعاني والاغراض
التي تصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما للتاكيد معنى الكثرة و
العامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي قليلا من الاحيان اي في
كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع
التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى
والى ما يدل عليه بالفاظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني
مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة
فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح
حيث اثبت انها من صفات الالفاظ واراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى
ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فصح لانه ماض في
محل النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف كانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على
ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر
المقدمة ولا نزاع في رجوعه الى نفس اللفظ والثاني انه وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت
الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا
هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ
انكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق النظر فيه ويقع به التفاضل هو الذي يدل
باللفظ على معناه الوضعي اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهنا الفاظ ومعان
اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على
حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الامور
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل

ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي
الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها حيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد
بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا
احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب
المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم
بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن
معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات
للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان
يقول اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة
تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية
توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق
بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلام العلماء كفاك
قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على
من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك النكير كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم
التميز بين ما هو وصف الشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا
نعني بالفصاحة التي يجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم
بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها
مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة و
ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسع ان يقول عاقل بقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون
اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه
دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز
وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة
سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به
لم لا يجوز ان يراعيهما حق رعايته فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة
قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الكلام يقتضي تلك الاعتبارات واما الاطلاع على كمية

الاحوال

الاحوال وكيفيتها ورعايتها الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فلا مكان الاحاطة

بهذا العلم لغير علام الغيوب ثم كما ترى كثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام

بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو

حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من مراتب العلية ولا

جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان تؤخذ ذلك حقيقيا

كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما

يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكن ان

يتجاوز او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول

فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر

او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة من مراتب البلاغة

ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى ولو كان من

عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته

فكان بعضه ما بلغ حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة

ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي

الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته وهو حد الاعجاز وهذا هو

الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب

منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا

يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي

نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف البلاغة

اذا غير الكلام عنه الى ما هو دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح

الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات يصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار

اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة

بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال

بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا

هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي

خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة

والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة

كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان
كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس
اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى
يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان
يتحصلان الى الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق
لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر في تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما
اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة
عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من
غيرها لتوقفه عليها فان قلت فحينئذ يرجع الحاصل الى البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها
دون ... قلت لا بل هو فاسد لانه لو اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المطول يؤول المعنى ان الغرض
من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح
من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم
لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تتوقف على هذين الامرين وتتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض
منها وغاية لها فالوجه الرجوع الى الحق فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما
يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو لا يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس
فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح
من غيره بعضه معرفة ان هذا الكلام فصيح وذا غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه وتمييز السالم من الغرابة
عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذا ليتحرز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره
وهكذا جميع الاسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف
ان في تكاكأتم وافرنقعوا غرابة بخلاف اجتمعوا وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات
المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ تصديها ليتبين ان ... مشتبها
وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره ويتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف القياس دون
الاجل وقس على هذا البواقي فالتحقيق ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالـ
غرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد يطلق

كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي و يدرك بالحس كالتنافر اذ به

يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم

او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد

المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس و

بيان ما يوجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في

المراد وتمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره ليحترز به عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به عن

وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علم المعاني و البيان وسموهما علم البلاغة

لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التادية علم المعاني

فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول الثاني في اللفظ

للثاني الذي هو تمييز الفصيح من غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز

به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني و البيان و

ان كانت البلاغة تحتاج الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال

الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا لذلك علم البديع واشار

بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها

انحصر مقصود في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي

الاول علم المعاني و الاخرين يعني البيان و البديع علم البيان و الثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه

المناسبة **الفن الاول علم المعاني** وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال

فهو بزيادة اعتبار البيت في المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم

اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها

جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين فمن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة

فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي

ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن

مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها

يتمكن من استحضارها والتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة

كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في الذهن بل

تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدا التفاصيل مسائلها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد

الامور المذكورة لا يعلم

الباقي اي

شئ هو له المكان من الاختصاص اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان

علم المعاني

الكناية

قولهم نفيت عنه مقام الذ

الفن الاول

الفاظ علم المعاني

وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ

لسقيته للعلو

ان حمل على ما هو

او البسيط والعلم للكلي او للمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة يقال للادراك

المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشئ واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل

عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال

عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون

يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال

المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل وان وجد

ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض

الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان ارید الكل فلا يكون هذا

العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ

الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله

التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام

والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس

الترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال

من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني

عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا

واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية

مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق

بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه واستعارة او كناية او نحو ذلك

فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب

الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد والذكر او الحذف

المغير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال والحال ان مقتضى الحال الا تلك

الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك

بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه

المسند اليه ويحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده

المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على

ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام

حذف فيه المسند اليه فظهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في

التحقيق

التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة موكدة او غير
مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما
وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن
الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق
عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر تراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام
التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من
حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية
المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها
فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها
على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني
وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب
البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من
غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم
من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر
واقول لا نفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب
في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا
او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا على الانكار وزيد ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما
مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان
يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى
تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التركيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فما
المراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله
وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون المتكلم بحيث يورد كل تشبيه
ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها و
هذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من الشارح وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف

فكانها محيطة بها واختيرت
الافادة على الدلالة لتركالة
عدم الاستحسان في محله ذكره
قوله كما صرح به في كتابه

ظنوا ان السكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء ضرورة الشيء بنفسه ومفاسد قلة التأمل
مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق
الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه الكلي
في جزئياته لصدق الاعم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد
والاصول على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود الاول احوال
الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر والانشاء الفصل
والوصل الايجاز والاطناب والمساوات وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة
يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او ايقاع
النسبة او انتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا
هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في
الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في
الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او
سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم
يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند
اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسمي
الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا وجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا كذلك لا
مما ذكره وقد يكون المسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة
قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة
واحترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون
مقتضى الحال فالزائد بلا فائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع
ما ذكره من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند
فالعجب انه لم يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه مع ان المفعول كل
من المسند اليه والمسند مقدما او مؤخرا او معرفا او منكرا الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه
الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات ففساد كلامه اكثر واظهر فالاولى
ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما
مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة والمسند اليه او المسند
ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر فرد بابا خامسا

وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وهم بزيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سابعا
والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من
الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما كاحوال القصر فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل
بابا سادسا وهذه كلها احوال تشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء
جعل بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في
قوله مطابقة او لا مطابقة وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه او لا
تطابقه فالخبر ههنا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقع
بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن شيء على ما هو به لئلا يقال تعريف بينهما فلا دور ورابطة
الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة
نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور وانفقوا على انحصار
الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بانحصاره في تفسيرهما فقيل مذهب الجمهور
الى ما ذكره المص بقوله وصدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق والكذب الى الحكم اولا
وبالذات والى الخبر ثانيا وبالعرض للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه
عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين
اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد
وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين
صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع وقصدت
به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته بل البيع يحصل
في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية
دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر محقق
موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود
النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك
الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب
والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد
الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور

انما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم الثابت او كان في حكمه كالبديهيات كالبديهيات اما انه يستعمل فيما لا احتياج الى الدليل كالبديهي لما تعلق به علم سابق في حكمه

ذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال في الاول ان اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذه في تفسيره يوجب الدور

الاعتقاد

قوله ويرد تمسك النظام
الخبر بها مدار ان كان
من قبيل التصورات ولهذا
يجري فيها المنع كما تقرر في المعقول
الا انها تتضمن دعوى ان
هذا الحد للاشياء
او رسم لها مثلا
فالمنع
الخ
هو اقامة البرهان بالنظر
الى المدعوى الضمنية فلا اشكال

بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو الحكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها ونفسه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشهورة في الشهادة وفيه نظر لان مثله يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا الا ان تسمية شيء بشيء يتضمن الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع و حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول

الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في الصحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه واله وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي صلى الله عليه واله فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه اما الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق للواقع وواحد كاذب وغيرهو المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده الخبر مطابق للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معا اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللا مطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع هنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمنه تكذيبه اظهار لا يريدون بكلام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عن مرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فظهر ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني

الواقع واعتقد انه مطابق

فكذب ان طابق واعتقد عدم المطابقة فكذب ان

دعدمها مع عدم قوله

الثانية والبقية الاولى

الاول فلان صدمه اعتقاد

ليس فيهما للكذب بل اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى قصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنون فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا الاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت يكفي دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعقل غيرهما وان سلم ففيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا تسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان والفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بان الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد

تحقق

فلا يسمع قوله وفيه نظر

توجيه النظر ان الظاهر من عبارة

تحقق الاسناد لانه ما لم ينسب احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا او
المتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا يجب ان يكون مخبرا عنهما الا شك ان الخبر قد يقصد به
افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى لاظهار التحسر على خيبة رجائها
وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا
رب اني وهن العظم مني لاظهار الضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير
اولي الضرر الاية لاذكار ما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعدون ويترفع بنفسه عن
انحطاط منزلته ومثله قوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا
لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في
قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار
فلا شك ان قصده يجب افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه
اي المخبر عالما بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع
النسبة مثلا او لا وقوعها والظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انتزعها او انه عالم بانه اوقعها او
انتزعها او بعدها لما كان مدلا لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان
قلت فما معنى قول القوم ان مدلول الخبر هو الحكم بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي
انه يدل على ثبوت المعنى او انتفائه لا ان ما وضع شك من سامع في خبر بشيء معبر بل علم ثبوت ما اثبت
وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا انه يفهم العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد حصل بين
الضرب لزيد ولا يلزم من خلاء اللفظ عن معناه ~~الذي وضع له الا البلاء عن~~ معناه الذي يصح لروح الا
عند الاخبار امرين متناقضين قلت ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكلامهم ارادوا
انه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا افهام المعنى منه
ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد فهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا بين
مفهوم جميع الفضلاء متفقا دائما فلم يصح قولهم بين مفهوم زيد قائم وليس زيد قائم تناقض فهنا
تحقيق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس مدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان
الكذب مدلول اللفظ كالصدق بل المراد انه من حيث هو لا يمتنع عقلا ان لا يكون
~~الكذب مدلول اللفظ كالصدق بل المراد انه من حيث هو لا يمتنع عقلا ان~~ مدلوله

اللفظ ثابتا وتسمى الاول اى الحكم الذى يقصد للخبر بالخبر افادته المخاطب فائدة الخبر والثانى اى كون

المخبر عالما به لازمها اى لازم فائدة الخبر كما ذكر فى المفتاح ان الفائدة الاولى بعيد بدون الثانية

تمتنع وهى بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوى وتنافى اللازم الاعم بحسب الواقع

او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا

فائدة الخبر هى الحكم ولازمها كون المخبر عالما به بمعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من

غير عكس كما فى قولك حفظت التورية وزعم العلامة فى شرح هذا الكلام من المفتاح ان

فائدة الخبر هى استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هى استفادته ان المخبر عالم بالحكم وهو

خلاف ما صرح صاحب المفتاح فى بحث التعريف فى المسند اليه لكنه يوافقه ما اورده فى تفسير هذا

الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من

الخبر بنفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل نفسه

حصوله عنده لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاولى ان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لابد

من ان يكون هذا الحكم حاصلا فى ذهنه فحصول العلم يوجب حصول هذا الحكم فى ذهنه و

وان لم يجب ان يكون حصوله من تلك الخبر وكذا الثانى لان علة حصول سماع الخبر من المخبر اذ المسند

ان حصوله انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول وعلى

الثانى بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من

الخبر بنفسه عند حصول الثانى منه لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يحتمل

حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتورية ثم يكون تسمية هذا الحكم فائدة

الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فانه قيل كثيرا ما تسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم

حاصلة فى ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل فى ذهننا

صورة هذا الحكم سواء علمنا قبل او لا فكون الاول غاية حاصلة فالجواب من الاول ان العلم بكون

صورة هذا العلم او هو جائز من غير نظر ويمكن ان يقال لا نسلم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اى

هو بصورة الحكم فى ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع علم المخبر عالما بالحكم

او لم يعلم لكن هذا بناء على تفسير المص وعن الثانى ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون

عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرض فيما اذا كان مستحضر المخبر مشاهدا اياه

فانه يحصل العلم الثانى دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل انه لا نسلم انه كلما افاد

الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا

ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم

جنس المطلقين ثم نقل الشارح

العلامة

وكذا عبارة

المفتاح ان المستفاد

نفس الحكم والاستفادة للمخاطب

ان الحكم ثابت له العلم به

حاجة بيانه

معرفة الكلام

عن

ثم

ولهذا قال الشارح

فى شرح

المفتاح

كون فائدة

الخبر نفس الحكم

للمخاطب

فائدة

الشئ انما يطلق على ما يستفاد

منه

لا على

نفس الاستفادة

وحكم فيما نحن فيه ما ذكر

العلامة

منع

لما اورده المص بالنظر الى

الثانى

من المغالطات

فان العلم من المص حمل الامتناع

على الامتناع

الوجودى

لا يطلق القطع على العلمين

مما وان كان اللازم والملزوم

ذهنه فهذا ضروري في كل عاقل يتصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة

الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم

فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة

لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديك ما هو هو كما ان موجب العلم نزل النوال

ومثله هو عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظايره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح

وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتريه ماله في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا

به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي

وآخره منفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر و

غيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة

الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشيء

لامتنعوا من شرائه اي ليس لهم علم بذلك فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه

الاهمال وعلى ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان الخطاب هذا لمحمد صلى الله عليه

واله واصحابه ولا دليل على كونهم طالبين به وهو ظ على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم

اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره

في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكره فينبغي

ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب

خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها ولا مترددا في ان

النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه

لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن

ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي

والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات

الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة

وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل

الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما

انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في

جواب كيف زيد وعبد الله في جواب من في الدار حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قايل به وان كان

المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا وكلما ازداد

فى الانكار زيد فى التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم

مرسلون موكدا بان واسمية الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم

وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل

الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسلا

من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله تعالى ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا

فى نفى الرسالة عن التصريح الى الكناية التى هى ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا

البتة والا فالبشرية فى اعتقادهم انما تنافى الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اى الرسل

الثلثة مبنى على تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به وهو الدعوة الى

الاسلام والا فالمكذب فى المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اى الى اصحاب القرية وهم

اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى قوينا هما برسول ثالث وهو يونس

او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها

اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التاكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التاكيد

بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معنا مقتضى ظاهر

الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صورة الاخراج لا على مقتضى الظ فان قيل اذا

جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر

لانه يقتضى التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير

بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى ترك التاكيد

هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظ كونه على خلاف

مطلق لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعله الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ

يعرف اعتبار الانكار وجوده الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا

كثيرا يخرج الكلام على مقتضى خلاف الظاهر يعنى ان وصف الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى

يكون الاخراج على مقتضى الظ قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له

اى بغير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى الخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع

راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشرافا المتردد الطالب نحو ولا تخاطبنى فى

الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح فى شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح

فى الخبر مع ما سبق فى قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا

محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون موكدا بان اى محكوم عليهم بالاغراق

وللايذان

والمراد ان الكلام المنشئ يشير اشارة الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المسارع يكاد
يبرز دونه بطلبه لا انه يبرز حقيقته وخصوصيته مثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
وجعل عليهم من مستولات سكرتهم يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقد
دلت ... الاشياء النوادر وهو كثير في التنزيل جدا قال الشيخ عبد القاهر رحمه
هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناه ويجعل
غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قوله جاء
شقيق بالضم اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء و
السيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير
التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر
وخوطب خطاب المنكرين بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون
مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان غفلتهم بالتغافل والاعراض عن العمل لما بعده من امارات
الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله شيء من الدلائل والشواهد
ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما او محسوسا
عنده كما تقول لمنكر الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد لكنه
لا يتاملها ليرتدع عن الانكار ... لفظ الكتاب تعسف لا فائدة في ايرادها وقوله نحو
لا ريب فيه ظاهر في التمثيل ... فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم
اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في
بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير
... فيكون على مقتضى الظاهر المقصود انه قد يجعل انكاره تعويلا على ما يزيله فترك التاكيد
كما جعله الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير
وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله والجواب عن الاول انه انما نفى الريب على سبيل الاستغراق
مع كثرة المرتابين لوجهين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب على ما يزيله ... لا
يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا
يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث
لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه ... هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح
لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم
من الدلائل المزيلة لهم الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتي به من يدل على نبوته بالمعجزات

الباهر وامى المغالبة وعن الثانى بان المذكور فى بحث الفصل والوصل بمنزلة التاكيد المعنوى
وذلك نفسه فى اعجبنى زيد نفسه دفعا لتوهم السهو وعدم التجوز فلا يكون من قبيل المذكور لكن
المذكور ثمة بل الاعجاز تؤكد السؤال فهو ان لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده ثانية لتثبته فان قلت
قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى فى علم البيان بالكناية وهى ذكر
لازم الشئ لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام فى مقام لا يناسب
بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذى يطابقه
الكلام واعتبرت بعض الاعتبارات اللايقة بذلك المقام والحال المحقق منزلة المذكور ام لان
هذا المعنى يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه مثلا الى قولك لمنكر الاسلام
الاسلام حق مجرد عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره وانزلته منزلة من هو خالى الذهن
عن الانكار تعويلا على ما يزيل الانكار لانه يساوى الكلام مع المنكر وسامع خالى الذهن من يتنقل
عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره مد ظله الباقى شرح قوله فى المهد ينبئ عن سعادة
جد اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل
كيف تلك الاخبار والنطق مع انه رضيع فى المهد يعنى هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى
السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذه الغرايب والعجائب لا يلوح للسامع مادى الراى وبتوجه
الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام على منوال الكلام مع السائل المتشوق
بيانه المترتب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة للانواع
السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا
اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات فى الابتدا وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلب ووجوب
التاكيد بحسب الانكار فى الانكار وفى الامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى
الظاهر كما ذكر فيما تقدم وهنا بحث لا بد له من التنبيه عليه وهو انه لا يخفى عليه فائدة ان فى
التاكيد الحكم نفيا للشك والانكار ولا يجب فى كل كلام مؤكدات يكون الغرض رد انكار محقق
وكذا الجزم من التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة على ان الظن كان منه ان لا يكون
كقولك للشئ وهو بمرئى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم لم
[illegible] ومن خصايصها ان ضمير الشان
معها حسنا [illegible] انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوء وانه لا يفلح
الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدا كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون



الامور وان كانت النكرة موصوفة ترتها مع ان احسن كقولك ان دهرا يلف شملى لسعد لزمان مالم
بالاحسان ومنها خذ الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا فاذا استعطت ان لم يحسن الحذف
او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير
معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويوكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه و
الرواج قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم فى ادعاء الحدوث و
حديثون فيه لا لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد ولانه لا يروج
عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فى الاخبار عن انفسهم بالثبات على
اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق
ومئنة للتوكيد وقد يوكد الحكم بناء على ان المخاطب منكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول
انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على
ان هذا المتكلم كاذب فى ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده توكد الحكم وان لم يكن المخاطب
منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك
لرسول الله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ فى تحقيقه لا لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به و
بلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا
ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبرى منه حقيقة عقلية لم يقل اما
حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او ما
هو بمعناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح فانهما قالوا
اخترناه لان نسبة الشيء الذى يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما
لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعنى الاسناد يعنى ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هو باعتبار
انه ثابت فى محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد
كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع
اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذى يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج
وفى الزمان الماضى دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار
ان الاسناد منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين فى علم البيان كما فعله
صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل فى تعريف علم المعانى دون البيان فكانه مبنى على

قوله ليس ما خا
طبوا به
منهم عبارة
هكذا
قلت لم
كان مخاطبة
المؤمنين
ليس خاطبوا به المؤمنين
مع انهم لا تاكيد فيه قطعا
ومجرد افعل التفضيل
عن معنى التفضيل
انما
يجوز فى المشتر
اذا لم يستعمل باحد الامور
الثلثة وقد استعمل ههنا
اللام
الا ان يقال
ليس المراد بالوكادة
هو التاكيد الاصطلاحى
بل معناه اللغوى
ان الكلام
من المخاطب الغير اللائق

نظرا لان علم المعانى انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان
البحث فى الحقيقة والمجاز عقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا فى علم المعانى
والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند او المسند اليه وهى اى الحقيقة العقلية اسناد الفعل
او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا
عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اى الى شىء هو اى الفعل او معناه له اى
لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعنى
له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارج عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء
يطابق الاعتقاد الواقع ام لا فادرجه بقوله فى الظ وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اى الى ما يكون
الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة
على انه غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء
كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة
حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول
المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع
فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال
الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظ وان لم يكن كذلك فى الحقيقة وهذا المثال غير
مذكور فى المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ
دون المخاطب فهذا ايضا الى قوله ما هو له عنده فى الظ لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف اعتقاده وقوله
وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة
بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ والثانى ان يكون عالما به والاول لا
يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا فى الحقيقة ولا فى الظ لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة
عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد فى الحقيقة ولا فى المجاز
بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح فى الايضاح بعينه بلفظ المفتاح بخلاف الثانى فان المخاطب اذا لم يعلم ان
المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل
عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه
لامرين الاول انه جعلها صفة للكلام والمص للاسناد … على ما اليه المسند منه
مثلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا … مع انه لا يسمى حقيقة وكذلك

قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه

فتعريف المصنف غير منعكس لخروج عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد

سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا

اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز او لانه لا يلتفت الى ما في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم

صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة

او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقايل ان يقول التعريف الثاني

مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول

بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز وقال لم يرد بالاقبال والادبار غير معناهما

حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال

والادبار وليس ايضا على حذف المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال

وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح

الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد

المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن

الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى

المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات

فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد اسناد القيام والضرب

المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال

الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات والنفي

واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه

لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسناده الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات

فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته قلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في

نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الاسناد

نشائيات مثل ليصم نهارك ليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد

مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل

او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي يكون له الفعل او معناه يعني غير الفاعل فيما بني

للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة ... التاول

تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل ... وتاولت فعلت ... تفعلت

من اهل الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمآل المرجع كذا فى دلايل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله اى للفعل ملابسات
شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او
الى المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له
حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى غير الفاعل
او المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير
يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما استعير
اسم الاسد للرجل لمشابهته اياه فى الجراءة ولا مجاز ولا استعارة فى شيء من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه
الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال فى دلايل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم
حين اعطى الربيع حكم القادر فى ان اسند الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس ترفع بها الاسم وتنصب
الخبر فان الغرض منه ان تقديره قدروه فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم
عيشة راضية فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول
من افعمت الاناء وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر فى المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر ان
كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما
ذكره المرزوقى انه من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذى يريدون المبالغة فى وصفه ما يتبعونه
به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم فى الزمان
ونهر جار فى المكان وبنى الامير المدينة فى السبب الآمر وضربه للتاديب فى السبب الغائى ومثل يوم يقوم الحساب
اى اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازى امران احدهما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل
عدل وانما هى اقبال وادبار على ما مر والثانى وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب
الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر منهما الى
مثل انشاء الكتاب وفى كلامه نظر فى ان المفعول الذى يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند
وكذا لما اسند الى المصدر الذى يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد
انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا فى الكشاف وظاهر ان هذا المصدر
ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثانى
بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو

الثانى اذ لا يلزم من الفعل
ملابسة الفعل ومعنا
للامور المذكور
ملابسته كل
منها
بل التفصيل فيه موكول الى
مصدر بين كما فى قولك اعجبنى ضرب
اماطة الحر العظيم
ودواهى
الدهر
ما يصيب الانسان من عرس
قال
ابن سكيتة
دهته دهيا ودهاء
يوصف به فصل الامام
الوجيع
جعل
الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل
اى الوجيع فالمعذب على صيغة
المفعول

حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلال الروعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول اسطر
فتامل وقس عليه نظايره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال
المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شي يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى
فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل مثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على
ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة
اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا
نومت ليله واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي
اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا
ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فما
المذكور في الكتاب ما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور
في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها
البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي
تميزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التميز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم
ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكر في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي
حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من
ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده
وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة
فانه لا تاول فيها فان قيل اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب قلت
اي سر في التعريض لاخراج نحو قول الجاهل بدون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت
السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب
من التاويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل
لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في
العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من التاويل ليحترز به عن الكذب فاعترض
المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر
لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل وبرهانه
مما يحضره ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول
وضع للاختصاص لكامل لا المعنى لانه يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه حقيقة

لايختص

ومطلق وضع اطلاق المجاز
للصريح واللازم مينا
كون
التعريف
على هذا المطلق
لانه يكون للمجاز العقلي
في الاسناد خاصة
انه يحتاج
الى
جعل الضمير في قوله

لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المقام بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح فيندفع الاعتراض الاول ايضا ولا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل واحد منهما بفائدة مغايرة مع اشتراكهما في فائدة اخرى بكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبغير سبب التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن لم يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بلا تاول والقصد الى انه اسناد الى السبب لا انه اسناد الى ما هو له في نفس الامر بالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظ تعرض ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظ وصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظ الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني الغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظ وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف شاملا لما خرج عنه الا ما تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بلا تاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لا انه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظ لا يق العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظ لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادة مفهوم العام الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشا من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة

كذلك المعدول عنا غير قوله خلاف ما عند العقل فاندر ان حصل منه احدها وهو علم اشلع

ان تفسير الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض لا سباب نفسيه شباب الزمان باد دياد قواها النامية افلا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية

العام بعمومه غلبيا امل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اى ولان مثل الجاهل قولا خارجا
عن المجاز لاشتراط التأويل فيه لم يحمل نحو قوله اى قول الصلتان العبدى اشاب الصغير وافنى
الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالى
مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأويل بل حمل على الحقيقة لكونه
اسنادا الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كما مر فى قول الجاهل كما استدل يعنى لم يعلم ولم يظن
بنى على انه لم يرد ظاهره ومثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالى فى قول ابى
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع من ان رأت راسى كراس الاصلع ميز
عنه قنزعا عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الراس جذب الليالى اى
مضيها واختلافها وفى الاساس جذب الشهر اى مضى عامته ابطئى او اسرعى حال من
الليالى على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى صنعى ما شئت
ايتها الليالى فلا يتفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل
عقبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اى امره
وارادته للشمس اطلعى حتى اذا وارك افق فارجعى فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه
المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأويل بناء على انه زمان
او سبب واقسامه اى المجاز العقلى اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيان
وضعيان نحو انبت الربيع البقل ومجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد
احياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة
اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد
بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان يكون
حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما
المسند حقيقة والمسند اليه مجاز او احيى الارض الربيع فى عكسه وفى هذا التقسيم للطرفين اولا
بالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازى لا يخرج طرفيه عما هو عليه
عما لهما كال سائر الالفاظ المستعملة فى انها اما حقيقة او مجاز وان الزاما عنى ان يستعد من
اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام فى
الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا او
المفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز فى قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناده صائم
الى ضمير النهار وكذا فى قولنا الحبيب احيانى ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته لا الاسناد فى الجملة

الواقعة خبرا للمبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القران
كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل فيه قوله تعم ونحوه قوله تعالى
ما لا التباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا فاسند بها وقوع المجاز العقلي في القران
كثير او المقصود ان اسناده زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها
يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح وهو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب
نزع اللباس عن ادم وحوا عليهما السلام وهو فعل الله تعم حقيقة الى ابليس لانه سبب الاكل من
الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول
به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل
الى الزمان وهو حقيقة لله وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع
عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله تعم حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن كونه
في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة
فان البناء فعل العملة وهامان سبب امر وكذا الاخراج فعل الله تعم وابليس سبب وفي مثله قولك لينبت
الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك واما اشتمل للنحاة اسند الامر والنهي الى ما ليس
المطلوب صدور الفعل او الترك عنه فمنه اجراء النهي ولا تطع امرنا على ما اشرنا اليه كذا الشي
النهر واصلواتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة
ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله
افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المقال معقولا
اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل
اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم
الامير الجند لاستحالة قيام المسند بالمسند اليه عادة من ان يكون بحيث يستحيل وجوده عند كل ضرب هزم او غيره
كهزم وبعد عرض وصلاته وصدوره وعطف على استحالة وكصدور الكلام عن الموحد فيما
يدعي الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به في مثل اشاب
الصغير البيت وانبت الربيع البقل فان مثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز
لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيل العقل والا لما ذهب اليه الكثير
من ذوي العقول ومنا احتجنا في ابطال الراي الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي

ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناد
الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا
يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن
لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه
يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم اي فما ربحوا في
تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند
رؤيتك وقوله اي قول ابن معاذ يزيدك وجهه حسنا اذا
ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل
والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبة
جاءت بي نفسي اليك او جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني
المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو اني يضرب بي المثل في هلاكي في محبتك ففي معرفة
الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر
تعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل
اليه صارت حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان
فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى
بوجه فالاعتبار اذن يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة كان القدوم
موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه
بل فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام
الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو
ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال
الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة
المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة بالكناية وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما
مر في الامثلة ونحوه استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به
بقرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها
بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد
بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم
المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد

بالطبيب هو الثاني الحقيقي بقرينة نسبة اثبات الشفاء اليه وكذا الامير المدبر لاسباب الهزيمة هو ابو جيش بقرينة نسبة الهزيمة اليه والحاصل انه شبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وتنسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من صاحب ماء دافق اي بصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله نام ليلي وتجلى همي لكان ادفع للتشنيع لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا للهامان لان المراد حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا اذا لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه فقال المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع فيكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى تفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من البناة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو ربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا نظير ما يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي تذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولا اثر لما ذهب اليه

قوله ما ان حقق تشبيه
ما لما
اهـ
الكلية
بجزئيها
ليستلزم
العكس فلا باس
ثم المشهور في
العبارة الاستخدام
يتعلق الحجر والمدار
المهملة من تحت مكانه
جعل المعنى الحقيقي المذكور من
تابعا وجاءه المعنى المجازي فهو
ان يكون بالفاعل الحقيقي
المهملة
معا معي
الفعل كان الضمير في
حقه
الى المتن
قوله
ويستلزم ان
لا يكون الامر بالبناء
بان كان
يكون التجديد للسكاكي

السكاكى ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى

لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح فى كتابه

قال لان نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا

الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافى الاستعارة بل اذا كان على وجه

ينبئ على التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو

قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان

المشبه به هيهنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير

صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان

الاستعارة انما هى فى ضمير راضية والمعنى فهو فى عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها

بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى

الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة فى حمل الكلام الذى هو من البلاغة بمكان على

الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفى عليه انه اذا

كان المراد بلفظ هامان هو البانى حقيقة كانه لم يكن الامر له الا حقيقة ولا مجاز الا

ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف

انما هو على مذهب البعض والسكاكى ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا

صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرفوا انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين

بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع فى كلام

الجميع من غير توقيف والله اعلم **الباب الثانى احوال المسند اليه** اعنى الامور العارضة

له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة

لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكدا ومتروك التاكيد وكونه مسندا

اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتى بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم

اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان وهو متقدم على الاتيان لان

وجود الحادث من عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع

عارفا به لوجود القرائن والثانى الداعى الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما

مقررا فى علم النحو ايضا دون الثانى قصد الى تفصيل الثانى مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال

فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفى نفس الامر بل بناء

على الظاهر والا فهو فى الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه

عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ و
التنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
بمعنى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل
وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يحتاج الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت
انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا
هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر
يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت
عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع هل يتنبه ام لا عند
القرينة او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه
عن لسانك تعظيما له واكراما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار
وتيسره اذا دعت الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته وتعينه او ادعاء اي
التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او سآمة او فوات فرصة او محافظة
على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال
فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على
تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح والذم
او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا
رجلا فتى من شانه كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو لفظا
ونحو يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض
الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من
شره وقد يكون في حذف الشيء اشعار بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن
يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي هي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من
الفظاعة الى حيث لا يقتدر به المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان
سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يتحرج ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته او
المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل
ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع
او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون تكرير اسم الاشارة
تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين في تميزهم

شنشنة اعرفها من اخزم
المصراع لابي اخزم
الطائي
الشنشنة الخلق والطبيعة

بها من غيرهم بالشابة التي لو انفردت كشف منيره على خيالها او اظهار تعظيمه او اهانته

او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون

اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحبا

ويجوز ان يكون حيث مستعار اللزمان فقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج

وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقول لك من نبيك فتقول نبيا حبيب الله ابو القاسم

محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل

او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وهذا كله

مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه

والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت

قرينة تدل عليه ان خص في عموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدها لا تقتضيان ذكره بل لا بد ان

ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة

كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وهو انه ان عموم

النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق

كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان المراد عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا

الفاجر الفاسق يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده

فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او يكون ذكره واجبا فلا يكون

مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه

مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة

هو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية

وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير

فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هو افادة الحكم او لازمه

وهو انه عالم بالحكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين هنا يحكم بانه عالم بوقوع

النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد

المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ

للتوراة فان قلت لم فائدة تقتضي تمام تخصيص وهو التعريف لانه كما ان التخصيص في النكرة وان امكن

ان يخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خالق السماء والارض ولقيت رجلا

سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص

بحث متى لم يتحقق حقيقة التعريف

قوله

اشارة

وضعية

قيل هذا الحد

عن النكرات المتعينة

عند المخاطب نحو قولك

جائني رجل تعرفه او رجل

هو اخوك لان رجلا لم يوضع

الاشارة الى متعين فيه نظر

الاشارة بما ذكره بالوصف

او هو اخوك دل الكلام في

الاشارة

باللفظ

والوصف

النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا يريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو ولو ترى لا يتراخج فى صورة الخطاب لما اريد العموم وقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى يحمل على هذا اعنى ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ الفتاح وبالعلمية تعريفه المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا التقييد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يحترز به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء انه ينحصر لفظه بنوع احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين عام

قوله تناهت حالهم الفظيعة الشنيعة الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اى شنيع شديد جاوز المقدار ومراده من الحال فى قوله تناهت حالهم فظاعتها ... وصف الشارح اياها بالفظاعة بناء على ما نقله من ... حيثية اى فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها ... للايراد ان يقال ... الشرطية لا يقتضى صدق المقدم ...

هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يحمل على ما ذكره بعضهم من ان معناها
اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا
تفيد اول زمان ذكرها الا مفهومات كلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون
بواسطة قرينة معينة في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك
ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة
وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم
لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العام جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على
اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما
افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان
يكون الاله بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود
او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود
بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق ثم وتفخيم او تعظيم او اهانة كما
في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت
يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر و
ابو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى
جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او الى اللازم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم
انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية
ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه
ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى كافر لا يكون من الكناية
في شيء فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل
النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا
جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما او لا يكون من الكناية في شيء فتأمل
فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل
والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية
تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف

بحسب
الوصف بعضه
انه لمعنى وصف
مثل الوجوب والاستحقاق
العبادة ونظائرها

بانه يجوز ان يكون اصله

لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة

ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة الخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه

من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيه مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان

يصح احضار الشىء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى ما نسب اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على

ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات

معارف بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من

ضربته اذا كانت من موصوفة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه

لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو

المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب

بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما يكون

للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة تجربة وهذا

الكلام وندرته وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقرير الغرض المسوق له الكلام

نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء

او ذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشىء الذى لا يريد ان يخرجه من

يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف

وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكنها منه وموليها يوجب قوته

تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء

وقيل هو مثال زيادة تقرير المسند لان فى كونه فى بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيه من فرط الاختلاط

والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا وامرأة العزيز فلا

يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله فى التى هو فى بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص فى زيادة

تقرير الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه بيت السقط اعبابد المسيح يخاف صحبى ونحن عبيد من خلق المسيحا

فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير

فقط والمفهوم من الايضاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان تستهجن التصريح به او

يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية

شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخذ ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم اى التهويل والتعظيم نحو

فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه فى غير المسند اليه قول ابى نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم و ا

سمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء

نحو

نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ بها بنيه ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى
غليل صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا
الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما يجعل الايماء الى وجه
بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ونظر فيه المص بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد
ان يكون فيه ايماء الى وجه بناء نقيضه عليه وجوابه ان الغرض ... صدقه انك اذا
قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطب اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء
الى ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه تقول
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعنى تاتى بالموصول والمسند اليه للاشارة
الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وجعله
ان تاتى بالفاتحة على وجه تنبه الفطن على الخاتمة كالارصاد فى علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب
والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل
ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اى لشان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذى سمك
اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت
ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء لكونه فعل من رفع
السماء التى لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك
فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ... الخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظ وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان
الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل
ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان الذى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان فى ضرب
البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم
انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين
الايماء الى وجه بناء الخبر وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر الفرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه
الا ترى ان قوله ان الذى سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق للخبر و
قد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل فى هذا المقام فانه من مطارح الانظار ولفظ
العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظ فى قولنا ان الذين
امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا

وكذا الاشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي
سمك وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية فهو لم يتعرض لذلك ومن الناس
من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد
المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام
ينادي على فساد هذا الراي عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم والتحقير او الترحم ونحو
ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك واهانك والذي سبي اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم
نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف
المسند اليه بايراده اسم الاشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره
في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس
قريب وبعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد
وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له والمرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه
اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسن من
نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او
التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في
القرب والبعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر المتوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق
الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي
ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث
التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا و
علم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على
المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع
عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم
وقد يقصد به تقريب حضوره وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك
الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض
حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور
والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى وان
يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضرب زيد ضربا فيه ذلك الضرب لان المحكي

الجار والمجرور متعلق ... وما
مبتدأ
خبر اي
بعض الناس
يقول كذا الا بالعكس
حتى يرد انه لا يتصور مثل
هذا الاخبار فائدة
ويكون ...
في
هذا المحل بوجه اخر وهو
ان
الاخبار
بالبعضية للتعجب
واستعظام ان يختص بعض
من الناس باثبات
غيره في
مثل
هذا الكلام فانه ينافي

عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وها انى هذا الضرب اى هذا المذكور
عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى
الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو والله العظيم وذلك قسم عظيم لافصلن لان المعنى غير مدرك
حسا فكانه بعيد او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه
باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه
الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اى جعلت الشيء على عقبه على انه اى التنبيه على
ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب
واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم
احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم
بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع بالاسم
او لنحو ذلك وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته و
لقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذي طلبت
امراة عمران كالتي اى كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى
قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب
انى نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان
يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كانت للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى
عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقراين نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد كقولك لمن
دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة
نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار ما صدق
عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق و
الكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتى المعرف بلام الحقيقة لواحد
من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة
الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن
وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند

فليس هذا للمختص لان المراد
بالمشار
اليهم هاهنا
الذي يشير باسم
الاشارة الى لفظه قوله
عقب المشار اليه
باوصاف
ذلك
المعنى هو المعنى الذين
عليه
قوله في شرح
المفتاح وانما الحصة
معنية من الحقيقة فردا او
فردين او اكثر فيه
مسامحة اذ
الظاهر
ان الفرد هو المركب من

قيام قرينة على ان ليس القصد الى بعض الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجو
في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كما في ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل
قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود
منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين
النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد
موضوع لواحد من آحاد الجنس فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة
للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة
باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل
سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة
وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ او ذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا
بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون
نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وبما ذكرنا من ان الكلام في عود الضمير في قوله وقد يأتي
الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف ... كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح اولكن
هذا المعرف في المعنى كالنكرة ... ولقد امر على اللئيم
يسبني في التنزيل ... الا المستضعفين من الرجال و
النساء والولدان لا يستطيعون ... المستضعفين او للرجال والنساء
والولدان ... بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان
اللام في المستضعفين حرف تعريف ... وان كان اسما موصولا فيصح هذا ايضا لان
الموصول ... الكشاف ... هذا المعرف كما ... لا توقيت فيه فهو
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ... غير المغضوب عليهم صفة له فان قلت المعرف
بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام
مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي
طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها ... اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد
فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما
وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق

نحو ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر فى قوله ان الانسان لفى خسر انه للجنس وقال فى قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقابل المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام فى الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجى ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى نكرة ولا خفاء فى تميز بعضها عن بعض الا فى تعريف الحقيقة فانه ان قصد الاشارة الى الماهية من حيث هى هى لم يتميز من اسماء الاجناس التى ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد الاشارة اليها باعتبار حضورها فى الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذى اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر فى المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة فى الذهن وهذا المعنى غير معتبر فى اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشئ ليس باعتبار عدمه وهو اى الاستغراق ضربان حقيقى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة وعرفى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو قولنا جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف التعريف عند غير المازنى فكان التمثيل مبنى على مذهبه قلت الخلاف انما هو فى اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل فى صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضى واما ما ليس فى معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصايغ والحايك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك فى غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتى للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه

المحشى ليس بقوى تامل

قوله

ومثله كل

مضافا الى نكرة

مضافا حال من كل لانه

تامل فى المعنى اى يأتيك كل هنا

على مذهب الجمهور واما

اذا جوز الحال

من خبر

المبتدأ او فالامر ظاهر فافهم

التقييد

انه اذا كان

مضافا الى المعرفة

كان الغالب كونه لاحاطة

الاجزاء لا الافراد

كما فى تيا النشاء

قوله

وهذا المعنى

غير معتبر له احد

الفرق بين المعرفة والنكرة

مع انه يصلح الفرق

بين المعرفتين

اشارة

الى الجواب سؤال مقدر

يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج
الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل
او رجلان وانما اورد لا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في
سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند
قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في
عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو
علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة
نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من جاءني
او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب
الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا
نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر
ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو
اعلم غيب السموات وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما
هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم
او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء
المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا
جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف
المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد و
الاثنين مع واحد اخر منهما جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان
زعموا ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من
الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة
حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند
حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا
وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو
الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد

وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل لا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل لا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع ... في حكم النفي لا يتناول الجمع فيه باد الى التسليم ولم يصرح بالنفي چلپي

چلپي

قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها
يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها
حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله و
هذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل
من العظام بحيث لا يخرج منها البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن
بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما
بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان القصد الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن و
لكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا
التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر
في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين
جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن
قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى
هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل من ان
مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد ههنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا
مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع
مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم
وهل هذا الا تهافت واضح لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان
العالمين ماهيات مختلفة فتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها
عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او
منفيا مما قرره الائمة وتشهد به الاستعمالات وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض
جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم الفرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه
اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى
اني اخاف ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في
تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في
الكشاف فهو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد ذكر عن ابن عباس رضي الله عنه بان الكتاب اكثر من الكتب

وبينه صاحب الكشاف بلفظ اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة فى وحدان الجنس كلها لم يخرج

منه شئ واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبنى على ما هو

المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة او رده توجيها لكلام ابن عباس

رضى الله عنه ولم يتعرض لمذهبه مع انه صرح بخلافه فى غير مرة والاستعمال ايضا فيه لهذا وانما المبتنى

الكلام فى هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه الاقاصل اقدامهم وكلت

دون الوصول الى الحق افهامهم وما كان هنا مظنة اعتراض هو ان افراد الاسم يدل على وحدة

معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى الجواب

بقوله ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف انما دل على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف

انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه تجرد عن الدلالة

على التعدد وانما امتنع ح وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظى ولانه

اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت

الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض ومنه قولهم ثوب اسمال

ونطفة امشاج فان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج

فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اى بتعريف المسند اليه باضافته الى شئ

من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثى هواى

اى مهوى وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة

لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه جنيب

جثمانى بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق مقيد ولفظ البيت خبر ومعناه

تاسف وتحسر على بعد الحبيب وتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك فى الاول

عبدى حضر وفى الثانى عبد الخليفة ركب وفى الثالث عبد السلطان عندى تعظيما لشان المتكلم بان

عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرهما ما اضيف اليه المسند اليه

وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر

او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا او ينادمه وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق

اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض

من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد او كالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او لسآمة السامع

او المخاطب لسمعهم نحو خرج اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك

منه لطفا امتنع وصفه

اى المكون

معرفا مستغرقا

بكل فرد لا مجموع الافراد

ثم الظاهر ان هذا

الامتناع

ثم الحفظ ما يستند من

اللفظ

واما بالنظر

نحو كل فرد الخ

الافراد فالقياس

جواز

صفه بنعت الجمع ميلا الى

بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فان الناهية المرأة عن ان تضار اضيف
الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل
اليكم لمجنون او اعتبار لطيفة مجازية وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك او اختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما
كقولك تدللت على خزامى الارض النفحة من رائحتها يعني على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد
حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف فتارة ما هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى
الجنس كالوصف في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير
المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى
او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية
وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه او
تباديه او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول
ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان
حاجب اي حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من
الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار
الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذلك التحقير والتقليل و
الى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعا نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذو آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجيء للتحقير والتقليل
ايضا نحو عطاه شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل
وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف
مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة
الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير و
اعترض الشارح عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة وجوهرها لانها اما من قولهم نفحت الريح
اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه اذا اراد ان بناء المرة ونفس الكلمة مما يدل
في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير
المستفاد منه لانه مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب
وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب

الاضافة بالولد قوله نحو ان رسولكم الخ
الاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قوله بالكلام المذكور برسالته وجعله الموصول مع صلته مؤكدة له كما لا يخفى
قوله نحو كوكب الخرقاء تلميح الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب الخرقاء المرأة التي في عقلها حمق
بقوله اعطاني شيئا مع انه المطلوب منه سئل انيه

من الرحمن اى عذاب من الرحمن هايل او شى من العذاب لا دلالة للفظ المس وافتقاعه الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ولقوله اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب صرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هو اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا فى كتابه كثير فتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله اى حرب عظيم وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هيهنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كلما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذى يورد على هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فتخرجه بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى وما اغتره الشيب الا اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل من الضرب وغيره من حيث الوهم فكانه قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا يخل اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران والتقليل نحو فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اى بعطف نوبة من جولك فى مسابك وشى يسير من فيض جودك ولحسامك وعطاياك واعلم انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا ص وفى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو وكفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر التعرض لذكر التوابع ضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقد قدمها السكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من

التوابع

التوابع ذكر الوصف لكثرته ووقوعه واعتنى بالاتر والوصف قد يطلق على نفس التابع المقصود وقد يقصد

معنى المصدر وهو الانسب هنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر

النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا له عن معناه كقولك الجسم

الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كونه

الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من

قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة

والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي واللوذعي

الفطن الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في

قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس بمسند اليه و

قوله الذي يظن بك الظن وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد

البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير

منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص

ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل

في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت

ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من افراده المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال

الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته

رفعت ذلك الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير

حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف وانما قال لتعين اما بان لا يكون له شريك في ذلك

الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف وانما اشترط هذا لانه لا يصير الوصف مخصصا

او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما

يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض

ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس

دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة

ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفردة موقعها والمفرد الذي

يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي هو مناسب التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان

الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ثم يجب في تلك الجملة ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة

يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرفه المخاطب

التلميح وخصوص الخبر بل

على

ان الموصوف

هو الجسم الطبيعي

اذ لا مكان للتعليمي عند

من يثبته وبهذا ظهر ان تكون

الوصف للمذكور

اشارة

الى

علة الاحتياج لا تمشي على

لا مطلق الفراغ فانهم

قوله بعض النحاة النحاة

جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر

في علم النحو وتكلم فيه

الموصوف بهذه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم

المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون

بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في مواضع وان سلم من يبطئن ان التقدير

وان منكم لمن اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من فالمراد ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو

جملة خبرية محتملة الصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما

هو نفس جملة القسم مثل قولك والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية في الجزاء بخلاف

الشرط فان قيل في كلامه ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله

فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا

ذلك بانهم سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما

جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها

نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال

الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهو قد علموا ذلك

بسماع من النبي والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير

المسند اليه تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد

زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله

على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه

صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل

اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة رحمه الله في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يتبين

انه اي موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو ولا تكذب انت

من ان تأكيد المسند اليه انما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التأكيد الصناعي

بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير

الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى ان تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما

هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل

بل في بحث تأخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو

لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الآتي ايضا كما سيأتي اشارة الى

هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا

على انهم تأكيد ثم تقدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورد في فصل

اعتبار

قوله

قلنا

ان يقال

اعترض انه اخل المحشي

بالشرح بفوت غرض العلامة

وقد نقله او صحيحا

لا مزيد عليه لكن

قد يجاب

عند بان مراد صاحب الكشاف

... في التقديم والتأخير ... نحو ما سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيد لتقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم ... فهي المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في التأكيد [illegible] ... من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب
الكلام وصار كل رجل [illegible] ... ونحو كل واحد واحد عارف بل الرجال
كلهم عارفون وكذا الانسان [illegible] ... حيوان بل الاناسي كلهم حيوانات ومثل هذا كثير
في ... ولا حاجة الى حمل كلامه على هذا التكلف وهو تعريض [illegible] في امثال هذا المقام
وبهذا يظهر ان ما سبق من ان معنى كلامه ان تأكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير
المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ذلك ... بما ذكرنا من التوجيه
الصحيح او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد
لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو
ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا
انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص
واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء
المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم
واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون
سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان عدم الشمول انما هو زيادة توضيح
والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول
ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه يعني لفظة كل
يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ وانه لم يسم تأكيدا بل المراد انه
يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاء
الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا
فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما
وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يفيد
لدفعه نحو جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر مرض او
باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب
المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح

التلويح
واما ما اشار
اليه السيد الشريف
من حمل التجوز على التجوز
العقلي فبعيد ايضا
لان التعرض
لدفع المجاز العقلي ضعيف
ايضا
مع بعض مجاز
اللغوي في عدم التعرض
للبعض الاخر من غير ظهور

بجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا ينحصر في الايضاح كما ذكره صاحب
الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح
لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان للعاد و
فائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه
ما ذكرنا في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجرى عليها
الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح
المبهم وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما
هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا
بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان فيجوز
ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل
ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده
انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره
ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله
حامل المعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن
اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله
بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى
الافراد او التثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما
والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يحققه ويقرره
لم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه
عليه بل ورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين
وواحد وصف صناعي جيء للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض صفة لدابة صفة ولا
طائر لتدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاثنيان تشتركان في ان الوصف
فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس
وفي دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على
ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وفيه تنبيه ان لا خلاف هاهنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص

علما

على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان
معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه
ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على ان الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعيهما ليكونا وصفين
بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعيهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر
اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد
انه لم يذكر للدلالة على معنى في متبوعه فلا نسلم فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها التي تكون
للتخصيص او للتأكيد او مدح او ذم او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون
الغرض منه الدلالة عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض منه اثبات المقصود وتفسيره كما ان ذكر الدابر ليدل على
معنى الدبور والغرض منه تأكيد الامر كذلك عند التحقيق لا يرتاب السكاكي جعل من الوصف ما هو
كاشف موضح ولم يخرج هذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل
منه وفيه نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا يصح
قولنا وجعلوا لله الجن [illegible] لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لان المقصود بالنسبة الى النهي انما هو عن اتخاذ الاله
من الاله على ما مر تقريره واما الابدال من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه
هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه
في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو
الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان لم يكن مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل
البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا
من مفهومه نحو المبين اثنين اذا جعلنا بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض لان ما صدق
عليه المبين [illegible] وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه وليكون
المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له
له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا
ملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت قال ههنا
لزيادة التقرير وفي التأكيد للتقرير قلت [illegible] هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام
وهو من اضافة المصدر الى المعمول والمفعول [illegible] اي الزيادة التي هي التقرير ويمكن فيه الاعمال الاحتمال
ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه [illegible]

على ما نقل عن ابن حاجب

قوله
نعم ما
قلت لهم الا ما امرتني به
ان
اعبدوا
الله

ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير
فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط
المسلمين ... بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور
اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به
التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه
او جاره بدل غلط لا بدل الاشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو
عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل
ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما
العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد
وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي
لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم وتاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو
جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل هو من عطف
الجملة او لتفصيل المسند فانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده مع تراخ او غير تراخ
كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو
جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف
من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة
وحتى مثل ثم الا انه يفيد دلالة على ان ما قبلها تمامه ينقضي شيئا فشيئا الا ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان
المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي
لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب حتى ادم او في زمانها
نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون
الخالد اضعفهم او اقواهم فيعني تفصيل المسند حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع
ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى
يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقولوا لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجملة
الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود
من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه فهنا كلام فيه نحو جاء زيد فعمرو ويكون الغرض اثبات
مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم انه جاء زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب و

قوله
الجمع المطلق اعترض
من هذا الوصف طلب
تقييد الجمع بوجه من الوجوه
لا تقييده بقيد الاطلاق
كما قيل نخ
قوله
الماهية من حيث هي هي د
المفعول
المطلق فلا يرد
ما ذكره ابن هشام في مغني
اللبيب تادية قوله
بعينهم
مغني
الواو لجمع المطلق غير سديد
لتقييد
الجمع بقيد الاطلاق
وانما هي للجمع لا بقيد
قوله اذا دخل
على كلام
اه
المراد من المدخول المذكور

التعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاآك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني الاكل والشارب فانه اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل و يشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون الفاء لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاآك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر المصنف ههنا لكونه مثلا لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على مناسبة بينهما او ملابسة لانه للاستدراك وهو دفع توهم تولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاآك معا على ان يكون قصره افراد فلم ينقل احد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما في النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فنحو ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال المجيء لزيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه والحاصل تحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ترك كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او للشك من المتكلم او للتشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين

او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وعامة
السكاكي من حروف العطف اي العشرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ومنعها
نفسر الضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد او فصل يقوم مكنه
الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعل
من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا او
من قولهم قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند اي فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا
نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وحصره فيه بحيث
لا يتعداه الى غيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه محصوره
فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق فائدة يرجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا و
مقصورا والاخر مخصصا ومقصورا عليه فلا تخصيص المسند اليه بالمسند يعني قصر المسند على المسند
اليه لان معنى قولك زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده
لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره لان المسند معناه هو
المسند اليه بحيث يختص المسند ولا يتعداه غيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور
هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته
من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له هذا المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم
في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر
المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في
قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين
ان حصلت صفة المفلحين تحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم لا يعدون تلك الحقيقة
انتهى كلامه وزعم ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى
وهذا غلط منشاؤه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا
اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال ان للخبر المعرف
باللام معنى اخر ماذكر دقيقا مثاله قولك هو البطل الحامي ... جنس البطل ... بالغة وكون
بان تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف
ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقع ذلك عليه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بفلان

قوله مختصا بالذكر لفظه مختص ههنا وقوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في ان المفصل هو ... والباء على المقصور ... قوله واذ يثبت له مسند لفظه يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات كان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات

يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقه طريقه قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف
حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف
وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا
صفة والتاكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون
للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى الم تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون
لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه
نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو
المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همّا فالحيوة
هي الحمام بكسر الحاء المهملة الموت اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت
كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار
في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك
مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ
على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد
قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف
ثمه هو الضرب الاول ولو كلام فيه مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكونه ذكره اي
المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير
العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان
يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار
المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من
تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه
يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن
ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله
واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل
المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري في
قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في

بانه لا مانع من كونه للتاكيد
وان لم يوجد في الكلام
اثر التخصيص
اصلا
اللهم الا ان
يقال المراد انه قد
يكون لمجرد التاكيد بسبب
يوجد فيها التخصيص
اذا كان
التخصيص حاصلا
بدونها ويحمل التاكيد
على تاكيد التخصيص وفيه بعد
قوله ان يقصر المسند اليه
على المسند
كلامه
لتبين بان هذا
التقديم لم يحصل في
غير العصر ان يكون حاصل الضمير
لمع انه قد ذكر سابقا
نعم من يلى عوض ذلك
تنبيه
بان معنى الكلام
فيما سبق تعلقه بكلام الكشاف



المعاد الجسماني والنشور الذي ليس منبثا وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من ارقا كذا في
السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد هدى بعضهم يقول بالمعاد الجسماني
وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم ولا ناقة صالح ولا
ثعبان موسى ولا العنقس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما التعجيل المسرة او
المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما
لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما النحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في
الدار وعليه قوله تع واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب
انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب
ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد
فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان
كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار
والمص لما فهم من الثاني ايض معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب من الجملة
الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا
فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه
اصلا بل يقول وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل
انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تع لكان وجها ومثل افادة
زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان
ضيف الم فيهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم
المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايض بان كون التقديم مفيدا
للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل
خفوف فانه جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تع وما انت
عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لان معنى
الحصر في قوله فيهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايض بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل
لذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة
اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن ينبو عنه كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص في
الظاهر قوله اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم
التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه ان ولي حرف النفي الفعلي مما يفهم من

قوله واما التعجيل المسرة او المساءة اه يحتمل ان يكون قوله للتفاؤل او التطير علة المسرة والمساءة بناء على انهما اشبها ليبيان علة التفاؤل التطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاؤل التطير وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل وتعجيل المساءة الحاصلة من التطير لما كان تعجيلهما مستفتحا

يصرح به صاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ن
ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم فلان وليك اي قرب
منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء انه مقول لغير ك
وانت تريد نفي كونك القايل به لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قايلا لان
التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول وانفرادك به دونه لا
بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص نفي الفعل عن المذكور مع ثبوته
للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوته قايلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني لا غيري نفي قايليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى
ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض
اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني
انك تعتقد ان قايله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى
انكار نفس الفعل فقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا
المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا ما رايت احدا لانه
يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول
فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل
واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل
الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل
الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية
الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة
في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد
اعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن بمعنى واحد
عن الواو ولا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل
احد ... يستعمل ... الجمع ... صح دخول بين عليه و
عود الضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفي
قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة
منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا انه على نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح

لم
يصرح
به صاحب المفتاح ... في مواضع
... لغلبة
بالنسبة
الى مقابلية علم
ظهور خطابه المخاطب ...
...
العطف على
المسند اليه في قوله ولا اما انا
رايت
احدا اي كل
يصح هذا المثال ايضا
بناء على ما يتبادر منه هو
الاستغراق الحقيقي
...
بمحل
النكرة الواقعة في سياق
النفي على
الاستغراق ...
ولذا ذكره في المفتاح بلفظ
الاستبعاد في قوله
وفيه
نظر لانا لا نسلم ... كلام
المص بيان
لحاصل المعنى بان
يكون مراده ان المنفي هو
الرؤية الواقعة
على كل
احد بعد تسليط النفي
و
ملاحظته
فيكون من قبيل
عموم النفي لا نفي العموم
وان كان المتبادر
منه ذلك
فكانه
قال المنفي هو الرؤية
...

انه يجب في وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب به يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
قيل هو مبني على ان احد اسم في معنى الوحدة لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعبر به عن موصوف مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد والمثنى او الجماعات ولذا كان احد هنا
بمعنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس فيلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان بهذا
الامتناع جا نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا او غير ذلك مما وقع
بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجي فلا يكون لخصوصية لفظ واحد وايضا يجوز ان يكون احد
هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع لو سلم فيكون
والمنفي هو الروية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الروية
الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي ومن قولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك
نفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب
ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا او عدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان
يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يلزم السلب الجزئي
فيصح ان الروية الواقعة على كل احد منتفية فيتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح
لا اللازم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضربت زيدا يستلزم نفي الضرب الواقع على كل
احد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز
كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المعقول في قوله ما انا رايت احدا لما كان عاما
لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان
الخطا في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما بقي من الفعل
الواقع على المعقول على الوجه المذكور متفقا عليه بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ
لو اختلفا عموما او خصوصا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب لتقدير بخلاف غيره واعترض عليه بعض
المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم روية احد من الناس
فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه وزعم
انه غيري ولست بمشاركه الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسي هذا السلب اعني عدم روية احد من
الناس اذ لو اختلفا في الفعل ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب فهذه من الكلمات الدائرة
في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومتشاركة في انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ
جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا
مثله في نحو لم ما قلت كذا ولست هذا او لقاد ونزر كثيرة في الاسلام ونقول لحصول كلام من افاد اذا المستند اليه

المعنى ما انا رايت جمعا من الناس فتدبر

يكفيه ان يكون راى هذا الكلام [illegible]

الدائرة في هذا المقام على السنتهم فتدبر وهي متقاربة نقلها من بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره منها مسبوق بعد قوله فالحاصل حيث قال قولنا ما انا رايت احدا

على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما ذكر عن قريب
واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان
قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته و
اصاب لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك وانت او انت بمشاركة الغير كان قولك انا ما
سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم
انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح
العلامة انما يأتي لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت
بمشاركة الغير فلا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان تماما فتامل ولان ثما
نحاصل قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان يكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة
في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان يقول ما انا
قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال
كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل وراى كل احد من الناس فنفيت ان تكون انت اياه هذا كلامه
فاذا اعتقد المخاطب ان يكون هناك انسان لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس
واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد وان تقول انا ما قلت
شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي
لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا
يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يبعد
هذا المقام ان يأتي ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا لقيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي
الفعل واخطا فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة المذكور كما اذا تقدم المسند
اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت
الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتامل ولا ما انا
ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام
ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم ففي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما
حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير
وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه ورد بانا لا نسلم ان
ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا يقتضي تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف

انواد
ثم ان
انفيها التخصيص
من التقديم
بتبيينه
من
الفحوى
دوطب
مستقيم في توجيه
ان تقديم المسند اليه
يؤدي الى ان المخاطب مخطئ
في اصل الحكم واخطاء في
هذا القيد فكان المتكلم
نفى صوانه هام هذه
النفي لا نفي التخصيص
من قولك
ما
انا
سعيت
كانه هام اسم الاشاع لا

النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط
ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطيا في اعتقاد
ان فاعل ذلك انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل
لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع
في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت ورقة ونفيتان يكون فاعله فلا يكون زيد
مضروبا لك ولا لغيرك ايض وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان
ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيناقض محال او ما ضربت
الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد
فيتاتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيد والاخر على زيد و
وقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا
له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنقض الا
هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندك
ان قولهم بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا احد بمعان يعترض عليه فيقال ان النفي لم
يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي
يستثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شي كما
اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انا ضرب كل احد الا زيدا وانت تسلك الاثبات
فنفيت ان يكون انت ذلك الاثبات واعلم ان ما ذكره المص ليس بخالفه لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها
في نحو قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد
قرء كل القران سوى الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة
له لما مر هذا محال والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى وان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد
التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام
نفي اصلا نحو انا سعيت او يكون النفي متاخرا عن المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص النفوي
واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به
اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك
انفرد بالسعي في حاجتك او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد و
يؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي

مثل

مثل منفرداً او متوحداً او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر مع غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال الصريح او مطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدك دون العكس وقد ياتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصداً الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما نذكره في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفياً فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصداً الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيداً ولذا ذكره بلفظ كذا لانه اي لان لفظ انت في لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غير انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وتقدم خطاء منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيد للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يرتاب الناظر فيه غير التعجب والتحير وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا لافادة وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد تخطئة المخاطب في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازاً او باعتبار انه معناه فيكون سهواً ان لم يعرف انه ليس معناه او نسياناً ان عرفه ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير تساهلاً كان تجوزاً

قد وقع على ما في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدم فهمه عبارة المفتاح فنصب بالنصب معطوفا على ان يكون ثم ان السكاكي انما تعرض هيهنا اشارة اي كما وجد فيما اذا لم لا لنفي الجواز قوله غير مشوب حال من السعي قيل فيه مسامحة لان انتفاء الشوب هذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف منك اي مفيدا من وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته او امنه بتجوز الخ فيدخل عدم الشوب تحت الافادة

وذا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم

بنى على كلامه ما بنى والشجر تبنى على الثمرة هذا الذي ذكره من التفصيل انما بنى الفعل على معرف وان بنى على منكر

افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جائني اي لا امرأة

فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون اللفظ في

دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد

كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة

الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك ات ولم يدر جنسه ارجل ام هو امرأ

او اعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر

ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص

الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جائني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم

ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على المنكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق

بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا

قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس والواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند

تحقيق معنى التقوى ووافق اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد

التخصيص ولكنه خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي

فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا

كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه اذا كان الاسم نكرة فهو ايضا

للتخصيص قطعا فظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله

يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثالهما مما المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان

نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفا فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص

البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه

للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا انا عرفت

محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وبين

كلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار

الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل في المعنى فقط

لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ

تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى

اشار

والا

... الاصل مؤخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار على التفسير فلا ضرورة

اولاً اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس
التقديم او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت
ولم يقدر او لم يجز اصلاً نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما
كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيداً للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه
في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظاً مثل
قام زيد بخلاف قام انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي و
اخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلاً من الفاعل اللفظي لا فاعلاً معنوياً فقط
كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على
على القول بالابدال من الضمير يعني ان قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلاً بدل من الضمير
في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص
سواه اي سوى تقدير كونه مؤخراً في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص
لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد
فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال السكاكي شرطه اي شرط جعل
المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني
على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعاً
من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شراً اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد
من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه
لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث
تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع
من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه
ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر
فظيع عظيم فيكون التخصيص نوعياً والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق
بين الكلامين بهذا الوجه لا بجعله نكرة مخصصة بالوصف للقصد المستفاد من التنكير لان
الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث اولوا بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد جعل
التفظيع للتنكير ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى فقط كما
هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق واما النكرة الموصوفة فيصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب

الوجه البعيد كما لا يصح في نعم فها لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الاشكال الا بان يقال انه اشترط
اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هيهنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف
بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جائني معناه لا
قصير من غير تقييد كونه موخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك
وهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي وما احتج به لمذهبه نظر اذ
الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام
الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في
تقديمهما وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع
يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وفي قوله والمؤمن العائذات
الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ او اقيم مقام ضمير فلا
وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا
فكما تعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق
واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل المحاق
بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله
السلام على وجه في بيت الحماسة لو كان يشكى اليه الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت
لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قبر ونحو انا وانت وهو في قولنا
انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس مبتدأ عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم
والجملة فعلية وكذا رجل جائني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة
ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع
ما جائني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل
امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم هيهنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت
كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق على
الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له فلو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على
جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديمه على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد
ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط
ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا
فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة التنكير في نحو رجل جائني لولا تقدير التقديم لحصوله

اى التخصيص بغيره اى بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكى فى شرحه بانا بين التهويل وغيره
كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب
للتخصيص سواه لكن مستلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتداء لان التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير
التقديم فلابد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه
لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف ولم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه
بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير فى صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعى الذى
يمكن ان يستفاد من الوصف ليستفاد من التنكير كما فى قولنا رجل جائنى بمعنى لا امراة او لا رجلان
ثم لا نمنع امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر
قدم شر لان المعنى الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكى ويقرب من قبيل
هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه اى قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم فقال
الاخالت بقربه ودنا اى اول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت فى الحكاية والخطاب والغيبة فى انا قائم
وانت قائم اشبه الخالى عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اى شبه السكاكى قائم مع انه متضمن الضمير
بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالى عنه نحو انا غلام وانت
غلام وهو غلام وقد صحف قوله وشبهه مخففا وظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه
الضمير مع شبهه اى مشابهته الخالى عن الضمير يعنى ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة
فى التقوى والثانى عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثانى
ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح
ولهذا اى ولشبهه بالخالى عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة اما فى صلة اللام فانما حكم
بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو فى صورة لام التعريف على صريح
الفعل ولا عومل اى قائم مع الضمير معاملتها اى الجملة فى البناء حيث اعرب فى نحو رجل قائم و
رجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالى عنه روعيت فيه
الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام فى التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها فى البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قائم مبنيا على شبهه بالخالى
لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل
لا يتفاوت عند الاسناد الى الكل قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه فى حكم الافراد وهذا
معنى قوله فى المفتاح واتبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اى جعل تابعا للعارف المسند الى الضمير

عائد في المسند الى اللفظ لحكم بانه مفرد مثله وقال الفصيح معناه اتبع غاو في غرضه لا افرادا باستقلال

اللفظ مفردا كان اللفظ او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام (ومما يرى تقديمه) اي

المسند اليه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعملا على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا يبخل و

غيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود) وفي الايضاح مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا

الناس يخدع اي الامير حمل على الادهم وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل ونفيه عن اذا

طبل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه

او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان مقتضى القياس وموجب العرف ان

يفعل كذا لزم الثبوت له ذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف

اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب نثراد انفى الجود عن غير المخاطب مثلا اثبت للمخاطب ضرورة

ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولا تراد اثبت الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع

على المتكلم فيهما (مستعملا على سبيل الكناية) ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل

او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولك مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة

المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله (من غير ارادة

التعريض لغير المخاطب) بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل وقوله من غير متعلق الكون اي لكون ذلك

القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما يعرض بشخص غير

ذنب اي غير المخاطب ينشأ من ذنب كان قولك غيري فعل كذا بمعنى انا لم افعله فهذا معنى انه لم يستعمل فيه

غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه تقديم غير عليه لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون

على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية

ابلغ لما سيجي والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه

كاللازم عبارة الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان

لا يجوز التاخير لهم لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال

على خلافه قطعا قال الشيخ عبد القاهر وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان

ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما ولو قلت يفعل كذا مثلك او

غيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ونبا اللفظ عن معناه ورأيت الطبع

يأبى ان يرضاه (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي (لانه) اي التقديم

(دال على العموم) اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد

القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير يفيد نفي العموم وسلب الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيد العموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه لانه قوي لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل متمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان التسبب للتاسيس والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب عن الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكل ما صدق عليه نفي القيام عن البعض وكل ما صدق عليه نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس على تقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية لوجود الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من افراده او بان يكون منفيا عن البعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى اخر لا للتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي

عن كل فرد وكلا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان
السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم
نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي
بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا انها
في قوة الكلية فانها في قوة الكلية احتاج الى بيان فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع
المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك تفيد العموم النفي وانما قلنا غير مصدرة
بلفظ كل لان ما تفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم
في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم
يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد منه فاذا ادخلنا لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم
عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقدير قبل كل لسلب العموم يجب ان يكون بعد لعموم السلب
ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخ عن افادة احد هذين
المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة
النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن
كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه
كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسان صار
مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل نفيه مفيدا للمعنى الحاصل من
الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ اخر وهذا
ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى
كل لا الى شيء اخر فيكون كل للتقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرتم من معنى التاكيد هو
التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فح لا يتوجه هذا
المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل
تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل
فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا

اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل
فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا الا انا نبين
فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال
قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان نشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان
يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا
يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على
النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون
منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين
والمستفاد من لم يقم انسان هو قسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان
للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل
فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله وفيه تامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا
لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد
الموضوع لا يقال سموها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول السطور
في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان
الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل فرد للموضوع ولا
ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريفنا الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ النقدير
انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا
القوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم
فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة
القضية وكون الموضوع نكرة منفية وادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما
في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة
العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي
الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء
حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في
النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على يعني والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما السر بعيد لان كلا من

الدخول في خبر النفي والتاخير عن افادة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه
عليه باو اما الاول فقط واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو
ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء
حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم
من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة
الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في خبر النفي بان يقدم النفي عليه لفظا او تقديرا كما اذا قدمتها على الفعل
المنفي العامل فيه بانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن مرتبة العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على
اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل اداة النفي على فعل عامل
في كل ما يشعر به المثال المذكور والمعنى ان اخرت من اداة النفي للغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت
معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم وقدم
التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كلت متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او متقدما
نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا
بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت بعد او حرف
نحو ما مررت بكل القوم وما سرت بكل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول
خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى
فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليه واعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم
وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم فلو قال ثبوت الحكم
ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف
براي بعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو كل ما يتمنى المرء
يدركه ولم اشتر كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها او ما اخذت كل الدراهم فيفيد تعلق الادراك
ببعض متمنيا وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ
اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في خبر النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر
لانه قد يصلح حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي الا ترى ان لم يكن داخلا في خبر النفي بان قدمت
على النفي ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد
كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشمول كل فرد

من قوله

فرد قوله اى قول ابى النجم وقد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علىّ من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب في الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام المتصلة عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك اى لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى انه لما قال النبى عم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى نقيض للسلب الكلى لا السلب الجزئى واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل هنهنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه اى نظير قول ابى النجم ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجيه اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعمل مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيف الى المضمر كان الجملة متقدمة تقدم ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لانه العامل فيه معنوي لا يخرجها في اصلها عما هى عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب في الاية ان الامر كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجئ بيانه هذا الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجوه كالمظهر في نعم الرجل زيد ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو المدح

العام او الذم العام اعنى من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن و
يكون فى اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير
مسند الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال ولابد من تفسير المقصود
وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب فى احد القولين اى قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما فى قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير
زيد نعم رجلا ليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم
تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولتاخر
ابهام المقصود فى وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت نعم قد انفرد هذا الباب بامور
منها جواز ان يكون من خواص التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان للمفرد والمثنى والمجموع
لمشابهة الاسم الجامد فى عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون
حاصلا من الالتزام تاخير المخصوص فى اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة ايضا يجوز ان
يكون التمييز للتاكيد مثله فى نعم الرجل رجلا فال قد تقرر ذرعها بسبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص
بالفاعل كما مر وقولهم هو او هى زيد عالم مكان الشان او القصة فان الاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى
الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة وقوله فانها
لا تعمى الابصار قصد الى المطابقة الا انه لم يرجع الى المؤنث ولم يسمع نحو هى الامير بنى غرفة وهى قيد
عالم وان كان القياس يقتضى جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وتفسير
وقوله ثم قضيهن سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما
يعقبه اى يعقب فى الكلام الضمير اى يجى على عقبه فى ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير
معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى المعرفة
ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهن السامع فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب و
معاناة الطلب له فى القلب محل ومكان لا يحصل لما بهو ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما
يعتنى بمثله اى هو الذى يطير بالواو وهذا اعنى وقصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو
السر فى التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه
كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان
السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع
المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون
وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن او لانه لا يغفل عن

عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زادت عليها ؟ للظلام رواق وقد يعكس اى توضع المظهر موضع المضمر فانكان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل وهو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته وعتب عليه وصعبت مذاهبه اى طرق معاشه العلوم وكم جاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير اى المتقن من نحر الامور اذا اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع قايلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حايرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس وكانه يرى السامعين ان هذا الشي المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وتدقيق ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه يخبر عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه كان ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف والتهكم عطف على كمال العناية اى او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب المسند اليه في قول ابن الدمينة تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كي اشجى اى احزن من شجى بشي على حد علم يعلم واما شجى يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اى احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اى بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اى تمكن المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصد لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى وما انزل القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اى ما يكون داعيا الى امتثاله بشي من الامتثال والاتيان به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور

من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضح الراي فتوكل على الله هنا لم
يقل فتوكل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة
بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال الجليلة جل جلاله او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة
كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد
فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بدلا منه لان في ذكر عبدك من
استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى
قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن
بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي
وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري
اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة
ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان
يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب الاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة اصلية من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى
الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح به في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب وبالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء
كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد ولكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل
عنه الى الاخر وهذا اشبع لقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا
ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله او من شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك
بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها وخص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من
الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر
فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور
عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير
عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى
الظاهر ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما
قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم

قوله على ان يكون العاصي
هذا على مذهب
الاخفش والجمهور يابون
ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب
بدل بعض بلا وهم انه على مذهب البدل عن المبدل منه
قاله بعض الفضلاء المحشي لكن دليلهم منقوض
باجماعهم على جواز ابدال البعض والاشتمال من
ضمير الغائب يكون العرف باللام من
من الضمير مطلقا تدبر قوله الاشتغال
كائنا من كان انا
او غيري
كائنا حال عن الرسول و
من موصوفة في محل النصب
خبرا
لكائنا والعائد
محذوف اي كائنه
باشتاع
ابن هشام
غيرها
ثبت
كان
لم يجعل
محذوفا
مكان
استشهاد
للنصوص
فيما انا
اسم من الاشياء

والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا فى اصغائه

فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل فى هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو

ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى فعل كذا ونحن الذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن

معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم

ويا رجلا ليبصر خذ بيدى وفى التنزيل ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق

غيبة ومنها انه اذا كرر الطريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان

الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه

تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لى هذه المسئلة فانك

الذى لا نظير له فى هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه

لا التفات فى ذلك لان الحق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام الموصول

ان يكون بطريق الخطاب وكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من

ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشيء وقال المرزوقى فى قوله انا الذى

سمتنى امى حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما

كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام

على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازنى قال لولا اشتهاره ووروده

وكثرته لرددته ومن الناس من زاده لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير الثانى على خلاف

وهو غلط لان قوله تعالى والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه فيمن قرا ليريه بالياء الغيبة فيه التفات من

التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات

ليريه ومتمماته وهذا اعنى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من

ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر

التعبير عنه بطريق منها فعدل الى اخر منها فهو عند الجمهور مخصوص بالاول فكل التفات عندهم التفات

عنده من غير عكس كما فى قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلى ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة

ذى العاير الارمد وذلك من نبإ جاءنى وخبرته عن ابى الاسود وفى الصحاح العاير قذى العين وفى

الاساس فى عينه عوار وعاير اى غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره وقام

لا التفات فى البيت الاول [illegible] السكاكى بان فى كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا

وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات فى ثلثة ابيات ظاهر فى ان مذهبه مذهب

السكاكى موافق لمذهب [illegible] يكون احدها فى وبات والاخران فى فقرتى احدهما باعتبار الالتفات

من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات ويكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال
من الغيبة في بات الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب
الى التكلم فيصح ان فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون
من شيء حاصل ملاحظ واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد
اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من غيبة وحدها
وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن
يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم
مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان
قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد
المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت
ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري
اللاحق على سنن السابق وهذا مثل الخطاب مثل التكلم في قوله من بناء جاءني وقد قطع المص بانه
وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر
بانه خاص به عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت عند السكاكي
غير التفات فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند السكاكي
ايضا فلا يتحقق خلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني
من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر
في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجيء ذلك في الغائب والمخاطب
الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك
ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة
طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان ان له
طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان
مشيبي اي زمان قرب المشيب واقبل على الهرم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى
التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب
ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد
فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وفي قوله طحا بك قيل التفات اخر عند

قوله وقد شط
وليها جملة حالية
والمعنى تكلفني وصلها و
الحال انه بعد قربها
او ايام قربها

السكاكي لا عند الجمهور وقد شط وليها اي بعد قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي
عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز
ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى
الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل
الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه
نعبد و[illegible] ذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب
بالكلام في الحالتين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله
من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول
جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك
انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب
بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل يزجرنكم رسالة
مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك ليس التفاتا عند الجمهور من خطاب في يزجرنكم الى الغيبة
في اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه اضراب من خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم فان كان
يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك ... وقد
يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى
على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم ومن كلامهم قضم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر
وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلج في قلبه شيء فتلقى
ما يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي
الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى
اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى
هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب ما يناسب المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد
اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر

فني
على طريق
الالتفات هو ان يجري
مجرى المفعول به كقولهم يومًا
شهدناه سليمًا و
عامرًا
في شرح
الكشاف للقطب

الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد
مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على
الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك
لتناهيه في القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة
في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب اى خاطبه للدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى
يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهي غاية
الخضوع والتذلل لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات
مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون هذا
بيانا للمعونة لينتظم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في
المهمات للطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات وهو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة
يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المصنف جار على
المفتاح وطريقة صاحب الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم
عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته
نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا له
والخطاب ادخل في التميز واعرف فيه وكان تعليق العبادة تعليق بلفظ التميز ليشعر بالعلية ويمكن ان
ان يقال ان المراد بانه ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى
توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد
وصف اولا بانه المربي للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر
المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك العالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس اليه بالكلية
لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب نفسها تنبيها على ان من هذه صفته يجب ان يكون
معلوم التحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة
وفيه تعظيم لامر العبادة فانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد معبوده ويراه ولا يلتفت الى
ما سواه ولما انجر الكلام الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر وعدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث
المسند اليه قال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على غير مراده الباء في
بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر
منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها له على انه اى ذلك الغير
هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا

قوله
من الاصفاد
هو من الصفد التحريك
وهو العطاء قوله من صفده
اي قيده من الصفد
بالكسر
هو
ما يوثق به قوله

اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول
القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه
على فرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي
غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم
هو اولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد
اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له
ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد فيه على
خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة
غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم
له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف
القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا
قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان
الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امور
هم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج تعرف بها وقته وذلك
للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون
قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما
ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها
وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى
الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في
السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى و
مثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير باسم المفعول
كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك و
ـد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون
ـى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على
ـستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون
ـدا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل

لا خلاف في ان اسم ... او المفعول بتمام يقع كالمستقبل
... ربان يجمع ... يجمع ... يجاز ايضا ... هو واقع ... كالحقيقة ... عند ... والتعبير عنها ... هو موضوع ... خلاف مقتضى ...

قوله

ماهو موقع المبتداء سواء كانت نكرة مختصة او مختصة ان كون المبتداء نكرة

مختصة او

مختصة

سواء كان قبل

دخول الناسخ او بعده مع كونه ...

شتّ فوازن بين قوله وان الذين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك وان الذين لواقع

ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل

والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ولا خلاف في ان

اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند

الاكثرين فتنزيل غير الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر ومنه

اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو

ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى

تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا

ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه

من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض

على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك ليميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم

ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان الخاتم والقلنسوة ظرف والراس والاصبع

مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف

وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك

ام حمار اي ذهب السودد من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بعثوا على هذا الوصف ينبغي ان لا يبالي

انسان منهم هجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر

لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك

الوداعا ويحصل الفساد له بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر فيما

غير مقصود ووجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما

وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل

في الدار ام امراة وخبار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجئ في الاستفهام

حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ

لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما في رجل شريف كان ابوك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر

عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون ابنه ظبيا

وان يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا ايما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة

ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره

اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من الطائف

الاستفهام ... الشارح ...

نفى عبث تنكير المسند من

هذا

الكتاب على

ماشيا ... وقع

من جهة اللفظ اعتبار

القلب ... كان

امك نكونه

جملة

استفهامية مع انه صرح بخلافه ...

قال

قوله يصف ناقته وقيل يصف هضبة مملوءة بالشرب كذا في شرح الايضاح

مثل كقوله اى قول ابن روبة ومهمه اى مفازة مغبرة اى متلونة بالغبرة ارجاؤه اى اطرافه ونواحيه
جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه فهذا معنى
قوله اى لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب
من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض
في الغبرة والا اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه
خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود
كقوله اى قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن
اى بالقصر السياعا اى الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما بعده قوله
امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في
سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة
الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم
عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وما اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام
والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان
الجذوعة حداثة السن والقروح تكامله وتناهيه فالمناسب وصف الراى والبصيرة بالقروح والاقدام
والاقحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراى مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه
ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب
اقرب ومعناه انى لم اصب لشئ العنت ووجد اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع
الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحرم منه ندم و
لان في فحوى كلامه دلالة على انه جرح ولم يعتد علما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك
الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من الغالب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت
جرحت صريح في [illegible] على ان لم اصب بمعنى لم اجرح اما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من
تغيير النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح لا تنافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب كان
معناه والمعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالا
انسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه
الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته
التي كان عليها اولا ولم يعجز لانه ندم في الاقحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقارح الاقدام ع
بارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لان المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من اعدا

ولم يبالوا بما ادى دوامي وانا على صبيتي الاولى لم يبد لي ندم في الاقحام ولا غلب في اختياري
النظر في والانحراف بل قد صار اقدامي الى الحرب قادحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي الباب

الثالث احوال المسند اما تركه فلما مرّ في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه
وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه
فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض
بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي
قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس
رحله اي منزله ومأواه وقيار اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع
من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز
عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما
بافراده ولامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع
قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا والوجه
الثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا
تشترك هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان
قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا وبيان ذلك انه لو
قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا
اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول
قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع
به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية
قال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره ولا
محل لها من الاعراب فائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا
واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث
لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان
المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه و
والدي بريا ومن اجل الطوي رماني اي ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عند من عطف
المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال

المرزوقي ثم قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وما كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى فان البر منه مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لغرض الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه مربيا والذي يضاربه ربيا كان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل القرينة على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب والعامل في اذا هو فاجأت ثم يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف ثم لا يكون مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز هو ان يكون خبر المبتدأ اي فالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فالمكان زيد بالباب وقوله اي الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا وان في السفر الرفاقة قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل واللفظ مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وان زيدا ولذا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الخاصة له والمتكلفة لشانه والترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمضي بعدها مثل للاختصار بدون الضيق بقولك ان زيدا وان عمرا فال وعليك ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد التنبيه على ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول والبدل من ضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث في المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر فلو اظهر تمه لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم

فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان
حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب
الكشاف هذا ما تقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على
الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام
في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا
وانتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد
الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تاكيد مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته بل هو حجة
عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه
اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما
لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخالق ووجه حذف المسند اليه
بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل
على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وجاء على حذف المبتدأ ليوافقه
دون حذف الخبر وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف المبتدأ الخبر اعني
اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا او
القرينة هذا ههنا هي انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما
يفهم منه هذا المعنى لسهولة ويرجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه
صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت
النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل
من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا النا او في الوجود آلهة ثلثة
او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق
العبادة والربتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة وحينئذ فقيل هم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب
المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك زيد عندنا ام عمرو فانك
لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت
الهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند او المسند اليه وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام
زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا
متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها
كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احترازا

قوله
لان هذا الكلام عند لا حاجة الى هذا التو لان القرينة هي فوات السؤال
هي محققة مذكورة

عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من
فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام
تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل
لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وصدر عنه فتقدير
مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من
تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن
قبل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل
وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة
وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم او بتقدير عطف على محقق اى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول
ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه ضارع فقال اى يبكيه ضارع
اى ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اى يبكيه
من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي العدد ليس بقوى
من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذى ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من
الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ويقال طوحته
الطوائح والملاحة الطوائح ولا يقال المطوحات والمطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى يسال من
اجل اذهاب الوقائع ماله او بيكى المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى
الماضي عدل اليه استحضارا للصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يبنى
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر
على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اجمالا قد اسند
الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء
لكنه مجمل فلما قيل ضارع اى يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد
اقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا الا في المتروك
الفعل اصلا من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال

... الكلام جوابا السؤال
محقق
فاعتبرهما
الجواب بالجواب ويكون
اعتبارا اتصافا لسؤال
فالمراد بتحقق السؤال
تحقق السؤال
ايضا
فانتوجيه هو ما ذكره الشيخ ...

اسند ثلث مرات اثنين اجمالا او واحدا تفصيلا ولو وقع نحو زيد غير فضلة بل جزء جملة ثم سند اليه
بخلاف ما اذا انتصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان
اول الكلام غير مطمع للسامع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب
هو الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللعارض ان يفصل نحو ليبك يزيد
ضارع منصب يزيد وبنا الفعل للفاعل على خلافه فيلا منه عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام
الجمع بين المتناقضين من حيث لفظ لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام بدون
الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبا
طماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله او قع واعز
اما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو
زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات و
الارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم ومنه قوله نعم بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا
يا ابرهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي كون المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد
كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام
القراين كقتل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة
انما تدل على نفس المسند واما تعجب السامع فبالذكر المستغنى عنه في الظن واما افراده
اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام
ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل
هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم
نفس التركيب تقوى الحكم فخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت
عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقوى تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاكيده
بالطريق المخصوص نحو زيد قام واعلم انه يقيل مع عدم قصد التقوى كما يشير به لفظ المفتاح ليشمل
صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فانما قلت هذا فانه لم يقصد به
التقوى لكنه يفيد بالضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى
واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانما التاكيد مقدم
لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع
الفعلي في عبارة المفتاح على ما اليه الضلال لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما

قوله
دهو اشتماله
على ايهام الجمع او فائدته
ذلك الايهام
موجود
في صورة الحصر لان ...

هذا
المعنى لا يليق
... لا فواته ...
صورة ... هذا
المعنى ...
تامل

قوله
واذا كان المجموع
فعليا فقد بطل الخ جيب بان
معنى التعريف مسند
لكون كذا او

به مع الثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فرفع المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سمعنا ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد به الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسند الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح هيهنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بجملته في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق دون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لا نه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في متن النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من البر نستين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على احد الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل العلامة الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا للتفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هيهنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون

قوله
لم يفسره لاشكاله
اى اراد بالتفسير التفسير المعتاد
وهو ذكر مركب
تقييدى
دال
على ماهية المعرف
والا فقد تعرض فى المعقول

التمثيل ههنا ضائعا ولذا تركه الشارح ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال و
تفسير تقوى الحكم نذكره فى تقديم المسند فلو كان مقصوده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب
تاخيرها على هذا الكلام لانه قد وقع منه فى ضابطة الافراد ذكر الفعلى وذكر التقوى فتوسيط
امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب وقطم
الكلام والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان
يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط
ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج عنه نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قولك
هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد هو المسند
اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد
كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل وبعدها والعائد اعم من الضمير و
غيره فعلى هذا المسند السببى هو مجموع الجملة التى وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح وهو ان يكون
مفهوم المسند مع الحكم عليه وانه ثابت للشىء الذى بنى عليه ذلك المسند اى جعل خبرا عنه او منتفع عنه
مطلوب التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفى عنه بنوع
او يكون المسند فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده فيطلب التعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات
او نفى لكون ذلك ما بعده المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق
مع الحكم عليه بثبوته لمبتدأ اعنى ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بنى منطلق عليه لان معناه
ما جعل مبتدأ او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه وانطلق ابوه لان
مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شىء المعرفة من تفسيره والثانى نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب
اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى
ضميره فالمسند السببى قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند
قد توهم بعضهم ان المسند السببى هو القسم الاول فقط وقوله وان او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا
كان فى قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهى اذا اريد تقوى الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا
يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا لانه لا وجه للعدول الى المضارع وترك
لفظ اذا فى موضع الالتباس مع رعايته فى الاقرب الذى لا التباس فيه اعنى قوله اذا كان المسند سببيا
ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببى فى زيد ابوه منطلق هو منطلق وفى عمرو ضرب اخوه هو ضرب
وانه قد يكون مفردا كما فى هذين المثالين وقد يكون جملة كما فى قولنا زيد ابوه انطلق وليس فى

كلامه

قوله
بتحكم ان يقال
والمعنى ان اه الى الزمان
هذا اعطاء مارع بعض
النجاة فضل
اتيك
حقوق البعض

كلامه مايدل على ان نفس المسند السببى يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان فى الكلام مسند سببى يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببى لا يكون فى جملة وقعت مسندا الى مبتدء ويمكن ان يقال ان فى قوله هو ان يكون مضافا محذوفا مر لوثا وضمير هو عايد الى المسند السببى او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببى يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببى هو ما من مجموع جميع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اى كون المسند فعلا فالتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى واوايل المستقبل متعلقة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلى والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة فى الاوقات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال على خصوص وجه بخلاف الاسم نحو زيد قايم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو يصنع بذلك عليه مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان الذى هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضى تجدد الكل وحدوثه يقتضى وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزائه بعضها مع بعض كقوله اى قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذى شهر بذلك وعرف يتوسم اى يتفرس الوجوه ويتاملها يحدث عنه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصل منه النظر لحظة فلحظة يعنى ان لى على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبنى الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما فى مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسب الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى ان الانطلاق ثابت له دايم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغى ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغى ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشىء للشىء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق لا كثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزء فجزء او هو يزاوله ويزجيه وقولنا فى زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضى استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما اشبهه من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز و

الاستثناء ان زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزء فجزء او هو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه
بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما
اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه او بنحوه من الحال والتمييز
والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو
يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو
ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون
الخبر فيكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا
هو منطلق لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على
زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير
الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اي تلك
الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول
والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالكون اي الحصول والوجود في
الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي
وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان المعنى في هذا المثال الحكم بالانتقال الى الحالة التي
انتقل اليها وهذا الخبر نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك
التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء
الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك
لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار وقادر على التكلم فيتولد منه عداوة
وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات
وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل
وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل
المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام
بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان
جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه
اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في
نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس
بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح

انتهى

ان نضرب ضربا بعوليا ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب في نفسها اى نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان
التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة زيد قوله في
نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا
جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عنده وقد صرحوا بالشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك
في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق
في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا
اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به
والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء
باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود
للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء و
مفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها
بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية
في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا
حتى لو يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند
النحاة التقدير ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها
بمفعول فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفايس المباحث ولكن
لا بد من النظر ههنا في ان ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في ا
الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى
الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاد المتكلم فان قلت كما
انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط عدم الجزم بلا وقوعه على ما ذكره جميع النحاة
وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان
وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع
الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح

تعسف على ما عليه
كلام ابن مالك
الشارح تعليلا الا تعريفا
تعسف نقل
تعسف علي ما عليه اتباع
يقع
تخيير ان يجتمع بعد ان ...
الموت
لما كان غير معلوم
استحسن دخول ان عليها
قوله او على ضرب من التاويل
مثل سوق المعلوم مساق
المشكوك
لنكتة
بتنزيله وكون المخاطب غير
جازم
قال ان قلت
سيتعمل في مثل هذا
كما يستعمل ما لتفصيل المجمل
الواقع في ذهنه
او غيره
ما سيجيء تفصيله قوله
اصل
اذا الجزم الخ
قيل المراد بالجزم هنا
التحقيق واما المظنونات فانها
تستعمل اذ فيها ايضا
خطابي قوله
فليتامل
ليطلع على الفرق بينهما من
ان عدم
الجزم بلا وقوع
الشرط في ان لوجود الشك
في اذا الوجود
بوقوعه
كم

ان الاصل فيها الخلو من الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم المتكلم الكرام
لا أُمنيه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك اباً
كيف فكيف تراعى حتى مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم هيهنا انما هو بلا وقوع
الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا المخاطب فلم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج في هذا المثال
الى التاويل وقد سهى الفاضل الشارح هيهنا فزعم ان الجزم فيما انما هو بوقوع الشرط والخطاب
عالم به كذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر
الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب وكذلك اي غلب لفظ الماضي على لفظ
المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظ الموضوع للدلالة
على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل
مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة
بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاموا به ويقولوا
هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جئ في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد بالحسنة
المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان
تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع
من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جئ بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله
تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وفيها هنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع
بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير
فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع او فرد منها ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق
بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص من الحسنة
قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم
انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا
تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس
القدر وان المراد بالحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى
لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان تكون في نوع
كثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد المعهود على مذهبه بناء
على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها
وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف

الجنس في مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة هي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة وقوعها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريفها العهدي دلالة على ان هؤلاء الذين يلحون انهم احقاء بها تلك هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوأ وايضا وقوع الجنس الحسنة ليست الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون مستغنيا لا مرجحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقصود وظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى الحاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا ظهر صحة ما ذكره في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جزئية في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض قلت اما الاول فلان النظر الى لفظ المس على معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق بان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضرر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر حقه ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد او كما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا فتجاهل توهما او تضجرا او تنزيلا على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل

قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة ...

اى منزل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يوذى اباه
ان كان اباك فلا توذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يوذيه او التوبيخ اى لتعيير المخاطب
على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه كفرض
الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب
عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحا اى لاجل ما
او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم
مسرفين اى مشركين مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف
من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال
المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما ينبغى ان يصدر عن العاقل فهو بمنزلة المحال اذ قضى بحسب
المقام لا يقال المستعمل فى فرض المحالات ينبغى ان يكون كلمة لو كما فى قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا
لكم في الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال المقطوع بلا
وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال فى هذا المقام ينزل منزلة
ما لا قطع فيه بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه
كما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين
الحق واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اى فان حصلوا دينا اخر مساويا
لدينكم فى الصحة والسداد فقد اهتدوا وفى قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
اى ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفى حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل
تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اى
بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعى بالنسبة الى اخرين فتقول
للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان
كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اى يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان
الارتياب مما لا ينبغى ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله
وهى الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم
كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا
لان عدم الشرط مقطوع به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب فى الاتى
وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر انه ليس المعنى على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم
الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لكونه

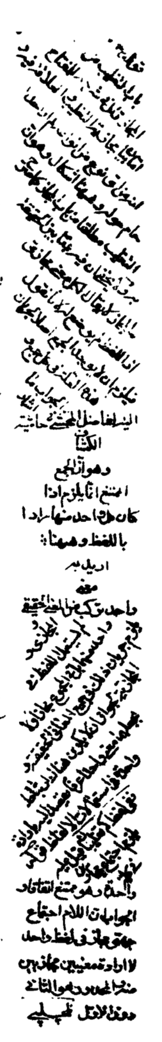
قوله اى يحتمل ان يكون التوبيخ للمخاطب بالارتياب منزلة من يومن منهم غير المرتاب الاحسن فى التوبيخ ان يعتبر تغليب المرتاب على غيره ح لحلبي

كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالته كان على المضي لتضمنه لأن الحدث المطلق
الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد ان كان الشيطان
ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها
ان دخل الشرط ماضيا فقد كان وجعل ينسينك خبر ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا
قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه
نكتة في استعمال ان في هذه المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال
غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب و
عدمه ويكون بعض الكلام او التغليب غير المقطوع بما بضافه الشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في الشا
المذكور ثمة والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور و
الاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدة الانثى من الذكر القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض من مدحها بانها صدقت بكلمات
ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان
ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما
وفيما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم
ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف على الاثقل الا ان يكون احد اللفظين
مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل
قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما
على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم ثني ذلك الاسم فان
قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين
بزيد فلا يطلق القران الا على الطهرين والحيضين لا على الطهر والحيض قلت هو مختلف فيه وقال الاكثر
بتو العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى

ذكر فلا يرد منع الحصر بها

اشار اليه سابقا

من ندما عن الاثر بوجه اخر قوله وكانت من القانتين ان اريد بها القانتين



ولو سلم فليكن مجازا او جميع طلب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور والموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية من قول شعيب لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بتاء الخطاب والمعنى قل لهم انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف وتثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى ومن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب ولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل فانه من التمكن من التوالد والتواصل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء فهو لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما وللقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا احتياج اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير

التوالد

التي الله والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا ليعتبر بها بكونه
تدوم بذواتكم وعلى هذا يكون التفاته وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام
مما قدروه وهو جعل الانعام من نفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا
وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كالموجود كقوله تعالى والذين يؤمنون بما
انزل اليك وما انزل من قبلك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه فهو تغليب ما وقع بوجه
مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال
تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت
الحكم من اول الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان
واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق
بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق
امر الا المتعلق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت
حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل جملة من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط
والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه
واما الجزاء فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على
حصول ما يحصن في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه
لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في الاستقبال فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا تخالف ذلك لفظا ذلك الا لنكتة فطبقها اللفظ بالمعنى
تفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت
كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال نحو ان قولنا ان اكرمتني الان
فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد
نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد يعتبر ما يناسب المقام و
تاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه بهذا ولكن قد يستعمل
ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر و
كما اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق
من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان نهيت عما الحي حكمه فقد لمت وجدانه من بعد ما

لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للمضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا لما انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده بالواو لانها كلها علل للابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقوله ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال على ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط نشأ من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم والثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه ح لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية يدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب

لمحمد

قوله
اي على اظهار
الرغبة ورد قوله تعالى
اظهار الرغبة في حصولها في
مجاز عن الاكراه
اظهار الرغبة
وقيل
المراد اظهار كون الشيء مرغوبا
فيه
في نفس الامر
لا اظهار الرغبة
القائم بالمتكلم قوله الاول
لا نسلم ان التعليق الخ
عدم الاقتضاء
بطريق
القطع مسلم لكن لا شك ان
المتبادر
في اللغة من مثل
قولك ان ضربتني ضربتك
ضربت هو الربط في جانبي
الوجود والعدم
قوله او للتعريض
قيل في
سلوك طريق التعريض فائدتان
الاولى [illegible]

لجهلهم وعدم اشتراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشتراك الغير الحاصل في معرض
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشتراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا
اشتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه فلا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لا
يصدر عنهم الاشتراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام
من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير
لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي
لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض
لكان المناسب بسياق الاتيان تو واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم
المخاطبين الذين هم اعداء الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح
بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على
قبوله اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد
لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم بل وكان
المتكلم قد انصفك عن نفسه حيث حط مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه
الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب قد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات
قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي يجدوكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالص العداوة
ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان
ارتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل
متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو الذي
في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان
يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يرتد المؤمنون كفارا لعلمهم بان الدين اعز
عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم وداديتهم
ان يرتدوهم كفارا لمصادقتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء و
بسطهم الايدي والالسن اليهم لانتفائها واختفاء اللزوم بالنسبة اليها الان ووداديتهم لكفر المؤمنين ثابتة
البتة ولا شيء احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة
المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لكن
للمصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة ومجانستهم واعليه من قولهم اذا ملكت فاسجح ولعل انتفا
وداديتهم كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى عليك انه بعيد جدا فان

قوله
لا يخفى انه لا
معنى للتعريض لمن لم
يصدر منهم الاشراك ...
لما زعم الخلخالي من
ان التعريض
عام
لمن صدر منهم الاشراك ...
الماضي
وغيره وذا
يحصل بصيغة المضارع
اعني لئن يشرك ...
ان من لم يصدر منهم
الاشراك
الماضي
وغيره وذا يحصل بصيغة
المضارع
اعني لئن يشرك
ووجه ...
... الاشراك ...
ليتنبهوا
التعريض بالوجه المذكور
...

قلت اذا عطف شي على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلايل الاعجاز فما في الاية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادتهم الكفر بالشرط فايدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحذف ان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفا مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا ولا يخفى ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فعيل المعنى المشركين بهم يظنوهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ يتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لا يقال هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما يقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها التعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا الامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا الامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شجع السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متعقبي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما

الى الملزوم الاول اعني الشرط
حتى
يتصور كون
بعضها اوضح بالنسبة الى
بعض وغايتهما
بوجه
كلام المفتاح ان يقال ان
ان
الظفر بهم
العداوة بلا واسطة لزوما
ضعيفا ويلزمه
البسط
بواسطة العداوة لزوما
ضعيفا
ايضا بمعنى انه
يتحقق عند تحقق الظفر
والعداوة
يلزمه
الودادة بواسطة البسط
لكن
لزوما قويا
بمعنى انه يتحقق عند
تحقق الظفر والعداوة
والبسط غالبا
قوله معا
معنى
تعليق امتناعه لانا اذا قلنا
اكرمه
الحقيقة
رجوع الاكرام الى
علم انه لو كان جعل المكرم
بحسب ذاته لبيب
علم فكذا
المعلق
الحقيقة فيما نحن فيه نفس
الامتناع وان كان بحسب

اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم
الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور و
اعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب
لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما
سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله سبحانه فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض
المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو
لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار
موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي
هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع
التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس
بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس
معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد
عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناها انها للدلالة على ان انتفاء الثاني
في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي
عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات
الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك
عمر ان معناه وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا
قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الابيات فان
استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما
ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى
القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فينتج النهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء

الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هو

لانهم انما يستعملونها فى القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء

الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة

اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض

منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وامثاله

انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا

يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فى نحو قوله عليه الصلوة والسلام نعم العبد صهيب

لو لم يخف الله لم يعصه اذ لا يلزم ثبوت العصيان على تقدير الخوف لان نفى النفى اثبات وهذا فاسد

العرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود فى جميع

الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما كان يستبعد استلزامه لذلك الجزاء فيكون

نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط

وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتنى لاثنيت عليك او منفيين نحو

لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة

ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمنى لاثنيت عليك ففى هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود

الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل

لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياى لاثنيت عليك يعنى اثنى عليك على تقدير عدم الاكرام

فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق فى المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفى فان قيل هل يجوز ان يكون

لو فى هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم

الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء

المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط

غير معتبر فى مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا

قلنا لو جئتنى لاكرمتك اكراما بالمجيء مرتبطا ونحن نعلم قطعا ان المنفى فى قولنا لو جئتنى لاكرمتك هو

نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل فى لزوم شيء لشيء وثبوته له يجب ان يكون

ملاحظا للعقل عند الحكم وقيد الذات الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون

النفى اذ لا عموم للمثبت فيجوز فى نحو لو اهنتنى لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفى غير المثبت بخلاف النفى

فانه يفيد العموم فيلزم فى نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفى العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفى النفى لزم الاثبات

وتناقض وهذا وهم لانه اذا اعتبر الارتباط بالشرط فى مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى فى لو اهنتنى لا

قوله

وكم من عائب

اه صدر بيت عجزه

وآفته من الفهم السقيم الخ

ان كم خبرية يحتمل

الاستفهامية

و

اتو لا مفعول عائب لاعتماده

على

حرف النفى عند

الامام المرزوقى

على تحقق القول عند

جمهور النحاة وقد

سبق تفصيل

متعلق

بهذا المقام فى اوايل احوال

المسند

فليتذكر قوله

وقد يستعمل لهذا المعنى لولا

اه فان قلت ظاهر

ان لولا فى

قوله عم لولا ان اشق على امتى

لامرتهم

بالسواك عند

كل صلوة ليس بهذا المعنى

ولا بالمعنى المذكور

من قبل

قوله لولا على لهلك عمر

جوابها مثلنا فيقتضى ان يثبت هو بوجودنا فضل وقد هو اول الجواب ان المعنى لولا فضل الله عليكم ورحمته

ثبت عليك شيء مرتبطا بما فيه انه فلا نسلم ان المنفي عام بل هنا لو لم يخف الله لم يعصه علم عصيانا
مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد فيلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم
الخوف وان لم يعتبر بل اجرى على الاطلاق فيلزم العموم في نفيه وثبوته كان او منفيا واما قوله تعالى
لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان
ينتج ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي
بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان فكبرى الشكل الاول لم يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما
ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا
محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع
الشيء لامتناع غيره ولهذا لم يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم
تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة يكون في ذلك وهل يركب القياس
الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم
الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف
الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود
كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي
منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد
له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق
الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء
الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كان امرهم بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال
لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس
خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم
يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على
اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك الملك في صورة
رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت لطرفي جملتيها لا يوافق الغرض فالثبوت ينافي
التعليق والمضي الغرض والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانه
اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في رحلة الهام لم تغن من الجزع

الا والقلوب بحوال يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوقه اليه كأنه لم ير ماء دجلة والمعنى انه
لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبه الهام في ماء دجلة كأنه قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء
فصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخوله على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار على النبي
على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله
تع الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل
قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال
الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا
ويحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة فلا يكون المعنى
انتفاء استمراره على اطاعتكم وهذا مخالف لما ذكر في شرح المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب
استمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة
فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار
الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما
ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد واذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتأكيد النفي و
ثباته لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تع وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه
وآكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما انا ضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع ان تقديم
حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا انتشر في كلامهم ورود لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد
او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي
تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو
محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله تع ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم تنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا
خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة
الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي
المتحقق الوقوع فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وكان المناسب ان يقول ولو رأيت لكنه عدل
الى اللفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا المستقبل في
التحقق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا

هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي م ولو للتمني فلا استشهاد الا ان لو التمني
تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح
ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي
في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين من تنزيل المضارع
منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود وحذف
لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتلو برب محذوف فالمعنى
رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبتر النظم ورب هاهنا
لتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك
ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلت
قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين
على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانه مخبر عنه كما تقول زيد حلف بالله ليفعلن
ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني
حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله
للتمني يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم والمنافقين في تلك
الحالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضار تلك
الصورة البديعة الدالة على القدرة الكاملة اي الغالبة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء
والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر
الذي من شانه ان يشاهد وكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل
ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون نحو
على المضارع للدلالة على ان الفعل بلغ من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما
يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد لصا بقى حوادث لو تبقى الى الان لما بقي منه اثر ولم يتعرض للعدول
من عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره
اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر
ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية عن النكرة كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك
رجل وان كنت تعلم انه زيد وللتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب

او للتحقير نحو ما نهد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر
فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع
ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من با
القلب حتى مامر وهذا على الطلاق قد ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر
معرفة نحو من ابوك وكم درهما وكذا فيما اذا اضيف على ان يكون المضاف شيء الذي صنعته وقد صرح
في جميع ذلك بان ما الكائن اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ
نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم
على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين
مستبعد عند العقل الثاني ان العلم حكم من احكام الشيء فيستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك
الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه و
كلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة
المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما و
هذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز
العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل
عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص يوجب تمة الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال
ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم
عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييد والوصف
يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة فالشمول
ظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع
باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك
جاءني زيد يحتمل ان يكون من حيث النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المتعلقات تخصيص لاي
الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما
سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم
له اي السامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ
ليس في الكلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية ما خو مثله اي حكما على امر معلوم بامر معلوم

مثل ذلك

لزم لاستلزام الحكم على الشيء العلم به ان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الحكم على الشيء الخ ان ذلك لبعض لا يدفع هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على ... العلم به ... ما معلوم حفظ اقرب بلا احتمال التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسها ليثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على منافاته تعريف المسند الى جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسها يثبت مدعاه على زعمه معارض بما هو اقوى وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلذلك ردوه لا ذكره فافهم

والنكرة

مرجح بحيث ... كذا الخ

مثل ذلك المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب
هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند
بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار
الحالين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل
بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم انه لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد سيجا
لمن سمعته تقاوم الاسد فتهوه هو فاحد الضميرين لمن سمعته والاخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل
او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم الحكم على امر معلوم له باحدى طرق التعريف
بامر اخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع
فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به و
العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه
يجوز ان يكون متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات
نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي
هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا برآء من جنايته
فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو بعينه ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك
وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى
وهو الكامل في الجناية المربي على كل جان ولو برئ ان من نصر الجاني فقد جنا جناية حتى يصح التنكير
والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان
كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على انحو مثله
يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او بغيرها ويؤيده ما ذكره
النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم
والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض
المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جائني غلام زيد من غير اشارة الى معين كا
لمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما
في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا
لا يقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما
اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابطة في التقدير انه اذا كان للشيء صفتان من
صفات التعريف وقد عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكون وصفين لشيئين

قوله فقوله باخر اشارة اه
كما يخفى
اي جزء الثاني
لا يلغي في الافادة او
مع علمهما في الحيوان الناطق
حيوان بل لا بد من
علم اشتمال
المحكوم
عليه على المحكوم به ان زيد
الاخوة
جزءا وكلا لازم
علم افادة قولنا الناطق
حيوان ناطق ثم التغاير في
المفهوم شرط الافادة
وليشترط الصحة
اتحاد
الطرفين في الوجود الخارجي
او
في الذات فلا
يرد على قوله ليكون
الكلام مفيدا النقض بقوله
المجرد شرط لان الافادة
بعد الصحة
قوله
انا ابو النجم وشعري شعري

متعلقين في الخارج فانهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك

ان يحكم عليه بالآخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف

الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات وبنفيه عنها يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله

خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك

قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرف على التعيين واردت تعيينه عنده قلت اخوك زيد ولا

يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل

في بيت السقط نحوض بحرا نفعه ماؤه ان الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف له ماء وانما

يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف ان زيدا اتصف بانه المنطلق

المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان ذلك المنطلق زيد قلت بناء على انه يطلبه

على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره

صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم

استبصرت من هو فقلت زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف (ثم) الثاني اي عبارة

تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا) اي قصرا محققا مطابقا للواقع (نحو زيد الامير)

اذا لم يكن امير سواه (او مبالغة) اي قصرا غير محقق بل مبالغا فيه لكماله فيه اي لكمال الجنس في ذلك

الشيء او بالعكس (نحو عمرو الشجاع) اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة

مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل

المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة

قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على

الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو

على طريقة انا الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس

الشجاعة متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين

في الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يقصد جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق في زيد وعمرو وهذا

معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما يتحدان في الوجود

فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم الا في زيد وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد

الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف

فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس

وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا

قوله محل نظر لان قوله اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ... يدل على ان ...

... بانهم اعيانهم واسمائهم

فقد

استوى ا ه

المسند والمسند اليه

المثال المذكور اعني زيد

الامير في المعلومية

... من

طرق

التعريف ليس مقصودا ...

ليلائم المقصود الذي هو ...

بقوله تعالى واولئك هم

المفلحون

لام الجنس او غيره نحو الكريم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى لا الجبان والامير هذا او زيدا
دغلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم فى العرب
الامام من قريش لان الجنس مجتمع مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد
ولكن يمكن تحقق واحد منه فى الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف
بكونه فى العرب ولا يلزم ان يكون ما فى العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس
فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف
بكونه لله ثم على ما مرّ وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول
الذى قصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما فى
الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير
ذلك كقولنا فى القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفى حين لا يفى
احد لاحد وهو الواهب الف قنطار وقال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا
قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باى حال كانت ولا المطلق
سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هيهنا الى
جنس من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وهيهنا نكتة ذكرها الشيخ فى دلايل
الاعجاز وهى ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل فى المحبوبية حتى انه لا محبة فى الدنيا الا ما
انت به حبيب كما فى انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى ان سائر المحبات فى جنبها
غير محبة كما فى قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى اصابك حتى كان كل ظلم
فى جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى محبته منى فهو مثل زيد
المنطلق اى الذى كان منه الانطلاق المعهود الا ان هيهنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة منى بجملتها
مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا فى زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية
ولو قلت زيد المنطلق فى حاجتك اى الذى من شانه ان يسعى فى حاجتك عرض فيه معنى الجنسية حينئذ
مثله فى انت الحبيب وقوله وقد يفيد بلفظه قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء فى مرثية
اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوز
الى شئ اخر والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر فى نحو قولنا اذا قبح البكاء
على قتيل لم يحسن الابكائك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت
لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك
وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز

قوله اما مخاضا واما عشارا
المخاض
الحوامل من
النوق لا واحد
لها من لفظها والعشار بالكسر
جمع عشراء وهى الناقة
التى اتى عليها
من
يوم ارسل فيها الفحل عشرة
اشهر
زال عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها
حتى تضع وبعده النضح فوكيف اذا قبح البكاء
على قتيل البيت لوله الا يا صخر ان بكيت
عيني فقد اضحكتني دهرا طويلا بكيتك
فى نساء معولات وكنت احق من ابدى
العويلا دفعت بك الجليل وانت حى
فمن ذا يدفع الخطب الجليلا اذا قبح البكاء على قتيل

الى ملاحظة ... او ... الى معنى آخر ومعنى التعريف فيهنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا

ينكر ولا شك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

اراد ان بنت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا فى دلائل الاعجاز فان قيل اللام

ح لا يكون للجنس لما بينا فى القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيد القصر قلنا قد سبق ان

اللام التى ليست للعهد انما هى للجنس وباقى المعانى من شعبه وفروعه وكذا معنى الذى اشرنا اليه فى

بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثانى اعنى تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون

فيما يعقل فيه العموم والشمول فى الجملة والمعهود فى نحو زيد المنطلق يفيد تساوى المبتدأ والخبر فلا

يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك

اذ جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر فى الاصطلاح

وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او

تأخرت لدلالتها على امر نسبى لانه ليس المبتداء مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا

له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا له المعنى والذات هى المنسوب اليها

والصفة هى المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد

هذا القول بان معنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات و

مسندا اليها والاسم قد جعل دالا على امر نسبى ومسندا قد سبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا

الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط فى الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين و

جوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو

اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين

فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان

كان فى الواقع منحصرا فى شخص واما كونه اى المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة

خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا

للمبتدأ والانشاء ليس بثابت فى نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذى اسند الى

المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو فى

الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الانشائى والاخبارى الا ترى ان الظرف

فى نحو اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك نحو ازيد عندك وهل زيد عندك وليت

زيدا عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا

بكم وقولك اما زيد فاضربه ونحو زيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان

فتدبر

قوله ان القصر وعدمه

التقابل

الملحوظ تقابل

العدم والملكة اى عدم

القصر عما من شانه ذلك فلا يرد

ان فيما ذكره ارتفاع

النقيضين و

اعترض

عليه الشريف بانه مع هذا

التكليف

مستدرك فى

البيان فلعله يمكن ان

يجاب بان فيه تحقيق اعتبار

العموم لانه اذا وجب

فيما شانه ان

يقصر

كان

قوله رد بان المعنى الشخص او قيل (منه)

المنطلق بهذا

المعنى صاحب الاسم

فى دلالته على الشخص الذات

والذات وزيد بالمعنى

المذكور صار

كالصفة

فى دلالته على معنى قائم بغيره

... فالمبتدأ هو الاسم ... تأويله بهذا ... القائل ... ونحوه مبتدأ ... وامتناع كونه ... منطلق ... فالتحقيق ان ... عنده اتصاف ... صاحب اسم زيد ... فلا يحتاج الى القائل ...

فصدق القول في جميع ذلك نعتصف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي
مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف
الا انه لا يكون الا جملة ووقع هذا سببي من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو
الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه
مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى
نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به
بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى
هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل
سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى
عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد
الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس به وهذا
اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاعلام فيدخل فيه نحو زيد
ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن
لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو
داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ
التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو
زيد عرف ان علة اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص
لم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد
هذا اظهر مما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد
في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا احتياج الى التأكيد والتمثيل ثم العجب انه
صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في
حاجتك عند قصد التخصيص جملة ولم ينبه عليه واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية
اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في العمل هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل
بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل في الصلة نحو
الذي في الدار اخوك فعند التردد يحمل عليه اي لا دليل للمقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا

في الاعراب على ان الاتصاف هو لمن المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد استقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا الوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفرد او ح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده ظاهر لان الظرف في تلك المذهب مفرد لا جملة وكان ينبغي ان يقول والظرف مقدر بالفعل واقامه مقامه فلان ذكر المسند اليه كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوز الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض عليه بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جز المجرور واعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا والحصول فيها ان اعتبر النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول فيها والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معنا حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى تلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا غول فيها وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف اي الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله بحسب دلالة الخطاب بناء على ان اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتمد

قوله فكان ينبغي ان يقول الظرف مقدر بالفعل لما اعترف بعض المحققين على هذا القول بان الضمير حينئذ في عبارة المصنف انما ... عليها الفظ الظرفية بمساعدة المقام ليس في ذلك شيء كثير كلف لا يرتكب ... الكلام ... الا يصلح شيئا ما يوجب ... الى الظرفية المذكورة ... لا ... قوله فيها غول في الصحاح غال الشيء ... اغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها غول لا ... اي ليس فيها غائلة الصداع لانه ... في موضع اخر لا يصدعون عنها ... قال ... حقيقة الغول ان ... انما الاختصاص ههنا ... القصر انما

في مقابلة

في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كان المعتبر في مقابلة حمور الجنة خمور [illegible] الاساطير
المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصا اي تقديم المسند للتنبيه من [illegible] على انه
اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا
نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له على المبتدأ اعني همم
لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار
رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم
الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان
يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف
ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده
واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة
ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام
ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر
عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعد
بعزة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة
هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا او
فاطره الدنيا والضمير عائد الى الموصوف اعني ثلثه هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي بصير الدنيا
منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة الدنيا ظرف
اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية
المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو
عليه من الرحمن ما يستحق واهملهما المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما
الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع
المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون
المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام يفتقر عن خبط واشكال ولنشير الى نوع
اختلال وذلك انه قال وان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم
المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احترازا عن نحو انا عرفت وانت عرفت
زيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعد من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما بعده يسند اليه

قوله
لتوهم انه
نعت له لا خبر اي [illegible]
قوله لتعاضد الامرين [illegible]
استعمال المنكر [illegible]
الابتداء به لو
[illegible]
الظرف له فلا يرد جواز زيد
القائم
ونحوه مع
وجود الالتباس
بالنعت على ان المنعي النكرة
فيما حصل به نفع [illegible]
فلا يرد جواز
ما ذكر
لتحقق التباس المبتدأ [illegible]
على تقدم
الخبر ثم كون قوله
لا منتهى لكبارها [illegible]
لا يقدح فيما ذكره لا
احتمال الوصفية
بعد
اخر
يكفي لما ذكره لتعين الضرورة
البيت
احتمال الخبر
هو الاهمية لكن [illegible]
في التمثيل فافهم تدبر

في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا
كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة
الثانية وكلامه في تقرير تقوى الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان
خاليا عن الضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما مقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني في نحو عرفت وانا
عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز
عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منهما مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقديم و
التاخير اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد ومتناع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير و
ثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد
يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل
تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ
قبله فكما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما
وجه تقدم الثاني على الثالث فظ وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على
اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير
والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام
كلامه التناقض واما افضاؤه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان
كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فهذا تناقض لانه جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع
الاسنادين الاخيرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ
بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة
الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي
ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على ان اسناد الفعل
الى الضمير مطلوب وان اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما

لصاحب الكشاف ما اورده فى بحث التقوى فانه الذى يدل على اسناد الفعل الى المبتدا فى
الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا فى شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته
بعض الفضلاء وكتب فى ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل
وهو على ضربين الاول الاسناد فى الدرجة الاولى اى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير
نحو زيد قام والثانى الاسناد فى الدرجة الثانية اى بواسطة شئ كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير
وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه للمبتدا الى نفسه محمول على القسم الثانى وقوله صرفه ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثانى من القسم الاول اعنى الاسناد فى الدرجة الثانية مما يقتضيه
الفاعل وح لا يتناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح فى
دفع التناقض من تحقق الثنا اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذى يقتضيه المبتدا الاسناد
مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد بالاسناد الجملة التى هى الخبر وانه مع
لا اسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله
ثم اذا كان متضمنا الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اهمله
ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة
ومن العجب انه لم يقدح فى شئ من كلام الشارح ولم ينتبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود
السكاكى من هذا المقال ولم يره ولا لطف خياله بالغ فى التشنيع على الشارح تنزيلها منزلة ما كان
عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا نقول فى كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان
لفظ المفتاح صريح فى ان كون المسند جملة فعلية فى نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة
التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد فى الدار يحتمل الثبوت و
التجدد بحسب تقديره حاصل او حصل والقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون
ذلك اذا لم يكن الخبر جملة اسمية والقول ما فادته التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه
الثانى ان قول صاحب المفتاح وقوله فى الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر فى ان المراد بالاسناد فى
الدرجة الاولى انما هو الاسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله فى بحث التقوى
صرفه ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا الكونه مسندا اليه
غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال فى نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا
باعتبار انه مسند الى الضمير الذى هو عبارة عنه ولهذا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل فعل الرابع انه
ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس فى نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم

قوله ولا لطف خياله بالتعبير المطلوب الضمير المنصوب فى لم يره لطف الخيال بحيث التوهم والمقصود التعرض لمراده السكاكى بعينه ولا بصورته

قوله مما لا يخفى بطلانه [illegible]

وافاده فى الاخيرة الحكم بافادة التجدد بطريق الحذف فى المثالين المذكورين ح

بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسند

فظ ان الاسناد الى الضمير العايد الى شي لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشي اصطلاحا كالمجرور في

قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل

او بين الفاعل وعامله فلابد هيهنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة

الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد

مجرد الفعل الى المبتداء قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه

للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى

الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا

مما لم يقل به احد ولم يلجي اليه ضرورة فان قلت قد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد

بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف

بذلك وكلام المعارض عنه واف بتمام المقصود فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق

احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلنا اما الاول فوجهه ان

الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان الفعل اسند اليه

الفعل اذا اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن

شي اخر والاسناد الى الضمير العايد الى شي اسناد الى ذلك الشي من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في

اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا

كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه

هيهنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر

الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعي المبتدا لكونه مبتدا

وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه ولما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان

هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شي اخر بخلاف الاعتبار

الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتداء ولا يخفى ان كون الخبر

متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا

لضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا

للضمير الذي هو مسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك

الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو

لاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد

المستبعد

الباب الرابع احوال المتعلقات

المستبدع كما زعم واما الثانى فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع فى تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى يعنى الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما فى زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما فى عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى واحترز بقوله فى الدرجة الاولى عن نحو عرف زيد يعنى عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه فى الدرجة الثانية ولا يشترط فى افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما فى قام ابوه زيد وان لا يتقدم كما فى زيد عرف مع حصول التجدد فى الصورتين بخلاف المسند اليه فى الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكره اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو عرف وانا عرفت وانت عرفت لا بما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد لما مر تنبيه كثير مما ذكر فى هذا الباب يعنى باب المسند والذى قبله يعنى باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اى فى البابين لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فى الحال والتمييز وكالتقديم فى المضاف اليه فليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى جريان شئ من المذكورات فى كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى واحد مما يغايرهما **الباب الرابع احوال متعلقات الفعل** قد سبقت فى التنبيه اشارة الى ان متعلقات الفعل قد يجرى فيها كثير من الاحوال المذكورة فى البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعضها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد فائدة فوضع لها هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى ان الغرض من ذكره معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما كما يعرف بالتامل افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما لكن بما هو مقتضاه فان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه عنه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا

متعلقاته وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكره مع الفعل
افادة تلبسه به من جهات مختلفة كالوقوع عليه وله وفيه ومعه ونحو ذلك لا افادة وقوعه مطلقا
اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن
وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول به معه عبثا بل العبارة
ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل
الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه وانما اريد تلبسه بمن وقع
عليه ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه
اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان
يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع
يتوهم منه ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض
غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء
لا بيان حاله لكونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان
يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل
حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه
اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله
تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار
عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد
له حقيقة العلم ومن لا يوجد وهذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص دلت عليه
القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة
اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل
المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق
الحقيقة فيه ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى
نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى
قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق وللبيان بقوله اي يجعل

قوله [illegible] الكناية [illegible] لا يستوي [illegible] [illegible] الاول [illegible] جعل [illegible] الزيادة [illegible]

ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى
فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه التعيين البرهاني فاذا كان المقام الخطابي او الفعل المذكور
ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم
من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيصير
هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات و
شمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها او لا
تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض
والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم
والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث
الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان
معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لعمري فيه ما فيه
لان ما ذكره من الحصرين مما لا يشتبه انه لا يعقل ولا يحتمل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء
فيلزم ان لا يكون غيره موجودا للاعطاء اما انه لا يوجد غير الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة و
الظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط
عظيم والا وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز
بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون
ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة
دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين
يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى من يصدر
منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين
بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه
وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع
الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى
عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي
فيها ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل والآراء وان لم يكن الغرض عند

ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول
غير مذكور وجب التقدير بحسب القراين الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص
وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار
خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار تعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات
المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول و
فلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل و
تعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم
الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه
به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهديكم
اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا
جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه
بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق
فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس السامع
واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان
ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما
سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف
مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي
لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني
النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل
منها دمع لم اخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق
مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول و
بيانا له لان المبين لا بد ان يكون عين المبين كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين
كذا في دلائل الاعجاز ومما نشا من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض انه
يحتمل انه يريد اني ضعفت وفنيت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اذا بكيت

قوله فلا بد من ذكر المفعول اياه مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالحذف نكتة [illegible]

قوله
متعلق بقوله
توهم القيام بعملها
متعلقا بالرفع اقتضاء للانه
حيث قال اذ لو ذكر
اللحم لربما
توهم قبل
ذكر ما بعده ذكر

التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت
زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتيب هذا الكلام على قوله
فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى
الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
فيحسن ترتيب النظم فليتامل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اى امرناهم بالفسق وهو مجاز
عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم اى الحذف مثل ارادة غير المراد
ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اى قول البحتري وكم ذدت اى دفعت عني تحامل حادث يقال تحامل
فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية
وبين مميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا
من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها
وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر
ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك بعض
ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده
الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه
اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى كانه لا يرضى ان
يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى قول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد
والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله
لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ
المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح
لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا اذ اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في
ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون
السبب في حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى
المبالغة في التادب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما
يجوز وجوده واما في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن

قوله
بلغ السكين
النظم قوله ان يكون
اصاب مالا اى وقت ان يكون

ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم
مع الاختصار والتعميم والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة
لكن الهداية الى طريق مستقيم الموصل اليها يخص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال
الاول يفيد العموم مع الاختصار والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن التامل الذوقي يشهد بان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني
مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل
منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك
نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا بحث
وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب
القرائن فح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء
ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان
المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار وكذا ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع
في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القراين ولا حاجة
اليه وفيما يلي ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا
جار في سائر الاقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى
ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يدعو كل
احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود
واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود
فصح ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوجب خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن
ان يق يدعو كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلام اياه فقلت اولا تقييد التعميم باللفظ لا يوهم
خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم
مستفاد من عموم المقدر ح ولو سلم فترك المعترض لما ادعى به اختصاصا بالحذف واغنى دفع الايهام و
التعرض لما ليس كذا اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في قوله تعالى والله يدعو الى
دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود
على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى مفعولين اي سموا الله او سموا الرحمن ايا ما
تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان

مسمى

هو الله غير مستمعي الحسن ولزم عطف الشي على نفسه ان كان عينه وتمثل هذا العطف وان وقع
بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح هنا
لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا
لان ايا انما تكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما
الذود واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او ذكر يسقون ابلهم
وتذودان غنمهما توهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان
مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكر المنع لا من حيث انه
منع الاخ فذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود
منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فانه في تقرير
صاحب المفتاح بعد للتامل في كلام الشيخين وغفل عنهما الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية
على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف الكاف
لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض والتذكير
صاحب المفتاح انه لاختصار المفعول لظهور المحذوف في مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته
واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عايشة رضي الله عنها ما رايت منه اي من النبي صلعم ولا
راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه
او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا اخذ ولتعينه
وكون الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار و
المجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطا في التعيين كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ
في تعيينه انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون نحو
لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما وتقول
في تاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره فكان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد
الخطا لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة ونحو قولك بزيد مررت الكرم وعمرا

ولا إكرام في الامر والنهي فان اعتبار الخطاء فيه لا يخلوا عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره وكما ذكرنا فيما قلت هنا ولا غيره وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان لم واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم انه ليس الحصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير واياي ارهبوا فارهبون ويتضح المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فيحتمل فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو في الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو وهو واما الفاء الثالثة اعني التي في فاياي فهي التي كانت في الشرط المحذوف فبقيت تنبيها على التسبب عما قبلها اذ كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الاولى والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود فهديناهم لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم

ذكرنا الفعل مثل هذا يكون لهم التخصيص
دون
التاكيد
والتخصيص
ولهذا لا يجوز الجمع
بينهما والجواب ان المقدر
بيان انه في حكم الملفوظ
تكرير ... تاكيد
... اجتماع
الحصر
والمفسر ...

قوله
ولما كان
على الفاء اي هذا
التقديم انما يجوز اذا كان
هو الفاصل بين
الجزاء لانه
يتعلق
بتقديمه اغراض
واما اذا كان فاصل آخر
جاز واما طما ... ايضا
[illegible]
اكرمني
من ان الظرف
متعلق بيقول محل
فحينئذ اشكال اذ يلزم الفصل
بالمبتداء ومعموله
الفصل الصواب
والله
اعلم ان يجعل الظرف متعلقا
[illegible]

هو الشرط امر يكون من شيء ويقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد تحقيقا للغرض المؤذن بان

ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا الموقع

للمقام لان موضعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام

الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم

من ان جزئها اللازم حذفه ينبغي ان يتصل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو

حقها لئلا يقع الفاء الشبيه في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف

وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان

امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة يجوز لتحصيلها الفاء المانع وظهر

للعارف من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هديناهم دون غيرهم

ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار

عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته

واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن غرضا بل ثبوت اصل الاكرام والاهانة و

كذلك الباء ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد

وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص

لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم

للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقع عن الفلك الاسعد لازم للصبح غالبا اي بخلاف ما لتسامح في قوله

غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة

كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم

ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا

فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل

فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له

عند على فاعترض ابن الاثير في المثل السائر وحكم ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة

حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار الى الرد بقوله

ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون

معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير في المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل

زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا يسقط ما

ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الحمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق

[illegible] حقه التاخير مطلقا [illegible]

وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله
فيفيد التقديم فى الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانه اهم و
هم ببيانه اعنى قال الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير
العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء
ايضا ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام فائدة وغير مفيد فى اخر وان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب فى
القوافى والاسجاع اذ من البعيد ان يكون فى النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى انتهى كلامه وفيه نظر
ولهذا يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد
اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر
الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا فى الكشاف وبانه اى باسم ربك متعلق باقرأ الثانى
اى هو مفعول اقرأ الذى بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان
يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا فى المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك
باقرأ الثانى تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت
بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثانى كليهما منزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها
والمفعول محذوف فى كليهما اى اقرأ القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا
او مبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى
ويكون متعلق الاول قوله بسم الله ثم وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض اما لان
اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل كا
لفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا وانما كان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه فى الكلام والمفعول فضلة
يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما بشئ والمفعول
الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه
عاط اى اخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة
حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل
ان يذكر الحال عقيب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم
النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى يتقدم اهم فلا يجعل
الاهمية ههنا مقتضيا لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية

تقديم

قوله مجهر على ما نقل عنه رة واشار فيما سبق الى الاهتمام ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصل خطاء

قوله اى اقرأ القرآن ... السورة المكانت اول ...

قال الشارح شافعى المذهب

هذا النوع انما يعرف اذا ... لكون التخصيص اتباعا عن القائل بان يحمل على الحقيقة على ما ذكره والا كان حمل التقديم على التخصيص ...

عمرا احتراز عن نحو ... قال فى ... عند اقتضاء العدول عن ذلك الاصل الچلپى

قوله

لتوهم انه
من صلة يكتم يكن
ان يقال تقديم المسند الثالث
لانها اهم والفائدة
فيها اكثر
لا ان يانه
... مع كونه من ال فرعون
مستبعد فافادته اهم

لتقديم المسند اليه وكلام الشارح هيهنا موافق لما ذكر في المسند اليه من ان المراد بالاهمية
هيهنا الاهمية العارضية بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره
وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار
بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا لا بيان المعنى نحو
قال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه
من صلة يكتم فلم يفهم انه ذلك الرجل منهم اي من ال فرعون يعني قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف
والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن تم لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث
ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في
نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل
السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون
الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتداء المعرف على الخبر وتقديم ذو الحال المعرف على الحال
وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه لكونه في نفسه نصب عينك
كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني
على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب الاهم
لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض الامر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك
ملتفت اليه فينتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال
ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع تمام حديث
بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فبهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في
سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في التاخير
مانعا مثل الاخلال في المقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة و
اترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم
انه من صلة الدنيا لانها هيهنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل
الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم
واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان
يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله
وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتاخيره وقد علم بهذا ان

كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الا عتنا بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر فاذا قدم احدهما
على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق
جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بها لكن العناية بالله اتم و
ايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمنين ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره و
ثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس
منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين و
ثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان
الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة
ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح الا بتاويل الاعلى وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة
قوم نوح اى كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها في هذا الاعتراض وان كانت مناقشة في المثال
لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على
بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا لا انه اورد جميع تفاصيل العامل
على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم
تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع
الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من
جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل الباب
الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت دره له لا لغيره
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة
والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على
الاطلاق بل بالاضافة الى معنى اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه
لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون
التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي قلة
جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
بوصف دون وصف ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف
مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان واخر
اعم من ان يكون واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي

ايضا

ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب ومنجم وشاعر وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا منشأ توهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي نعم انه قال وورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم من غير الحقيقي اعتبار الكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل ما زيد شاعر الا عمر وليلى لا غير وليس الا ومثل ما ضربت عمرا الا نفسه او ما ضربت الا عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر مثلا قلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له فان قلت اكقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو وبشار ان فليتأول النفي بثبوته لذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشارك غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونهما على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي هو عنوانها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدق الصفة بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا او ساجا فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات تتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم انه لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو مع الظهور الاولى ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد بمعنى ان يعلم ان الا مر

قوله
اي بالثاني
ادعاء المشهور تحقيقي
مما ذكره الفاضل المحشي
بل الى مطلق التنكير
اشار
ادعائي
ما في الدار
[illegible]

الثالثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما اشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني
المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن
عدا زيد في حكم العدم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا واما الاول فهو حقيقي لغوات المقصود فالقصر الحقيقي
نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة
ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر غير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة و
ادعاء دقيق فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة
اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير
الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظة او للتنويع فلا ينافي التعيين وقوله دون
اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما
ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط
منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون اخر ان اريد
دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين
او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر
الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية ونحو ذلك وان اريد به ما هو اعم من الواحد والاثنين
والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة
بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب
ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء
مخصوص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على ان قولنا ما في الدار الا زيد قصر حقيقي مع انه ليس ردا
على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي
وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعرض له بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه
التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف
امر بجميع الصفات الا المتضادة اي جميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد فيه بل كذلك وكذا اشتراك
صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الاستعمال ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد
من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون صفة
اخرى وتخصيص صفة بامر دون امر اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة

[illegible]
ما الاضافة ادعائي
المحقق
ما الكل
المصنف
التعريف كما سيذكره الشارح
الان لما بالجملة
التقدير من
جرت
الكلام عن الظاهر

بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة
وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة
وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة
بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما
زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان
الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه
عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد
العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف
واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما
زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند
المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد
المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند
المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان
اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد
الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا
عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام
مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة على الموصوف ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون
اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه مكان اخر قصر
قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد
الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي
هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون
الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة
المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها ا

بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة صدق عليه الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكون فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين فلم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكليف ان تحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويكون تسمية قصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر التعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح في اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشعر والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين لكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذلك في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد صرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به فيقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر من اقسام القصر لعدم التنافي بين

قوله
هو الناس
لا مدفع له وقد يتعذر باستلزامه معنى الشاد للمعتبر في قصر التعيين
بتجويز احد
الامرين
لا تجويز الامرين
مع كان المناسب ورد القصر التعييني
فيما بين امرين متنافيين ... القلب ... فيه استعمال ...
القلب ... قصر القلب
بالاسع ... ايضا لان المناسب ... الاشتراك
الكلام لا ... بين اليدين ... يعتقد
... الذي ... لفظ
الافراد الذي ... استعمل ... لفظ
الشركة وهو ما استعمل ... لان المناسب
... الشركة ... الامرين
وهو ههنا مفقود لا تجويز
احدهما
الذي هو الموجود
فليتامل فيه غاية
ما يمكن فقد اشرنا فيما سبق
الى انه يمكن توجيه عبارته
التلخيص
يويد
هذا المعنى توجيه اخر ايضا
لكن الايضاح ... تحقيقه
عبارة الايضاح ... عبارته
وبعض ... هذا التمهيد ... كان
الا ان ... ايضا ... فيه
ايضا ... قصر التعيين ... مذكورا
اعتبار الكتابة ... مذكورا
و ... بالبيان بادخال
... القسم المشتمل على
قصر التعيين ... بعض
الكتابة ... ذكر ... على الوضوح

الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في
عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب في الايضاح من اللفظ بل هو ما
لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا اما ذيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا
لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد بالتنافي اعتقاد المخاطب انه لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط
ح يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم
ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول
المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم
تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه
متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان
اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا لقصر التعيين من
غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف
المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر
بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل
وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا الاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند
مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند
كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى
هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب وما زيد
كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف ولقائل
لكن ظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا الثاني
وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد وفي المقصود وان علم من ثبات القيام
بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى
بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على
الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ان يكون
ح برفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل
العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما الا لانه لا صله
العمل واما التوافق للغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واصل انما لما لم يكن في ظاهر الموصوف

قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان
اي في
نفس الامر
بان يعتقد المخاطب
جواز اجتماعهما المتبادر
من التنافي هو الاعتقاد
اذ لا وجه لهذا
الشرط

اسلامه ههنا يظهر حقيقة
الحال التعميم الذي
في تعريف التخصيص كما
التخصيص لاعتقاد المخاطب
اعتقاد الثاني في الكلام
المسند فانه خص بتعريف المسند اليه البكر
بخصوص صيغ التعريف المسند اليه
يفيد القصر كونه قصر القول لم يتعرض
لها فيما سبق لان الكلام ههنا
في تعريف المسند اليه
فلا يصح ان يقال انما ترك القصر
هو ههنا التعريف فيما سبق
جعلوا القصر ذكره
هذا الكلام بحسب الاصطلاح
والمذكور ههنا
اربعة والمراد ان الاقتصار
في الذكر اما لان الكلام
في القصر
الاصطلاحي بمعنى
عبارة عن تخصيص يكون بطريق
من هذه الطرق الاربعة
لطرق ما تعلق بها من
كلها مراد ما عدا تصرف
عليها القصر
الطرق غير تعقد
التعيين الخ
بتوسط
المفهوم من
ولا
الايجاز
الاقتصار
سبحانه
الشارح

مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب
على زعم افراده للقلب مثالا اثباتيا في نفيه الوصفين بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما
كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها
النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب
ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا
انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون
الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد
شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من
زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط
فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءاني وهذا المعنى قائم بعينه في انما اذا قلت انما جاءني
زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من غلط
ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمرا جاءاني فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده
ليكون قصر افراد فانه تكلف والكلام هو الاول لعدم الاعتبار واذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لم يسبق
الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان
ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات
وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على
العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم و
ما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى
كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس
كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى
الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا
المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا
للفاعل وقرء برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرء برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي ففي
قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل تكون انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا
عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا انضم الى قراءة النصب ما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى
ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان فتفيد

قوله ومنها انما الوجه [illegible] انما بالكسر [illegible] بالفتح [illegible] الحصر [illegible] قال [illegible] الحصر كانما [illegible]

قوله [illegible] وقال [illegible] خطاب النبي صلى الله عليه وسلم [illegible]

قوله اذ لو كانت موصولة [illegible] ان ما اي الذي [illegible] مع وضوح العجز [illegible]

ان

ان الذى حرم الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر فى تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلتها فى قراءة الرفع كافة مثلها فى قراءة النصب

قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور فى المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور

هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان فالقول بان الذى حرمه

الله عليكم الميتة لا حاجة الى ارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما

كافة وان يكون موصولة ونقل ابو على عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة

لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثانى

بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى سوى ما يذكر بعده اما فى قصر الموصوف

فى نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما

يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعدها فى

كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفى كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير

بعده موصوفا او لاثباته على صفته مع نفى ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال

الضمير معه اى مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر فى علم النحو انه لا يصح

الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض و

نحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى

ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم من الابيات التى

يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الزائد من الزود وهو

الطرد الحامى الذمار وهو العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه لئيم وعنف من حماه

وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير و

اخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل

لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم انما هو لا غيره ولا يجوز ان يقال

انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون

ما موصولة اسم ان وانا خبرها اى ان الذى يدافع انا لان قوله انا الزائد دليل على ان الغرض الاخبار عن

المتكلم بصدور الزود والذب عنه وليس بمستحسن ان تقول انا الزائد والذى افعل انا مع انه لا ضرورة فى العدول

عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر فى المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا الاثم

ان الفعل غائب لا دغيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل فى نحو ما يقوم الا انا ومثله

قوله نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق ذكر المثال الثانى استطرادا او على القصر هو الاول فان المنطلق زيد وزيد الذى يليه المنطلق قصر الموصوف

قوله لكنا نقول لما كان الاولى اعلال الفاعل انه قد بين هذا القول الموصولة كافة ليتم الكناية الاختيار الثانى تكن ومع هذا اختار الانفصال وهذا يكون معنى الاية

شرح الكشاف كون ما فيه كافة وان تخبر بالاسم على القياس القران لا يجرى على الصنعة القرن نقل لكنها ترك العمل فى غير شيء من الموضع المصطلح عن قياس اللفظ تغير ما نصب

الى القاضى وترك ان وجرة سوى العمل والعمل عليه الموصولة لقوى عن القول لا ان الزائد

لتقوى قوله لاقتضاء الغرض اه يعنى دليل على ان التكلم خبر على كون الكلام فلو جعل انه يقال فى هذا الكلام لو كان غير عنه فى موضع كان ماء ليس يحسن

تمكينه

قوله العدول عن لفظة من الى لفظة ما قال منه الوصف اى ان تقول اذ المراد اشارة الى صاحب الكلام ان ادافع انا فى مقام التعريض

الكافرين

عنها انظر

تكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه به في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب فقد استدل على تضمنه
معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم
الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهو انه لما كانت كلمة ان
لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم لما اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية ناسب ان تتضمن معنى القصر لان القصر ليس
الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن تردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء
لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما
فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني
اعني الاثبات التضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل
ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى
يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم
اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل عليه كقولك في قصره اي في قصر الموصوف على الصفة
تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان
تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع
الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في سائر
معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في
بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد
الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كون احدهما
والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه
في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي و
الاستثناء وانما المعاني تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول
اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت و
المعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو
والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فيقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم
النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف والعروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من

بتبيل القائل فتنبه لتغذيه
يكون
ما حقه التاخير
غير مناسب هنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب
قوله يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا
قد سبق منا
اشارة الى ان هذا الوجوب

جهة الابهام والمسطور فى كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هى لا التى لنفى الجنس
او نحوه اى نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل فى المفتاح فى هذا المقا
بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس من طريق العطف بل طريق النفى والاستثناء لان
معنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت فى
المنفى فى العطف قد يكون بان يحذف المنفى ويقام مقامه لفظ اخصر منه شامل له وبكون لعطف
بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدى
معناهما مثل ليس غير وليس الا ولا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل فى العطف النص عليهما
وفى الثلثة الباقية النص على المثبت دون المنفى نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فلانه لا
نص فيه على المنفى اعنى القعود والنفى اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفى اعنى بلا العاطفة
لا مطلق النفى اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما فى
المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثانى اعنى النفى والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا
قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك فى تراكيب المصنفين لا فى كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم لان شرط النفى بلا العاطفة على ما صرح به فى المفتاح ودلايل الاعجاز ان لا يكون ذلك
المنفى منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لانها موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تفيد
بها النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم
فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع و
نحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا
زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو لكان نفيا لما هو منفى قبلها بحرف النفى
وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلاء
العاطفة الاخرى المراد غيرها من كلمات النفى على ما صرح فى المفتاح وفائدة الاحتراز عن ان يكون منفيا
بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او لشئ من الاشياء الدالة على النفى مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك
مما لا يعد من كلمات النفى فانه لا امتناع فى ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات
النفى واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل فى قولنا دابة الرجل الكريم انه لا يؤذى غيره فان المفهوم
منه ان لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها
اى بغير لاء العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يتصور انه لا يمكن ان
ينفى شئ بلاء العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعم انه احتراز عن
ان يكون منفيا بلاء العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثانى تاكيدا ونحو ما فيه

قوله والمسطور فى كلام ... على ... الحصر ... عند قائل منهم ... العطف ... فالمراد ببعض النحاة هو الفاضل ... الرضى ... وقد اجيب بان ترك النص ... لا يخفى ان هذا الجواب ... العكس ... وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق ... العلم من ... كراهة ... ترك النص على المثبت ... والمنفى ... فى العطف كون العطف ... والاداة ... ههنا ... الاصل ... الكلام ... النص ... المذكور ... الاستثناء ... طريق النفى ... المفتاح ... الكلام فى طريق ... العطف ... ليس غير ... النصب ... اسم ... ليس ... خبر ... النحو ...

الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون مثلا وبجامع النفي بلاء العاطفة الاخيرين
اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو بابتي لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا
عمرا احسن لان المنفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم
يكن المنفي فيه مصرحا لم يكن النفي بلاء العاطفة منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي بل لوجود كلمة
النفي وانما لم يكن الاخيران صريحين في النفي لكن النفي مصرح فلا بد ان يكون صريحا في الايجاب فيكون
لا نفيا لذلك المنفي الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم
النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا يراد الا في النفي
واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد
لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب الامتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو تنفي عن الثاني
ما اوجبته للاول بخلاف جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للمنفي وهو ايجاب فيخرج عن
وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من
جهة ان المنفي بلاء العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع
زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل وظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا انما زيد الا القيام
لا القعود وقرئت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلاء ليس منفيا قبلها بالشيء من كلمات النفي اللهم
الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به فلم يرد زيد الا القيام
وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلاء العاطفة للثالث
اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما
يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال الا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا
ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا
تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على
الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا
فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء النفي فيه متقدما نحو ما جاء
زيد وانما جاءني عمرو وهي انواع اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه
بحث لان الكلام في النفي بلاء العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجيء الا عمرو وانما
الامام ليس هو متقاعد في التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون
لما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي
والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان

٨٠

اصل الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب ولا ينكره وكذا في الايضاح وقال

في موضع مما قال علم ان موضع انما يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل

هذه المنزلة وا لا لما ينكره او في حكمه ومع اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه

مشوبا بالخطا لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من

شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى

هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على

خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الاصلين ومن كتبهما منزلة كقولك لصاحبك

وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح

غيره اي مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل

له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال الكونه قصر افراد نحو وما محمد الا

رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الا التبري عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضوان

الله عليهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من

الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم

اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظمة هذا

الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال

او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا

تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام

وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة لمنكرين

لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكونوا بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة

اي لان الكفار القائلين هذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية

تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا

يدعون احد الوصفين يعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكر للوصف الاخر يعني البشرية

بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا

بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان

ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان

المخاطبين قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم

سلموا انتفاء الرسالة اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة

قوله انما امر...

الشيخ
انه يجيء من
شانه كان خبرا
لدان مرادهما بسعادة من
كلامه وان نطق على ما ذكر
فجمع قوله او
فاما نحو

ان

او ان انتم الا بشر مثلنا ...

اي
نفي ...
هو ...
يجهل المخاطب
او ...

بد
احمد
عالم

الخصم اى المتماس معه وارخا العنان اليه اى المساهلة معه بتسليم بعض مقدماته لبعثر الخصم من العثار وهو الزلة الا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه كقولهم اى قول الرسل للرسل فان الرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا الا بشر مثلكم حق لا شك ولكن ذلك لا يمتنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح ان يكون حجة بالاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين و يمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قولنا ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول وهو الذي يجوب المتن فليفهم و مما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول فلبحث له حكاية هل اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقولهم ما انتم الا بشر قصر قلب مع ما قدرنا الان ولما قالوا انتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا ويكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزوا المخاطبين وتنبيههم على انقطاعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يبعد عن العاقل بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند و هم على الكذب فقصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل للمخاطب كقولك انما هو اخوك من يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اى تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اعطاه فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مستقر على ذلك فقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى منزلته ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره ولادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو قولهم حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الدالة هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الكلام لما خطر والتفات اليه مصروف ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ و هو قوله ولكن لا يشعرون هذا ان الطرق بين الاربعة مشار عنه بلغته كما مر وثلاثية كالاشتراك الثلث الاول فان دلالتهما على الوضع والقصر والثلاثة الاخيرة في انه ينص على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كالاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع العاطفة وجريانها على العطف انه يعقل منهما اى من انما الحكمان اى الاثبات المذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم

تم تعقب الكلام الملكة بالرسالة حيث قالوا او كرامة بين عدم من ثاب مع عدا

مطويق العضو فليكن على كلام الخصم ونحر بلغني باسمه القصر بل انها التا

مثلها بطرق القصر

ومنه فصر

لحصر الموافق الصورة

ويمكن ان يجرى القصر على كلام الخصم هنا ظاهره ولانه باعتبار اجزاء الرسل على التبيين من ذا الى الرانة

وحاصل

كلامهم انهم مفسدون

بلا انتهمه بل ينبغي لانه مع الرسالة

سلا لان انما يسمل على انه على

كاعلا ومع الاتم بسلفه وانتفاء اللازم

ذرية الاولى بل لان مسلم

وان بل ايهم على البتة مفسدون عن ينبغي

منراوه

منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل
الحكم بين معارج اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن
مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط
جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك
اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها
نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر
اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كا
لبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل و
المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا
درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاء راكبا
الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام
الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف وفي البدل
والبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما
سلبت زيدا الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في
التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او
قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه
مع اداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما
ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد
ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك
ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل
تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد
في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلابد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني
ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا
عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا
عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وهو

ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان المتبادر من ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد ومن ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا او المستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في النية مقدما ويجعل عامل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو وما رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رايت والعامل في الموت لم يبق وليطلب مثل ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا بالامير في البيت الاول اي لا اشتهي بالامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفصل الاول يتحقق بالفاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ولهذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا زيد من ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب زيد عمرا قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب بها استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فهذا لا يكون عمرو غير في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة ذلك الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك المستثنى منه فرغ العمل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق

الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل لما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ فان الصيحة في حكم فاعل الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل والمراد وقوع الفعل منه فاذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا في من قرا بالياء فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا فيما قامت الا هند بدلا من الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العايد الى ما ليس في اللفظ وانصرف العامل الى المستثنى مناسب المستثنى منه في جنسه وان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي نحو ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر فيما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقام العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا ضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا من قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونها مضمون عاملها الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفيما يرجع للمقصود عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع

لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتمادا حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتي الى جهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر

بعد الا ويكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمها اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه
انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا
سواء قدم على المقصور او اخر عنه وهذا ليس بلازم في انما لعدم ذكر الا في الكلام متضمن لها فلو قلنا في انما ضرب
زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد لانعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا
زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه
جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو
الطيب سلما لم ترنه معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا لذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما
اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم
قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد
غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يطلق على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار اي والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره
وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة
قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا هو موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه
التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بحث الفاظه الخ
فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح
والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء
ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب في الانشاء ان كان طلبا استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى
اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام و
انواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي
كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته
فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة
واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو تقول

ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما يقول نحو ليت الشباب لنا يعود لكنه اذا كان ممكنا
يجب ان لا يكون لك توقع او طماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر
ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث
يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء
الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال
العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على
تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار
ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني فكما يفرض بلو غير
الواقع واما كان يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعها وقيل انها لو التي يجيء بعدها فعل فيه
معنى التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني
فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي ود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون
من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا و
لوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونها مركبتين مع لا وما
المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا
بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين
معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد
منه اي من بعض التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على
معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولو
ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم
على معنى ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب عنه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول
ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معنا لانه قال مركبة
مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على التزام هل ولو معنى التمني وهذا اشعر بان ما
وقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال
قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما مع لا
الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو
قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا
الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا وضع للتنديم والتحضيض من غير

قوله طماعية هو بتخفيف الياء مصدر كالكراهية مصدر من طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية فهو طمع وطامع بكسر الميم وفتحها
والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ... والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ... الطماعية عن التوقع ...
توجيا قوله لو تاتيني فتحدثني بالنصب والتقدير ليت اتيانا منك فحديثا ولا يتمها لو حيث الى الجزاء تجرد عن معنى التعليق
ولو مع الفعل خرج المثال عن الباب ...

أيضا لا التركيب فان المعروف في الحروف تماما ياباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت

وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه

بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فتولد منه التمني لما مر من انه

طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل

الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا و

الاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن

انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة

بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة

وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها مختص بطلب

التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اعم فقدمه المص وقال

فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري

مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب لكن تطلب

تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل

فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في

الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق فانك والمطلوب هو التعيين

فالمسؤول في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي والمطلوب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب

التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل نحو ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول

نحو أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون

هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول

وهذا ظاهر في أعمرا عرفت واما في نحو ازيد قام فلانا لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق

بنفس الفعل غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق و

يكون تقديمه لمجرد الاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا انه مختص

بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت

زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام

ان تعلم وجوده فهو على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته

فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرم والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون

لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فهو قولك افرغت من الكتاب

الذي

الذي كثيرا ما يسأل عن وجود نفس الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته يسأل عن
تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أأنت ضربت زيدا اذا
كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في أزيدا ضربت اذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار صليت
أيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يدل على
ذلك انك تقول أقلت شعرا قط أرأيت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول أأنت قلت شعرا قط أأنت
رأيت انسانا لانه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة
الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص
فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص
بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام
زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي
ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها
ام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول
التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو
وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور
مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو أزيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام
الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور
بوجه ما ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر
اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم
لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه ح لقبحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص فهذا
يوجب ان يقبح وجاء الحبيب بمعنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم
يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم
العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض
المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بفعل يفسره الظاهر
فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ان يليها اياه لفظا وحمل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك
اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل

قوله لانه يجيء ... سؤال ... المعنى كون السؤال ... متعلقا ... لا يتعلق بغيره ... انت ضربت زيدا متعلق بالفاعل ... على ان الضرب المتعلق بزيد هل ... لان السؤال ... تعلق الضرب بتعلق بزيد

لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد هل كان تعلقا الضرب

قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب حصول النسبة والانتفاء

لطلب التصديق في التحقيق كما ... الفاضل ... والحاصل انهم اطلقوا التصديق على ما يعم نوعا من التصديق والتصور ... التصديق انه لطلب نوع من ... النوع المخصوص ... لان التقديم ... لا امنع الاستثناء ... الواقع ...

عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف و يلزمه اى السكاكى ان لا يقبح هل
زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل
على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل
فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع حسن وفيه ههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان
يكون قبحها لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما فى الباب انه
لا يلزم على ما ذكره السكاكى قبح هل زيد عرف لا انه يلزم قبح عدم قبحه وعلل غيره اى غير السكاكى قبحهما
اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد فى الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت
الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت
عليها فى الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هى بمعناها فان قلت هذا يقتضى ان لا يصح وقوع
دخولها على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا
كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى و
حنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره فى حيزها
فانها تسلت عنها ذاهلة وهى اى هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف
فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعنى انه لا يصح استعمال هل
لانكار اثبات الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان
هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع فى الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو
اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع فى الحال لا نفى الاستفهام عن وقوع الضرب فى المستقبل
وقد صرح السكاكى بذلك وقال يبعد ان يكون الضرب واقعا فى الحال واعلم ان هذا الامتناع جار
فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغى ان يقع سواء كانت القرينة لفظية
كما فى هذا المثال او حالية كما فى قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم
السلطان فانه لا يصح وقوع هل فى هذا الموقع وبهذا يظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان
الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواو تقتضى مقارنة الحال لوقوع الفعل واتفاق
هاهنا الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدى الامير قال الحماسى
سأغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفى التنزيل سيدخلون جهنم داخرين
والعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال
لما سنذكره فى بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح

قوله
بالغريين
الغريان بفتح الغين
المعجمة تثنية الغرى بالراء
المكسورة بناءان
على قبرى
مالك
وعقيل نديمى جذيمة
الابرش

يفيد هل تضرب بالحال والواو رد قول النحاة دليلا على كلام وهو مناد على خطائه ولم ينقل
عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا
ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تامل واخذ ولهذا اى و
لاختصاص التصديق بها اى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق
كما يقال تخصصت بالعبادة بمعنى لا تعبد غيره وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اى بالشيء الذي
زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل لعروضه
له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فلان المضارع انما يكون فعلا او
اما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء
والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات
التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ثابتة فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا
اى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون
وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في
معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها
داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من فانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معها اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال العناية بحصول
ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ
لانه الذي يقصد الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا
يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اى هل
قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة دائمة فان
او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي
الاول شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة
الباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اى
حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من
جنسه وفصله

قوله وهو مناد على خطائه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال

قوله كان لها مزيد اختصاص بما كان

... صها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسبة

الجنس والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب
الماهية يعنى مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه
موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون
الشىء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التى تفهم من
الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشىء الذى يدل عليه الاسم اذا
كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها
مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها
الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات والحقيقة لا يكون الا بعد ان يعرف ان
الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى اول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن على وجودها فى اثنا
العلم انما هى حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها
حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ فى الشفا فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا
بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين وبمن الطالب
المشخص لذى العلم اى يطلب بمن الامر الذى يعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من فى
الدار فانه يجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو
فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بحسب انحصار
الاوصاف فى الخارج فى شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى المفهومات كليات وقال السكاكى
يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ موضوع
مفرد وما الاسم اى اى اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى فى نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفى الحديث سبق المفردون
المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله صلعم فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسئل بمن
عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبرئيل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه نظر لانا لا نسلم انه سوال
عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتى بالوحى الى الرسل ونحو
ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما
يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جنى فمنشاء ظهوره من جواب موسى بقوله ربنا الذى اعطى كل
شىء خلقه ثم هدى فانه لو اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه بما ذكرنا وتسئل باى عما يميز احد

قوله
تاملت الحد
بينهما حد بحسب
الذات والحقيقة واما اذا
تصور الواضع
حقيقة الشى
ووضع
الاسم بازائها
فقط واما تصورها ببعض
...
منه بذكر الله عز وجل والمهملون
... فردا فى
الذكر
بان
... يكن معه
غيره للفاضل الباذل
المحقق الكامل
الجلبى

المشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد فان الكافرين و
المؤمنين وهم اصحاب محمد قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الذي
اشتركا فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يعمهما قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول
اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى
مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فالجواب اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم ولذا اضيف الى الكل
فجوابه كل مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب التميز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة اي كم آية آتيناهم أعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع و
الاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من لما فصلوا بينه وبين
مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من
النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم يعثر عليه مجرورا بمن في نظم الكلام ولا نثره ولا دل على جوازه كتاب
من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان
وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم
مثل يسأل ايان يوم الدين وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى
شئتم اي على اي حال شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان تكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف
هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعارا
بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر
بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من انى او
مقدرة كقوله انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك
بتقدير من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص
بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور و
التصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله
تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول
الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال
من كلام الى كلام من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يبطل ما قيل في قوله
تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها
احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا يجوز
لوقوعها الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من ان ماذا

قوله كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هو لا يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه فيما ذكر ضمير من المثال لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف [illegible]

والمعنى أكذبتم أم لم تكذبوا وإذا لم تكذبوا فأي شيء كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان
انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيه متقلبنا دكاب وتأمل ان يكون
لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك
لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير فانه يطلق التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت ويطلق
بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة
اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهامية من ايلاء المسؤول عنه
الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا
ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وراكبا سرت او غير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل
قوله تعالى حكاية أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد
كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أانت فعلت هذا بالهتنا وقال عليه السلام بل
فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض الشارح عليه بانه يجوز ان يكون
الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابرهيم هو الذي كسر الاصنام
حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه قد حلف بقوله تالله
لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم جعلهم جذاذا اي كسر الاصنام فقالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين
قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم
ذهبوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بما يليه المقرر
به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي
فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسال بها عنه نحو كم
اتيناهم من اية وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعله ونحو ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي
بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان جيء به للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل
وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن يفي
ما الغرار من الرتد وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار وما يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي
مضاجعي فانه ذكر ما يكون مانعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يصدر منه الفعل لما كان
سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا
هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا

لاعتقاد

لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولى الفعل
الهمزة وكالحال في قولك أراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو أزيدا ضربته
يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه
لانكار الفعل فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس
الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي
وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى أفأنت تكره الناس وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار
نظرا الى ان المخاطب هو النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف
من قبيل التخصيص نظرا الى انه صلعم لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته
على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف
يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي
لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا او متعينا
للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى ما ذكره هناك في التفصيل
ثم قال فلا تحمل قوله تعالى آلله أذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن
حمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم
وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل
اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده
اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه
للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف فهكذا
قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها
للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف
المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير
اي بما يعرفه عيسى عم من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار
الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار
الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا اضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه
بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين
حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها
الفاعل نحو أزيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما ويعين الفاعل نحو في المحتمل كان هذا ام ذاك

ولا التشويق كان هذا امر في العجب الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون

ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فمعنى هذا الاستفهام تقريع بمعنى

التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قول ابي البديع يضع في مهاد فانه

للتغير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث

ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى انه لا ينبغي ان

يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في

المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم

على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى وهل جزاء

الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يذهب الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه

وقد يكون الاستفهام للانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا بمعنى اي شيء

تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا اللوم والتوبيخ والافكل مصلحة فيه والتهكم

على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة

ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون

ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين

ثم تولوا عنه وهذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منها بمعونة

القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر شيء منها في اداة دون اداة

بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او

مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع

الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على

جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر

لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل

للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل

هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وهو الطلب على جهة الاستعلاء وبين الاشتراك

اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين

الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب لما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من

ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الاظهر عنده لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته

من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا وهذا اشارة الى ان المراد بصيغته

كان

الجوزاء

نحو نجم والفلك

كالمنتهي والمنتهى الفلك

الاول التهكم

الامر

الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب
به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة
من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماهما النحويون امرا سواء في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم
واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تميزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اى على الكون
الطلب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى
ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب
المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر
الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء
لان حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء
بل الامر في طلب عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة
العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالهما فليتامل
ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكون تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموا اباحة مثلا علامة
في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب
المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون الطلب الفعل اصلا او يكون الطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء
فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اى التخويف وهو اعم من
الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او
حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير
يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون
له ومنقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل الفعل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم
ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل وابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم
ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو
قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء
الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي الهموم
نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري مظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل

قوله بل
ويختص الثانا
غير المخاطب
الاختصاص ... الاول
وقد يستعمل ... في
امر المخاطب
كما ذكر
في كتب الصرف

كأنه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق

ولاستطالة تلك الليلة كأنه لا يوجب انجلاءها وليس طامعا فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمني

دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله و

الدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة

افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل

نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف

كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع

بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء

يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع

تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب مطلقا

والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي

من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو

لا تفعل وهو في عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعملت كما يسمى افعل امرا وهو كا

كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي مقتضي

الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك

وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في

الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل

كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس

عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان [illegible]

قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل

امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر في ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك

لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي الاعداء او على

سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب

الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا

عما تعملون اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير

الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه

اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني

قوله من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق التباريح الشوق وجهد الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن واللواعج جمع لاعج يقال الهم اللاعج اي المحرق ويقال هو لاعج محرقة الفؤاد من الحب

فكما ... الامر ... التكرار ... النهي ... الامر يدل على طلب ... القيامين جميعا ... الفعل ... الاقسام

بل النهي

قوله فالطلب لا ينفك عن سبب حامل له ليست هذه السببية والسببية بحسب مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات الطلب

اكرمك اى ان تكرمني اكرمك وفى النهى لا تشتمني يكن خيرا لك اى لا ان تشتمني يكن خيرا لك

وقد ذكر فى تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن

سبب حامل للطالب عليه لوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب فى الخارج لان

العلة الغائية بوجودها معلومة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية

ولهذا قالوا ان العلة الغائية يتقدم فى الذهن على المعلول ويتاخر فى الخارج عنه وهذا معنى قولهم

اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك عين كون السبب وجود الحامل مسببا عن الطلب فى الخارج مفهوما

من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذى يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر

حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثانى فانجزم السبب

الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل

على الكلام الخبرى افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره

يعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر

بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت

بعد ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب

مع ذكر ذلك الشى ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها

وقصد السببية بخلاف قولك ابن بيتك اضرب زيدا فى السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا

فى السوق واما قوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة

تامة لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شى اخر نحو ان توضات صح

صلوتك واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون او صفا

نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اى جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض

وان عده النحاة احد الاشياء التى يقدر بعدها الشرط ويجزم فى جوابه المضارع كقولك الا تنزل

تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اى ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام

دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام

عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض على المخاطب وطلب منه وهى فى التحقيق همزة

الانكار اى لا ينبغى لك ان لا تنزل وانكار النفى اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل

تصب خيرا فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير النفى بعد المثبت

وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعنى ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار

خلافا للكسائى فانه يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط فى غيرها اى فى غير هذه المواضع

بقرينة قوله ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي وان ارادوا اولياء بحق فالله هو
الولي الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل
ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب
عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة
قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع سليم ان قولنا لا تضرب زيدا
فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام الانكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية
وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا انه لا فرق بينهما اصلا لان كل
سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في
الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا و هيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه
نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادي له بمعنى انه مع ما هو من علو الشان الحقيق بان
المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي
والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان
الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال
مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاظهار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو
ومدانيه واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه
بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على الاقبال كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل و
اما للتنبيه على بلادته وانه بعيد عن التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما للانحطاط شانه وتبعيده
عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء
في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على
زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل
اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من
بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مخصصا من بين
الرجال باكرام الضيف والتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مخصصا بالمسكنة او لمجرد بيان
المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا التصاغر نحو اما ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل
هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكون النصب

بادائه فقولك ايها الرجل فاى مضموم والرجل مرفوع كما فى النداء لكن مجموعه فى محل النصب على الحال

لهذا قال المص فى تفسيره اى مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اما معرف باللام

نحو نحن العرب اقرى الناس او مضاف نحو انا معاشر الانبياء ورتما يكون علما نحو بنا تميما يكشف

الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام نحو ايها الرجل

منقول قطعا والمضاف محتمل من النقل فيكون منصوبا بنا مقدره وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا

بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقى فى قوله انا بنى نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان نصب بنى

نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصد الى تعريف نفسه عند

المخاطب وكان فعله ذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال

مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا يفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يالله

من الم انفراق ومنها التعجب نحو ياللماء ويا للدواهى كانه لغرابته يدعوه ويستحضر ليتعجب منه ومنها التوله

والتحير كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل ابن سلمان وقوله ما ياقد قحد

فقد لقت نانك فى صبرى وعمرى انساعى واحلاسى ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف

واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا صين بكى عند كل صباح ومنها الندبة كقولك

يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعانى كثيرة فى الكلام فتامل و

استخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفائل بلفظ الماضى على انه من الامور الحاصلة

التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر فى بحث

الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى

كقولك رزقنى الله لقائك والدعاء بصيغة الماضى من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اى التفاؤل واظهار

الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى

ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لانه فى صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة فى الحقيقة او

لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى

لا يحب تكذيبك تاتينى غدا مقام ائتنى تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث

الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر فالخبر فى هذه الصور مجاز لاستعماله فى غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية

فى بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة فى الطلب حتى كان

المخاطب سارع فى الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب فى تحصيل المط ومنها التنبيه على كون المط

قريب الوقوع فى نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة فى وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء

كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل و القصر

فليعتبر اي فهذا الكثير الذي لا يتدارك فيه الاحصاء والبحر الزاخر الكامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اما اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وايضا لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجمل لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كالعطف للمفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظ انه اراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا وان لم يوجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيمشي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو

عالماً ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى
سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على
مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي لا لان وجود
الجامع شرط بينهما جميعاً قوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه
البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم
فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي هو بعده
وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم
يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك
الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله
يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه
مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركاً لها في كونه مفعول
قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن
لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد ربطها بها اي ربط الثاني بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت اي عطفت
الثانية على الاولى بذلك العطف من غير اشتراط شيء اخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا
قصد التعقيب والمهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني
محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف
الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله
تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد
عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط
بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم
المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء
تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها
كلاماً مرتباً في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقب مضمون ما قبلها
في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح
الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى
نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان موضع

التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو
ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية مما يحصل بتمامه في زمان طويل
اذا كان اول اجزائه متعاقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح الارض
نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما يجيء
لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو انشأناه خلقا
اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشتراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة
بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب
المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء
لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان
من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما
يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من
هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول فائدة هذه الحروف بخلاف
الواو فانه لا تفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي و
عند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين
في الحصول نصا لانك اذا قلت نصر زيد ينفع من غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع
رجوعا عن قولك نصر وابطالا له كذا في دلايل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين
الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه
العطف عما لا يحسن هو الذي تتسكب فيه العبرات والاراء وان لم يقصد ربط
الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى
لم يعطف الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون على قالوا لئلا يشاركه
في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد
الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخذلانهم وما سولت
لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم
وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا في الاية ظرفية

لا ظرفية

بل شرطية وبعد التسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثال هذا

التقديم يفيد بغير الاختصاص بل هو لمجرد قصد والشرطية كالاستفهام ولو سلم

فلا نم ان العطف على مقيد بشي يوجب تقييد المعطوف بذلك الشي قلت اذا الشرطية

هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خليت قرات

القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط

او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه

فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني

اعطيتك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات فان قلت

اذا عطف شي على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان جئتني

اعطيك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف ويكون الشرط

سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت

خرجت اي اذا رجعت استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف

الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك

استهزأ الله تعالى بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو

على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن نفسهم بانا مستهزؤن

بل لو انهم قالوا لو ملك لدفعهم عن انفسهم والتسليم عن شرهم لم يكن عليهم

مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان

لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على

مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين

الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود

او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك تعين الفصل والا اي و

ان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل

متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع المطلق والجمع بين شيئين تقتضي مناسبة بينهما

وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشي على نفسه والحاصل من احوال الجملتين

اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة

الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع

الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس من التوسط

قوله وبعد تسليم ان العامل ... اه لا نسلم ان اذا الشرطية ... فيها هو الجزاء ... لجواز ان يكون العامل فيها الشرط ... يجوز ان يكون ... علم اضافة ... قوله اذا ... خلوت قرات ... كان ... [illegible]

ليفيد تقيدا من الفقرة ... ان ... معمولا للجزاء ... سواء ... بالشرط ... كان ... التعليق ... خلوت قرأت ... عوضا التعليق ... ان الشرط معمول الجزاء ... العمل ... لتقديم الشرط لاجل ... كان التعليق مستقلا ... معمولة للشرط ... ليفيد حصر الجزاء فيهما الجملي

بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث
فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف
فاخذ المص في تحقيق المقامات الست وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى او الاخرى اي بان يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء
لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي
يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها
بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم
اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا
الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء
لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان
الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر لا يجزم بالعكس اعني تعليل الارساء
للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني
وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا التمثيل وهو
قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين
الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى
تحقق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لا ولهما محل من الاعراب
او لا يكون فهذا المثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو
ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو للفصل والجملتان فيه مما له محل اعراب فهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن
اى مستهزئون مما لا محل له من الاعراب على ما تقرر او معنى عطف على لفظا اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون
احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله
ثم فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان
لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح نحو زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن وجرد يبيح
واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان
الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس لم يعتبره المص لا عقوله اجمل لم ينزل الثانية من الاولى
منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى لكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان
ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة

اى حبستها
بالمرساة المرساة انجر
الارساء وهي الحديدة
التي يلقى في البحر لتقف
السفينة وتوقف
لها بالمقاتلة
انكره
قوله انه اعني القول ...
السفينة تحفظه من
سه ولا للاشتغال
بشرب الخمر
ايضا

التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب في هذا على
قول من يجعل الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية
ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما
بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصفه
بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك
وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه
وانه يتوسل ببعده الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار
حقيقة نحو الله الواجب الوجود او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو
الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز
بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به
جزافا اي من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع
المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب ولما جاز ان يتوهم ان
قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه
اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين
فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم
وكذا التنوين فيها تحقيق كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد
للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية
لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت لكن عملك بحسب ذلك اي على قدر وعده
وتعليم الجاهل والمجهول للحصول بحسبها يتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد
يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق على سائر الكتب باعجاز نظمه قلت
هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين
وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف
قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي
هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك
الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية لتثبيته
[illegible]

الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها
وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضى اعتناء بشأنه اى بشأن المراد لان الغرض من الابدال ان
يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشأنه لنكتة ككونه اى ذلك النكتة مثل
كون المراد مطلوبا فى نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة
بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يجعل بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة
دونه بخلاف التأكيد فهذا الفرق مما لا تحقق له فيما بين الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب فالاول
وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات و
عيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا فى نفسه او لكونه ذريعة
الى غيره والثانى اعنى قوله امدكم بانعام وبنين الى آخره اوفى بتأديته اى تأدية المراد لانه
اى لدلالته اى الثانى عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزان
انه وزان وجهه فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين و
الجنات وغيرها والثانى وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
فى السر والجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر فان
المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى
بتأديته اى تأدية المراد لدلالته اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على
طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى عنه فلازم له ومقتضى فكانت الدلالة
عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار ههنا بحسب العرف حقيقة
فى اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كفه عن الاقامة بل
مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دل على كمال [illegible] فصار لا تقيمن عندنا دالا على
كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وعرفت من هذا ما فى [illegible] بالمطابقة دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له بل [illegible] على ما يفهم منه وضعا [illegible] فان دلالته على
كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شئ من التأكيد بل تمامه انما هو
ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن فى السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد منه [illegible]
اظهار كراهة اقامته بسبب خلاف سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على [illegible]
بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوى لان ارحل معناه النوع طلب الرحلة [illegible]

عقد الا
ان هذا النفي
جزء ذلك الامر بهم
يرد على هذا التوجيه
ان مقتضاه انه
مو دلالة

المذكور
الى مدلول التضمني للكراهة و
اقامته لا يوافق المراد
ان يحمل على حذف المضاف

ذلك خفيه عن الاقامة اظهار لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم
ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ديكر ان يقول انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي
عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب
العرف كما يتضمنه فيه تعسف فقوله اي وان لا تقيمن عندنا وان حسنها في الجنوى الدار حسنها
لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل ولا بدل كل وغير
داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من
الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة
المحل مفعولا لقول كما في قولنا سلونا وقلنا ونحوه في كلا المثالين اعني الاية والبيت ان الثانية
اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى منهما وافية بتمام المراد لكنها غير وافية كما في
الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها
عطف على قوله بدلا اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى
فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها
اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس
اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان
قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا
لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يكون من باب
عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا
لوسوس فليتامل وقد تقطع الجملة التي يحصل بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها في
مغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة الرعد ويذبحون
بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح
لانه اوفى على جنس العذاب واوفى زاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر بمعنى ثلث وقد تكون
قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداتها كقوله تعالى من عذاب يوم كبير الى الله
مرجعكم فانه يبين عذابا ليوم الكبير ان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد
ارادة من عذابكم وبما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد شرع في شبههما فقال واما كونها
اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية
على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا شبه كمال الانقطاع
لانه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المنقطعين ... التفضيل

اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه لأن المانع في هذا خارجي وربما يمكن
دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا أراها في الضلال
تهيم فإن بين الجملتين الخبريتين أعني قوله وتظن سلمى وقوله أراها مناسبة ظاهرة لاتحاد المسند فإن في
المسند لأن معنى أراها أظنها والمسند إليه في الأولى محبوب وفي الثانية محب لكن لو عطف أراها
على تظن لتوهم أنه عطف على قوله أبغي وهو أقرب إليه فيكون هذا أيضا من مظنونات سلمى
وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها تتحير في أودية الضلال
ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية أعني قوله تعالى وإذا خلوا إلى شياطينهم
قالوا إنا معكم فإن عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا أو جملة إنا معكم وكلاهما فاسد كما ستعرفه
إن قطعه يتم للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لأنه لم يتبين امتناع عطفه على
الجملة الشرطية لا يقال إنه ترك لظهور امتناع عطفه على الشرطية فظهور أنه لا جامع
بينهما لأنا نقول الأول ممنوع فإن عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى
وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر وقوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين أعني يستهزئ الله بهم و
قالوا لهم في مقام الحكاية عن الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند إليهما
لكونهما متقابلين يشتمل كل منهما بالآخر بل لأنه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا أو
جملة إنا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم وأما كونها أي الثانية كالمتصلة بها أي
بالأولى فلكونها أي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتنزل الأولى منزلته أي منزلة
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها أي عن الأولى كما يفصل الجواب عن
السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من حالة المقتضية للقطع أن يكون الكلام
السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام
الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع
لا يصار إليه إلا لنكتة كإغناء السامع أن يسأل أو أن لا يسمع منه شيء إغناء أي مثل أن لا
يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد
إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي
دلالة على أن الجملة الأولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكأن المصنف نظر إلى أن قطع الثانية
عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها إنما يكون على تقدير تشبيه الأولى بالسؤال
وتنزيلها منزلته ولا حاجة إلى ذلك لأن كون الجملة الأولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية في الوقع

قوله

الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار عن قوله
ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين
والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال
فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير
سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع لهم في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ
فهو في الحقيقة كالجاري عليه وبقي الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال المقتضية
الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية بعينها نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة وهو اي
الاستيناف على ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم
نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك
لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يسأل عن نفس
سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن لانهما بعد من اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب
المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما
ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة
بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا
الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب ان كان مترددا في الحكم طالبا له
حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل
الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة
حق له فاذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر المطلق السبب وصل ظاهر لان الفاء موضوع للوصل
واذا قيل العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم
تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات
واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال
ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام
عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة اي اللائمات

تشتغل بك دائم وطويل
فقلت ما لكون عليلا
قوله
وعدم التاكيد مشعر
بذلك هذا اذا اجرى
الكلام على مقتضى الظاهر
اما اذا حمل على خلافه
فيمكن ان يكون
السؤال
خاص
وترك التاكيد

قوله صدقوا او لما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غيرهم ايضا مستكشف كما هو شأن كثير الغالب في
هذا الباب استند ذكره بقوله ولكن غيره لا يمكن فيفصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال
عن غير السبب كانه قيل الصديق هو ام في هذا الزعم ام كاذب فقيل صدقوا ومثل المصنف مثالين لان
السؤال عن غير السبب اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما
في الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب واما السؤال عن تعيينه والاستيناف
باب واسع مكاثر المحاسن وابهم منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة
اسم ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف بحذف المفصول بلا واسطة والاصل استونف
عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما
استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استينافه
الحديث عنه اعني صفة يصلح الترتيب الحديث عليه هذه العبارة اوضح من قوله ومنه ما يأتي
باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك
القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي
الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم
المقصود الغير كما تقدم في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف الموضع له
واما اذا اعقبت المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة
كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فلا تفهم انه من قبيل الثاني
وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت اذا كان السؤال في الاستيناف عن
السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه الحديث او
باعادة صفته وان كان مبنيا على غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله قالوا سلاما
قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام
قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم وقع سؤال عن سببه واريد بيان يجاب بان سببه كذا ثم ينبغي
لهذا الحكم واصل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم
كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سببا مخصوصا لهذا الحكم هو هذا الوصف
يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما
نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه
نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف وعلى هو زيد في
يجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله

اما

اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في
الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة
في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك أومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا اي كانهم قالوا أصدقنا
في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه قال لنا قائل
المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان
قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون
استينافا جوابا للسؤال وبيانا للسبب فيتم السبب مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله
في الوجه الاول تأكيدا للجواب المحذوف وبيانا له او بدلا من ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون
اي نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير
ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل
فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك
فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية لانها بمعنى ليؤيدك الله فبينهما كمال
الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود لانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم
التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها
بكلمة لا لان ترك العطف في صورة القطع نحو ونظيره البيت فصار للايهام واما للتوسط اي اما الوصل
للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان قوله اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو
بالفتح عطفا على لما تقدم وقد علم تمام ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال
والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا
او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما والا يكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد
استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكره بعد هذا من ان
الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا
ومعنى او انشائيتين كذلك او كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا فقط او تكون
الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا
او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى
نحو يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتناسبتين
اسمية وفعلية والمتناسبتين فيهما وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى والاتفاق

معنى فقط فلم يذكر لها الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة

واطلق عليه الكلام تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال كقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل

لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف

قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء

اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر كانه سورع

الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر الخبر في معنى الطلب

تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا

لما نحن فيه وهو ان تكونا انشائيتين معنى مع ان تكونا كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح

الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف

على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون

بالله ورسوله الاية لانه بمعنى امنوا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب في الاول هم المؤمنون خاصة وبشر

خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والحكم هو النبي وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على

الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله

على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يحسن عطف بشر عليه فالاحسن

انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وكذا وبشر المؤمنين اي فاخبرهم بذلك وبشر

بما لا يعرفونه فابشر بما يسرهم ومما النفي الحلتان فيه الخبرية معنى فقط والكلتا انشائيتان لفظا

في معنى الاخبار قوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم بالعكس قوله تعالى

يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير

فان قلت فهل يجوز وصل الكلام عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او بالعكس

قلت لكن ما يتجه عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الاخرى حيث ذكر في قوله فان لم تفعلوا

ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر

او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة

وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا

وجه حسن لكنه من جهة اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم حقه ما ذكره من المثال لهذا قال

ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على قل مقدرا قبله يا ايها الناس اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب

المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي

بان يبلغ المعنى صلة الكلام لانه مندرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وقد اكما

تقول الغلام نعم وقد ضربته لو قيل ان زيدا اما تنجو ان تضرب خالدا وانما المنع السلب بانواع التنبيه
الجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار المسند
اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الثانية وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند فى الثانية نحو
يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما ويعطى ويمنع
لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا
جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى بين زيد
وعمرو ومناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وفى الجملة يكون احدهما
بسبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه
لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كان متحدين ولهذا صرح السكاكى بامتناع
نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة
او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اعلم
كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى كذلك ينبغى
ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل
القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكى الجامع بين الشيئين فنقل المصنف كلام السكاكى
وتصرف فيه بما يجعله مقبولا عندنا ان انما هو اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا
لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فيه من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهى
القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات
من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب وكادراك الصداقة من زيد مثلا
ومنها الخيال وهى قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن
الحس المشترك وهى القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبتوسطها
وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعنى بالصور ما يمكن
ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن ومنها المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب
بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام تريد فان
استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهى المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها
او مع القوة الوهمية فهى المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكى انه يجب ان يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع

الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل

اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد

في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظاهر

انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصور والتصديق على المعلومات التصورية

والتصديقية او تماثل هناك او في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي

العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما

لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع

منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر من ان ادراك الجزئيات المتشخصة انما هو بالآلات فيتحدان فيكون حصول احدهما في المفكرة

حصول الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي

ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة

الآلات الجسمانية كما يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن

ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان

قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة

في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت

الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيهما على السوية باعتبار العقل وان كان

بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا

زيد شاعر وعمرو كاتب على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما مثلان

لاشتراكهما في الانسانية وقد صرح باشتراطه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما

وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما

الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا

معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة

انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول فيتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر

كل واحد منهما بالقياس الى تعقل [illegible] المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع [illegible] او

الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد اقل بالنسبة الى عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه [illegible] ذكر

الشارح العلامة [illegible] ان المثال الاول مثال التضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال التضايف

بين الامور المحسوسة والمعقولات [illegible] نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين

مفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب لا يحتاج الى القياس الى تعقل ذات معلولاته

وبالعكس

وبالعكس وكذا تفضل جنس من الرجال العين بالفيس الى تفضل سنه وبالعكس والمفهومان سور
معقولة لاعسو سنه وان اراد انهما يصدق عليه الاقل والاكثر فهو وان يكون محسوسا او يكون
معقولا فكذا العلة والمعلول كالنار والحرارة فانهما محسوسان ان اراد ان العلية والمعلولية معقو
لكونهما نسبتين لا الاقلية والاكثرية لكنه ... او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر
بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه
لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما
في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل
فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذلك الخضرة والسواد والحمرة لان
الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة فحسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال وانها من
الثلاثة من نوع واحد انما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين
تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا
تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق بالنبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس
والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المتكلمين مع الاقرار به باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان
لكونه وجوديا مثله وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل
الابيض والاسود متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين متضادين وهما السواد والبياض والا
فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او
شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية
الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام والاعراض
فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين لكونهما اعتباريين عن
المحل والموصوفين بالاولية والثانوية ... كالاسود والابيض من قبيل التضاد
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين بخلاف السماء والارض والاول والثاني فانهما من شبه التضاد

في
اشراق
الضياء وخفائها
اشراقا حسيا بالاول
الثالث وعقليا بالثاني
لا فاضة انوار العقل
الاستنارة

التقييد بهذا الاعتبار والا فلا فرق قلنا ان الفرق ان الوصف بين المتضادين نحو الاسود والابيض جزء
مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما الا انهما خارجان اما الاول والثاني وان كانت الاولية
والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد
من الثاني من الاول ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم تبين سبب كون التضاد وشبهه جامعا
وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضر احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضر الاخر ولذلك تجد الضد اقرب حضورا بالبال مع الضد من المغاير
الذي ليس بضد اذا ذكر فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض فظهر ان
ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا من الضدين مع الذهول عن الاخر وليس عندهما ما يقتضي اجتماعهما
في المفكرة او خيالي اي الجامع خيالي وهو امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان
كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين صورتيهما تقارن في الخيال سابق
على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسباب اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت
الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في خيال وهي في
اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا تقع قط ولصاحب علم
المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما
الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين
الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد طولنا الكلام عليها بما ذكره ثم انه
ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون
مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال
ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض
اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات فاجاب ثانيا بان الجامع
كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد
السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع
هذا وتضايفه مع ابن جزئي فلا تفاوت بين التضايف والتماثل وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد
في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح
جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال
وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في
المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع

الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وهذا
ظاهر للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاتم زيد ضيق وفي عبارة السكاكي ايضا
تصريح بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والعنبر بخاره ومرارة الارنب عجاله
قلت لبعض في هذا الكلام الايماء الى ان الجامع بين الجملتين اما ان مثل هذا الجامع هل يكون في
صحة العطف الا مفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف
فيما لا يناسب المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا المط لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما نرى عن
مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر
عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين
السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس التصورين
بل بين تصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما بقي من مراد الشيئين الجملتين و
المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لا نقول ورد هذا الكلام على السكاكي
حمله على سهو انه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما يدل عليه لفظه وبالجملة
في التصور معرفة كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فلنتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على
ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوز تناسب الجملتين
الاسمية والفعلية اي كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وكما
ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم
تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم
الشارح العلامة انما فصله بقوله وكذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين قام
وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما بقوله يجب ان
يقدر اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في
السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية
اشارة الى ان الاولى لما كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك الامر
على المناسب في الثانية ايضا ذلك لا يحصل المناسبة بان تؤتى بالثانية فعلية صرفا
نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره النحاة من انه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته
من ان مراد ارفع عمرو عطف الجملة على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهو عطف

على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين لاختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احد التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط نحو اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر فقد ثبت تشبيه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو الاخرى بالتدريج هو جعل الشيء تابعا للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي وغير مؤكدة والحق ان الحال التي ليست بمتنقلة تارة وتنزل الاخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما اخر غير المؤكد والمنتقلة ولنسم دائمة او ثابتة فالجملة الحالية الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطهما بما قبلها فلا يبحث هاهنا عنها الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما يجيء للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها او بين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معلق اخر كالواو واستدل المص على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانه تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف له ايضا كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان

المنفلة بيان الضاربية من الفاعل او وقع على المفعول
معيد ابتلاط الصفة والهيئة
دا لنفيبا لما يفيد
اذا كانت
با
بالصفات
المتغيرة المتبدلة لا
كونه الفعل صادرا او دا قعا
على الهيئات الضعاف
اللازمة
امر
معلوم ٥
هذه الحاشية
من الورق الاتي فلا تغفل

المقصود

المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل ولهذا
جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها
نعتا لا حالا واما الجملة فكما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر
والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما اصبح الشر فامسى وهو عريان
وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة
فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافها بها امر مستقر كقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها
بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله الا ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي
وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف
سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما كان كونها
جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويجب ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها
وان كانت من قبل حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما عرفت
انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم بل تثبت الاحكام ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته ليثبت على
سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه ثم كل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه
في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط
والا فالواو اشد في الربط لانها موضوعة له في الحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط
فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا
من اول الامر بانها لا تبنى على الاستقلال بخلاف الحال المفردة فانها ليست مستقلة وبخلاف الخبر
فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه لدلالته على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في
الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فاذا ظهر ربط الجملة الحالية
قد تكون بالواو وقد تكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي قد تقع حالا اما ان يكون خاليا عن
ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا
عنه وجبت الواو لتكون رابطة غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند
ظهور الملابسة قال ولما بين ان اي جملة تجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو
واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حالا

وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفة او منكرا مخصوصا الا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقع عن ضمير الحال لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا اعني ما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو ومما يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا مقرونا بالواو عن ضمير صح الا في صاحب الحال لا يجاز او انما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لئلا يدخل الجملة الحالية عن ضمير المصدر او المضاف لان تلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه الحال في الجملة ويكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال منقوضا الا بالمصدر او بالمضاف الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناء هما بقوله الا المصدر او المضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سبق من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى اخره شامل للجملة الانشائية ولا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بحصول مضمون الحال فيجب ان تكون مما يقصد به الدلالة على حصول مضمونه وهو خبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصود بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت لا [illegible] ذلك في [illegible] اذا اريد بها ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد به الحال [illegible] فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة وتزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا [illegible] عن الخبر [illegible] موضع نعته [illegible] صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباه والاتحاد المعنوي كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق [illegible] العوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال ابن جني انها للعطف على محذوف هو الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق [illegible] وقوله [illegible] كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر والا لعطف على قوله اي خلت اي ان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا

اوفيه

او منقيا ينقض هذه يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيها الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفرد تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه فعلا مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون مستقبلا الا في المضارع فلا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وقد تعلمون من قبيل الاول اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت فصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وعدمه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو

كلام وجد عدم الواو على ... ذكر ... فيهما ... لبيان المجوز لاصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بالحاقه بها في امتناع دخول الواو وقد سياق كلامه على المشايخ ... في ان اللغة غير مقبول الا ذ... في اصل الحاصل ... وبغيرها من التعليلات المذكورة في امثال هذا المباحث بيان مناسبات الاتي ... فاصل الدليل ... الاستع... قوله فلما خشيت اظافيرهم ... البيت الاظافير جمع اظفار

كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا ح للنفي دون النهي لثبوت النون
التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال لان قراءة العامة ولا
تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد اما مجيئه بغير الواو فقد اشار
اليه بقوله ونحو ما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا المعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بانتفاء
ما سبب عدم ايماننا وانما جاء في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول
لكونه منفيا والمنفي انما من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي هيهنا المنفي بما او لا دون لن
حرف استقبال لا يشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان
هذه الحال التي تقابل الاستقبال وان تنافيا حقيقة لا لفظا بركيك في قولنا يجيء زيد غدا راكبا
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال الا انه يلبس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة
الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلن يجب لفظا ما
ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو
ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك ابن رفيع وكان جنى جناية
دمي ... وكنت ومما ينهنهني الوعيد ان كان ما فيه والجملة التي دخلها عليها الواو في موضع
الحال فالمعنى وجدت غير منهنهة الوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة
وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير وان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا
لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم
بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما
تقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر
وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم
مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس
يقتضي جوازه ثم اشار الى جواز سبب الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته
على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا
يقارن الحال ولهذا اي لعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة
او مقدرة لان قد يقرب الماضي من الحال وهيهنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان
يكونا متقاربين كما اذا كانا مضارعين فقد ليس بلفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال

وهو

ان العامل في الحال معنى الفعل

الفصل قوله خلوها عن حرف الاستقبال
او قد يوجه كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقرونا بزمان التكلم ...

وهو زمان التكلم فربما يكون قد مضى لما مضى سبب العقد مقارنا لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في
السنة الماضية وقد ركب فرسه لو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع
المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير يقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع
بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حال النسبة الماضي وان كان بالنظر
الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحال
لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب
كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد
استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن بقصد
بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي علاء اصلك في عرنه وقد امرت صحابة موسى بعد آبائه
الدنيا وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم
لانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد
يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويكون ماتت يجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة
قد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها
صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاء فيه الامران مع انتفاء الامارة
والحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة الى زيادة بيان فقال واما المنفي
اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة
فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم
نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان
الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد
امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها على المقارنة عند الاطلاق
اي عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن
ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره
ضرب مثلا يكفي في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي جميع
اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي
نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا
الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار عدمه
الذي هو الاصل ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك و

ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان

استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى

سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم

فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالمراد ان

استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال

ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من

اطلاقها الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا

كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت

اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام

والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع على ما ابتدأ

على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي في المشهور ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها

اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا

وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت وحينئذ كثيرا ما

من التخاطب ان خلو الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية

ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع

وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير

المفرد في ان لا يستأنف بها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد

وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع

في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع

والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو

يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا

تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب

من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا طريقه

الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت الامير وجدته حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم فلانه

ونزل الشيء منزلة غيره لا يبعد ترتيبه في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي

على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد

يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال

نصب

الاسم الذي هو

مسند الجملة الحالية نفيها

من دلالة على المقا

حالية في

التحقيق

من مضيل المبتدء للقطعيات

فذكر الانباري في الاسرار

استغنى للدلالة تركانت مخالفة

انما الاستدلال على اولوية

احد شقي الدليل الذي ذكره

على جواز الامرين وترك مقا

الشق

الاخر وهو

دلالتها على المقارنة

فكيف يستدل به على اولوية

دخول الواو مع

وجود مقام

واما

ابعد من موضع لغوانك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا
لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد هو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في
المعنى على استئناف كلام وابتدائه اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر
ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت
الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد
راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم
لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه واستغنى فيه عن الواو بالضمير فهذا
بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال وهو فارس فاما هذا فقد حكم بانه خبيث والذي يبين
ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني زيد مسرعا اي انك تثبت له
مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة
واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وعاد امه يبتغي بين هيئة وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدات
فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة
الثانية بالاولى فجيء بالواو كما يجيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب ونحوهما والحال لا يحتج
كونها اجنبية لتضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فهي هنا بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة
ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة نحو جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان
من شانه ان يرتبط بنفسه فالجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وعاد الموت بين نابه او وسيفه على كتفه
بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ ان جعل نحو على كتفه سيف مما لا يكثر
او في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي على
سواد اي اذا لم يعرفني اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا للبازي
الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية
من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على
ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل
اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل
الحال وهو الافراد ولهذا اكثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله
امر اسري اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير
لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلام تعين قطعا لانه كما ان الاصل في الحال الافراد فكذا في الخبر والنعت والواجب ان يعتبر

الثانية المؤنات واحدة الواي هي المقارنة قال ابن السراج الموضحة اصله موصوفة على فعللة وهو مضاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صاحب الافاضل عن المستقصى

مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقييد بالمضارع
يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقتضي عند وجود الواو هو الماضي لا غير الا ترى ان الخبر يقيد به بالمفرد ومع هذا
لم يمتنع الواو ومع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم
مرفوعا بالابتداء والظرف خبره مقدما فتكون الجملة اسمية كما جاء ذلك في نحو في الدار زيد اقائم زيد ويحتمل ان
يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون الحال هو المفرد بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز
فيه ترك الواو والاخير مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة
منفردة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ لبعض قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول
حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني
كانما بني حوالي الاسود الحوارد من جرأة اذ غضب قوله بني الاسود الحوارد جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني
ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حوالي
الاسود من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن
الرومي والله يبقيك لنا سالما الكلام يجيء فيها ترك الواو والحال الاولى في الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال
المترادفة وهو ان يكون للمبتدأ احوال متعددة لصاحبها احد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا
من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل
يجيء قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجب الواو
والا فان كان الضمير فيها صدر الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الي في واهبطوا بعضكم لبعض عدو
وخبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعف تجردها عن الواو لكون الرابطة في اول الجملة وهذا ان
البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري

الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين من الامور النسبية
التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا
المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني
لا يمكن التنصيص على التعيين والتحقيق بان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك المقدار اطناب اذ رب
كلام موجز يكون بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان ينص على
التعيين والتحقيق بان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف
وهو متعارف الاوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني
عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة ولا يذم ... مقتضياتها

بالنصب على ان نصف النهار ظرف
نصفت الشيء اي بلغت نصفه فهو فاعل نصف
ضمير مستتر فيه عائد الى الماء
وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد
على هذا التقدير
ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي في شرح المفتاح
لكلام الاوساط فاصدر

الاحوال ولا بد لهم بعض منها لان غرضهم افادة اصل المعنى بالالات وصنعة الالفاظ كيف كانت وتجردنا بخرجها عن حكم النطق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم

قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر يعني ان الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا ربي شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لان المقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز المعنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر الكلام المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما قيل انا رب شخت بحذف حرف النداء وبالاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه ترك لانه ابسط مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد يتوهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح بالاطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد يحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد تعسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ظاهر ولكن ليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط ولا كيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك

وليس المراد وما الحالي

وجه الرد انه لا يصح لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا انه ادا خليق بابسط من متعارف الاوساط الان يلاحظ هنا

الكلام متعارفهم فيقول بعد هذا الى ما ذكره الشارح واما ما ذكره وجه الرد من انه لا يشمل ما كان

فان قلنا اذا كان المقام خليقا بابسط كان هذا الذي ذكره غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن ...

بحسب مناسبة المقامات انما هو من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فكلامهم

تفيد المقاصد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات اليومية ولا يجب الوضع على المعاني

المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا اما

البناء على الوصف البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي

البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما ترتيبه من ذلك في الابواب السابقة فالاقرب

الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا

الثاني ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا او لا والزائد اما ان يكون لفائدة

او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية

اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة

فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب

ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل

المراد غير واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي

الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل مراده

العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل وغيره ولفظه غير واف بذلك

فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجاهل

الحمقى دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فيحصل من اطلاق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش

الناعم والعيش الشاق فكانه عبر عن عيش العقلاء المتفكرين في امورهم واشار بالطرف الى ان العيش

في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى كانه لو ذكر

الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار وفيه تامل لك ان تقول الظلال واحترز بفائدة عن التطويل

وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن

الابرش بن كرمان والزباء حين قتلته الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا

والكذب والمين بمعنى واحد فلا فائدة في الجمع بينهما والتقييد بالتعيين احتراز عن

والضمير في راهشيه لجذيمة وفي قولها للزباء وعن الحشو المفسد وغير المفسد فانه عن

الحشو بعينه وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لانه اي الزائد اما ان يكون مفسدا

للمعنى او لا يكون الحشو المفسد كالندى في قوله كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا

للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما اظهر

للضرورة والمعنى انه لا فضل في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت

وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في
الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث
الشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص صبر لم يعرف طول العمر انما تهون على
النفوس الصبر على المكاره وهذا يوهم ان يصبر ايوب عن ابن عم نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن
بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه فانما يكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد
هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا يبقى الزاد يبقى ولا الاكل وما يقال
المراد بالندى بذل النفس فلا يرد ما ذكر لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه تقييد بفقد علم الموت
لا معنى لبذل النفس لانعدام الذي يتعلق بالامور التي من شأنها الامهال وهذا يبينه معنى الشجاعة
الاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى
رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي وفي
الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم
ما في غد عمي فان قلت قد يوجد بعد هذا فيه ويسمى في وضعه لا يفضل مثل هذا من الحشو
لو فرض في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التأكيد
كما يقول لمن ينكر معرفة ما كتبه هذا الخط كتبته بيمينك هذه واما قوله ثم ذلك قولهم بافواههم
ما ليس في قلوبهم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ
المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه
موثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير وبهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
المساواة فلما بين انها الاصل المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة
يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى هو اسم الموضع من انتأى
عني بعد عنك واسع اي وسيع بعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله المعونه
لا يفوتنا الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الافاق
مطيعا بالاوامر يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي رعاية للقواعد النحوية
فلا يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا
وبالجملة كون لفظ الاية والبيت فاضلا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بانه
مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس
بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى

كان [illegible] الا ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس

بعضهم بعضا فكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا يخفى عليك ان ظاهر البيت يفيد ان القتل الذي

يتعلق به الظهور [illegible] لمناسبة التظهير عنه ووجه في كلامه احتياج فافيد باصل المراد [illegible]

[illegible] الاحتياج الى البيت [illegible] بعض شيء مما يؤدي اصل المراد ويفيد ان القتل انما هو مجرد

رعاية [illegible] وهو ان [illegible] الايذان بتعلق بفضله وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة

على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره

اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حياة وما يناظره

منه هو في القصاص حياة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم

القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حياة احد عشر ان اعتبر التنوين في الاخير وحروف القتل انفى

للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة

والنص على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير

حياة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا

الجنس من المعاني والحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم

في القصاص نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع

عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم

صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص حياة مطردا

لان الاقتصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو نفي للقتل ما يكون

على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما [illegible] نفي للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو

قوله ولكم في القصاص حياة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من

حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا

ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان [illegible] في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا

ليس من هذا التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا الاتيان برجحان الخالي عن التكرار

وهذا [illegible] رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين

بمعنى آخر واستغنائه اي باستغنائه قوله ولكم في القصاص حياة عن تقدير محذوف بخلاف

قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي باشتماله على المطابقة

وهي الجمع بين المتقابلين كالقصاص والحياة ويقع [illegible] من الغرابة وهو ان القصاص قتل و

تفويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا للحياة [illegible] عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص

اي سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين ومثلا صعب الا في موضع
واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان نفي الشيء ينفي نفسه وفيه نظر
لان ذلك غرابة حسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان
تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز عطف على ايجاز القصر
وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون
مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اي
اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره
او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا
بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقوله
ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا
ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي يعني قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
لا انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل
وكذا ليس في اوله زيادة كزيادة الفعل ويحتمل ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله
وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك
يأخذ كل سفينة غصبا اي صحيحة او نحوها كسليمة وغير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو
قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر
في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم
لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها
معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم
منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل عنده امره الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك
وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته على ضرب من
العذاب وكذلك اذا قال المنتخي اذا رأيتني شابا وسكت جالت الافكار لما يحل بمن لواني بالجواب
مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف وللحذف لتذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ومنه قوله لهم اذا جاؤها وفتحت ابوابها وقال لهم خزنتها

سلام او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند
والمفعول والفصل كما مر في الابواب السابقة في الحال نحو البر الكر بستين درهما او منه والمستثنى
نحو جاءني زيد ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد والمنادى نحو يا رب ويا غلام وجواب
القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين والمعطوف مع حرف العطف نحو
لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده
وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما
جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي
الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سببا لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب المذكور
وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل
قوله تعالى ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون
المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي
الحق في قوله تعالى فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فاء فصيحة انما هي
على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها
فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول
فقد جئنا خراسانا او غيرهما او غير السبب والمسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف
من انه على حذف المبتدأ والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر اي والمحذوف
اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف ايها الصديق اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا
فاتاه فقال له يا يوسف ومنه بيت السقط ترى بضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن
وما لي اي طرقن فاخذت تسكيتها وهي لا تشكو الا عياء وهما وهل يغني الي ارض بغداد العجب من كثرة
معاتبتي وشدة مضايقتها والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله
مقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء الشرط وهو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقامه والمسبب اي الحذف
لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على
تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما
تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف
تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقديره التناول اولى من تقدير الاكل

لئلا يشتغل بشربها فانه لا بد من الجزم وقولهم منها ان يعلم ... بما يقتضيه مقام الدلالة ان الوالى

لبست ثوبي الاول ومنها تعين الفعل عليها اي على المحذوف وتعين المحذوف نحو وجاء ربك اي

امر او عذابه فان الفعل يدل على امتناع المجئ على الشخص ودل على تعين المحذوف جاء الامر او

العذاب اي احدهما والجن الى الثاني يدل على تعين الامر او تعين العذاب فلنا تعلق ومنها ان يدل

الفعل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضمرا

اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص انما يلام على فعل كسبه اما تعين المحذوف فيحتمل

ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا او في مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه او في شانه حتى يشملهما

الحب المراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة

اياما اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا

له فيتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة تعين المحذوف الشروع في الفعل

لان الشروع مثلا يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما

هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد من فعل يتعلق به على ما شهد به القوانين النحوية فدلّ على

تعين الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له اي يقدر عند الشروع في القراءة

بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها

منها الاقتران اي ومن ادلة تعين المحذوف اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين

اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست اي

بالالتئام والوفاق لا الالتئام والاتفاق قال رفأ الثوب اذا اصلحه او من رفوت الرجل اذا

اما بالايضاح بعد الابهام اي المعنى محصور بين مختلفين احدهما مبهم والاخرى موضح وعلم

خبر من علم واحد لو لم يكن في النفس فضل تمكن لما طبع فيه النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما

ثم تبين كان وقعه فيها من الشئ المبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة

والحرمان عنه مع الشوق الى المجهول وجعا الالم المجهول اذا لم يحصل بشعور ما فلا الم في الجهل

اذ لا حصل به الشعور وجه من وجه تشوقت النفس الى العلم بالمجهول فاذا حصل

بعد ذلك سبيل الايضاح كملت لذة العلم بالعلم الضروري بان اللذات عقيب الالم اكمل واقوى وكانها

لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص من الالم الاعقل بشرى ولكن بشرط ان ... بوافي ذلك ما في قوله

تعالى ... لا ان ... من الغمام

موعظة الرحمة لكونها شدة لان الشر اذا اتاك من حيث لا يحتسب كان انجع كما ان الخير اذا اتاك من

حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا اتاك الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب

المستطيع بحبّهما من حيث يوضع الغيث فيدلهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري

فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك

الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون لاحد الاغراض الثلثة المذكورة

فقد يكون ذلك التشويق لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كما في قوله وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء

مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة

اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ

محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان المقام

ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما

يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب

نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب

من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف

وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين

من الامور الغريبة المستطرفة التي تلتذ بها النفس عند وجدانها فان للانفعال عجيب وانما قال ايهام

لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في

زمان واحد من جهة واحدة وهذا ليس كذلك ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان

يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه

خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار قيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه

ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه يجعل

التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص

بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعده ان يكون ذلك

على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح

وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير

في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الجميلة

جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص

عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي

الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثر

ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملئكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في الكلام

الايضاح بعد الابهام يقال

اي من الاطناب

الايضاح بعد الابهام مع امر الاشتمال على الاختصار

قوله يشيب ابن ادم

ذكر في جامع الاصول

ابن ادم مبناه على انه نقل

اللف في تفسير ما سمين

كالندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة الندف

وفي

نحو قوله ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا
وصابروا فان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة
ليكون المتنبه بالانذار اكمل كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله كلا
ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار ليخافوا وينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم
من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظة ثم دلالة على ان
الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل كذا او
ذلك لان اصل ثم للدلالة على تراخي الزمان لكنه جيء به هنا للدلالة على التدرج في الارتقاء من غير
اعتبار التراخي في الصيغة بين ذلك التدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان فذلك اذا تكرر الاول
بلفظه نحو والله ثم والله كقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت
التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول
كما في قوله وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا
متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة
موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها اذا تكرر ما بعد بسبب
طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابطة كما في قوله ثم ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم
الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابطة كما في قوله ولا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا
تحسبنهم تكرير لقوله ولا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من
اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم
المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم
اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فقولها كانه علم واف بالمقصود وهو التشبيه
بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي
وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا او
ارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض وشبه العيون الوحش له كذا اي بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه والجزع اذا كان
غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها

وكذا قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لحسان بن نوفل بن اياس بن عبد شمس

لتنكر ما بعدها بدا ترا...

على روايته بالكسر ... المكسورة خبر الاحرف الستة كما لا يخفى

سود وإذا لم يكن بياضها شبههما بالجزع وهو خرز فيه سواد وبياض في عين ... المراد كثرة الصيد
يعني جئنا واكلنا كثيرا الصيود عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبهذا تبين بطلان ما قيل ان
المراد انه قد طالت مسايرتهم في الفلوات حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا
توهم غير المصنف في تكرار السقط مشبها بكاس من فم مثل خاتم من الندامى بتقبيله حال
لما جعل الفم كالكاس شبهنا مثل خاتم من الذهب وكان الكاس غالبا ما يكرع فيه كل احد من اهل
المجلس كانه ... يقبله ... ذلك ... مما لم يقبله ... منكر ...
هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله
وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في
الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما
بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد العلة ...
فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال
قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم
يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور
ذلك على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
واحترز بقوله على الوجه الآخر وهو ان يكون الجزاء عاما لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة و
اخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بما كفروا
بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني
لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما
قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت
فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول
وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو بعض ... تذييل
فيه اشارة الى لفظ البعض تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا يعني ... وهو اي بعض ...
فمنهم من ... لولا قوله البعض لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى الامثلة
بعض ... بالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد
منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله ... الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله

... الخاتم من ... الكاس ... الثالث يكون بعد ...
فيها من اهل المجلس كل احد ... قبلها ...
الفم بانه لم يقبله ... التعظيم
الثاني تكيف غيره ...
فالايغال ثلثة ... الايغال
... الكفور ... الكفور ... قوله بما كفروا ... على هذا الوجه
... الآية من الضرب الثاني

اى قول النابغة الذبيانى ولست بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا لعمومه بوقوعه فى سياق النفى او
عن ضمير المخاطب فى لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعنى انك لا تقدر
على استبقاء مودة اخ حال كونك لا تلمه ولا تصلحه على شعث اى تفرق وذميم خصال اى
الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرضى الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل
من الرجال وعجزه اكد ذلك وقرره لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب فى الرجال و
اما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقى والاحتراز عن الشئ وفيه التوقى عن
ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اى يؤتى بشئ يدفع
ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى
اخره فالاول كقوله اى قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اى غير مفسد الديار حال وهو
عن فاعل سقى وقوله صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل لان
نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها و
الثانى نحو قوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين
فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا
عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع و
يجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون اجنحتهم لهم ومن هذا القسم ونحو قول ابى كعب بن سعد الغنوى حليم اذا ما الحلم زين
اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال
هذا الوهم بان حلمه انما هو فى ومن تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم
يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المضافة تاكيد لازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله
وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا
فى عين العدو لا محالة فيكون هذا تاكيدا للتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه
نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون
غضبه بلا ابهات ولا يعبأ به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام
المطول ان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك
الحال ليس مهيبا لما فيه من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم
بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب يعنى انه مع الحلم فى محل تناول الغضب والمهابة تلك

ههنا ليس بمجرد ذكر السقى
بل
باعتبار
دوام المطر المستو
فان الدوام مستفاد من مفهوم
الديمة قال فى الصحاح
الديمة مطر
الدائم
الذى ليس فيه رعد ولا برق

الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يبان العذر ولئلا يكون مهابة في ضميره فكيف في تلك الحالة واما ثم

واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه مسكينا في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتأدية اصل المراد وكالتذييل في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وهو انه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا او بدلا كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي قول عوف بن محلم الشيباني يشكو من كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان فقال ترجم كلام الرجل اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض ويشعر ماذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب الا ان الاول لعطف الحوادث جملة قبلها تأكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلناها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ماذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق واشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون للعبادة غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه اي في قولكم كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة عن المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدور آت البتة وان وقع فيه تأخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو فيه اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني

يقال
جاء فلان
ليلا او بليل اي في
معظم ظلمته فيستفاد البعضية
لهذا الوجه فلا
اشكال
الآتي
انيقال اذا جعل التنوين على التقليل

ان المأتى الذي امركم الله به من حيث انما هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل
لا انقضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب
فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد
في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية
بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب
وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع
الجهنم وللاستعطاف ومنها بيان ان الامر غرابة كما هو في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس
راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب غريب يبين سببه بان
في الياس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل
يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني بعض القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا فرقتان فرقة جوزت منهم وقوعه اي وقوع الاعتراض آخر
جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة فيكون الاعتراض في آخر جملة غير متصلة بها معنى
هذا صريح في موضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره
او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا
الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فلم يشترطوا ان لا يكون
لها محل من الاعراب لم يشتمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان
يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا
حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما اوهم وصفهم بشمول القتل اياهم وهم ان ذلك
لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصاف من قاتلهم وكلامه هنا دال على ان الجملة في التذييل
يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا انما الاشتراط في تفسيره بجواز ان يكون جملة ذات محل من
الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها معرفة بطول ابها بكلامها او تاكيدا او يكون الغرض
منها تاكيد الاول التتميم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا
هذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم اي جوز
الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام كونه اي كون الاعتراض
غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها
لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا

اهدده ولا يهتدي الخلاف فيه
بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولان
اهو حاصل
معنى البيت لم يمت منا رئيس الا في الحرب ولا طل دم قتيل منا في موضع كان وعلى مثل الهدر والغرض
التفاخر
الشهادة

اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى فنحو قوله على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في
الايضاح حيث قال ويفارق يشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموضعين اي في
اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين ولا محل
له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر فبناء على ما ذكر اما ان يشترط في الاعتراض
هو ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك فيصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد
لا بد له في الكلام من الاعراب لم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه يكون فضلة ولا بد للفضلة من الاعراب
وان لم يشترط فالاضافة الى قوله ولا محل له من الاعراب يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين
سواء كان له محل من الاعراب او لا ويكون نحو للتهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عنده
ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله بجملة او اكثر فمشهور لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له
اعراب يعني الجملة كلاما لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام
واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون
به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما
وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه اي في جملة العرش ومن حوله تعريضا
فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي
اوردها المصنف في هذا المقام قوله رابنا حينئذ يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا
داخل في التتميم لانه فضلة لنكتة هي التاكيد الدالة على ان هذا القول يجري على السنتهم
من غير ان يكون تحته علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج
وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة لان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا
ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يجوز ان يكون من باب التكميل لانه دفع الايهام
بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم
انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم
كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كونه لنكتة
فيه دفع الابهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يتادى
اصل المراد او زائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة
الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد عن الدنيا
اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة وتمام ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء

بعلم يقينا ان علم حسن ذكره اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه

ذكر هذا الوصف شاهد على

١٤٨

الكرم الناس المراة التي تدلها اي ترتفع وقوله اي بقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى

اذا كانت العليا في جانب الفقر اراد بالغنى هيئة على الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع

المشقة احب الي من الراحة والدعة هنا يصفه بالميل الى المعالي في مصراع ابي تمام ايجاز

بالنسبة الى هذا البيت لمساواته في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه

مثل هذا الايجاز يجوز ان يكون بيانا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا

وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم

يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير

ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا انقيادا لهوانا واذعانا بحرمتنا بصف

رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما

قال ويقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال

ايضا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي

محمد واله ونسئله التوفيق في اتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيلها

الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في

وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد

المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها او الالة

بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه

المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة

العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد

في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له

هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في تراكيب طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى

بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض

الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة

للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء

مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقول

في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها

في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وما يقتضيه المدد ...

اعتبار بالعرف ... ان اللفظ ... الالفاظ ...

لازم بين بالمعنى الاخص او لازم له قطعا والجواب ان منشأ هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه عنه ما هو مصطلح المعقول

فتدبر من قوله اراد بالمعنى الواحد اه قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بها المعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقته لمقتضى الحال ... الافراد ...

للمعنى الواحد بحيث ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح بما باباه القوم في الدلالات الوضعية كما سياتي ثم لا يجوز ان تعريف علم البيان بما ذكرهما اولى من تعريفهم بفن ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة لزوما يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة لزوال النقيبة على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم [redacted] الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان حلبة بعيد بما يكون للوضع مدخل فيها احتراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي ينقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع فان الطبع يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمطرد النقييد بالوضع لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل فهو صفة الفاهم وهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة لزوما وتفسيرها به فالاولى ان يعني الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ وانفهام المعنى من اللفظ هو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غايته ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابطة مثل ان من اللفظ يتفهم منه المعنى الا ترى الا صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول الدلالة اللفظية التي يكون للوضع مدخل فيها [redacted] على تمام ما وضع له

ايراده و وجه ذلك التعريف ان يحمل على التجوز ... المسبب ... عادة السببية ... الاصول و القواعد والمقاصد المستنبطة من ... ثلاثة الاصول تعريف المصنف ... ودلالتها ... لتغاير ذلك ... نفس ذلك ... المرتفعين على ... ان ... يترتب تلك الحركات اذا ...

كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاول يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل انما يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد بالجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم ووجه التسمية بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له والتضمن دلالة اللفظ على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ المرادة الجارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا والمشترك اذا اريد به على احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو اراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة الا هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام

مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها ليست الكلية والجزئية

اللازم في ضمن الملزوم وانما اذا قصد ما للفظ الجزء او اللازم كما في المجاز ان صار الدلالة لا عليهما مطابقة وتضمنا والتزاما على ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات الا ان يمكن ان يراد باللفظ الواحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يعتبر في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة او تضمن والجهتان اخذت بصدقه عليه فيه بعبارة اخرى وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرط اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القراين والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فلا تدل اللفظ عليه دون غيره فيكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن حاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وصرح العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم ذهنا او بغيرهما بغيره من قراين الاحوال والظاهر ان مراده باللزوم الذهني ما لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لا بمعنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم يخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام مؤدٍّ لهذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات تلك المعاني اصلا وانما قال لم يكن كل واحد منها اذ لا يمكن ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم من المقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل

تضمناً أو التزاماً

قلت مراده بقوله ما يفيد الدلالة التزاماً لا تضمناً ان الدلالة عليه من حيث انه معنى مجازي

كما يدل عليه

لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا

٣

المقيد
الحاصل انه
لوحظ التقييد
اولا ثم العطف فيكون
القيد جزءا من اجزاء المعطوف
المعطوف عليه لا
حكما من
احكام
حتى يلزم اشتراك

واحد منها فتقضيه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل منها وهذا اعم من ان لا
يكون عالما بوضع شئ منها اذا لا او يكون عالما بوضع بعض منها [struck out] فيكون بعضها
دال دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا و يحتمل ان يكون بعض منها دالا لا
فلبتامل وانما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في
الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان
السابق فان قيل لانم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض يجوز ان يكون
بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة و
المؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما
يفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة
فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب
ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة وحدها لا الالتزام
كذلك لانه من حيث انه دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما
في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند
العلم بالوضع ويمتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع بالعقل للوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات وبتاتي ما العقلية اي والايراد المذكور يتاتي بالدلالة لان العقلية يجوز ان
يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم
للملزوم في الالتزام فظاهر بجواز ان يكون لشئ واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب
قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تاديته ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه
اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزم هو لبعضها
اوضح منه للبعض فيمكن تاديته ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى
في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم
بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم

مختلفة في اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى
بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبان يجوز ان يكون المعنى
جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح
من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل بل ينبغي ان يكون الامر بالعكس
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر
كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من
الموضوع له فكأنهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا
ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما لا يخطر
بالبال عند تصور معنى النوع وبالبال الحق انواع التشبيه بينهما في هذا الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيكون
يخطر بالبال النوع ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى
الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا
من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر لا بد
عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد بانواعه وهو من معظم مباحث
البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا
التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب بعض اجزاء ذلك
الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب
يكون بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد
التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتيسر من الكلام في هذا المقام وهو بعد
موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء
كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادة اي
ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني
على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من
الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم
المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد
به اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية

الى
فلذا لبن
ومثل الكثرة
حليها ومثل الكثرة
الاكلة ومنه الى كثرة
الضيفان ومنه الى المقصود
او ينتقل من هزال الفصيل الى

لانه معناه بجزء معناه لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم

بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل الطبع

اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة الكلام للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق

الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كانت اصلها

التشبيه فذكر مشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه فانحصر

المجاز الذي هو احد اقسام الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة

التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبيل ابتناء الاستعارة

عليه فلم يجعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه

وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا

هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب

والاحرى بان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذا

المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن اي هذا بحث التشبيه

الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان

هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه

مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك

ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول

للعهد وفي الثاني للجنس ومما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني

ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا اهديته اليه يعني هو

ان تدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى

هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمروا او جاءني زيد وعمرو

وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة

على مشاركة امر لامر اخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في

الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت

بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة

امر لامر اخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في

التجريد فانه صرح بان نحو لقيت بفلان اسدا او لقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في

الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى لا على وجه الاستعارة

قال
قولك
وجه كالبدر
مثلا لا يريد به
ما هو مفهومه
وضعا بل يريد انه
ذلك الوجه غاية الحسن
ونهاية اللطافة لكن ارادة
هذا المعنى لا ينافي
ارادة المفهوم
الوضعي

والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يراد بنحو قولنا ما بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج

عن عموم مثل قام زيد وعمرو واستوى زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية

اذ الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه ولا له

على مشاركة امر لامر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سنحقق ان شاء الله تعالى

فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو

زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة

التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو

قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى

تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام

خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا

زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد

اما عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه

وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه لانه هو

الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق

على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان فقدم

البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان

ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى

الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي

الذي لا يسمع عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء

الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي اكثر

ما فيه نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر انما هو

لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير

ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد

وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه

الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه

به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع لان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما

من شأنه الحياة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق كريم فان العطر هو الطيب محسوس

الحال
القرينة
الحالية بعنوى
الكلام قرينة
الثانية في كلام
مبني على ذلك دخول
المشبه في جنس المشبه به حتى
كانه من افراده صالح
لا لفظ كما صالح
لافراده
حقيقة
و
استعارة

بالعرف
في دفع التسامح
بالكلية عن هذا المثال

بالشم والخلوق وهو كجنة تضايقت نصبها الافضا للجهول لعقل ومثل ان يشبه المحسوس
بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد
حسا فقد فقد علما بمعنى العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه
يكون جعلا للفرع اصلا والفرع اصلا وهو غير جائز فلذلك لو حاول المحاول المبالغة
في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان
في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر
المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان
من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالات
والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاقسام وتسهيلا للامر على
الطلاب لانه كلما قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تفسير
الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحد الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع
والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل فيه الحسي الخيالي وهو المعدوم
الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق
وهو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف
الى النعمان لانه حمى ارضا كثرت فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا انزل
او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الرايات ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان
الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو
موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب منها هو
كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد
بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحد الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي
لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه
اي ما هو غير مدرك بها اي باحد الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها و
بهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي
مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني
والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال ويقال
السيف اذا سل ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال
مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه

المعقولة
كان لا يبلغ حد
وضوح المحسوس
اي محسوس كان
فضلا عن ان يكون
اقوى منه فلا يصح
تشبيه المحسوس بالمعقول
الا بطريق الادعاء والتأويل
وهذا ظاهر عند المنصف
فلذا قال فقد
فيه الخيالي

هذا المقام ان ليس المراد بالخيالي الان الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا
بالوهميات المعاني الجزئية المذكورة اولا بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك
لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من طريق الحواس لانه لم يحسها احساس قط
ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا معان ليست مما
لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست بضم ما له تعلق
كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى المخيلة والمفكرة
ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها
كانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها
منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى
المتخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم
الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند
نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع اخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع
واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالعقل اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة
ويسمى الوجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه غير المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين
فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والجهل وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك
ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك
آفة وشر من حيث هو كذلك فكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية
والشهوية ما هو خير عندهما وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالمنظر
والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي
فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها
المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم
فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر
اما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك
بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات
الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع
والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجههما ما يشتركان فيه وجه الشبه هو
المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والاقرب ان يقال الاسد في قولنا زيد كالاسد

بمنزلة كان في الوجود والجمادية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه
التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر التشبيه الدال على اشتراك الشيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة
كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييلي ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او كليهما
الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي في التشبيه في قول القاضي التنوخي وكان
النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او النجوم سنن لاح بينهن ابتداع
فان وجه الشبه [illegible] المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول
اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على
طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت
البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي الى الطريق ولا يامن ان
ينال المكروه شبهت البدعة وهو ما هو جهل بها اي بالظلمة ولزم بطريق
العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل البدعة
والجهل كما ان النور مقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم
كالنور حتى يخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية
البيضاء والاول على خلاف ذلك اي ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت
سواد الكفر من جبين فلان اي بسبب تخيل ان الثاني مما له اشراق وبياض والاول مما له سواد صار
تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب
سواد الشباب اي ببياضه في سواده وفيما سواده مختلفة او الانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي
لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده يحجب الابصار فظهر اشتراك النجوم بين
الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل
وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى
سنن لاحت بين الابتداع وكانت اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كانت البدعة هي التي تلوح من
بينها مثلما من وجوه اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فما حصله اي جعل وجه الشبه
في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا
الموجه لا اشتراك فيه للمشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع
الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد
وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد فيه فلم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع

بل يستضر من اكله او يعرض عنه ويحوم الوحشة عليه كما يوجب الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل
القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه هو
كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي
الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام
ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح فاما ما توهم من جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام
وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما
النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب بآخر
في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذاك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن
او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة
متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة
بالاجسام من الحسن والقبح وغير ذلك مما يدرك بالبصر وهو قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
تتلاقيان ثم تفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقدار
والمقدار كم متصل قار الذات وفي تعريفه الكم عرض يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه
حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة
وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها
في الطول والعرض فقط وخط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر
اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مخصوص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات تجوز لان المقدار من مقولة الكم
اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة
كانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء
والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة
التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة
وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف
على بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات
من الاصوات الضعيفة والقوية والتي هي بين بين من الاصوات الحادة والثقيلة والتي هي بين بين من الصوت

الكلام في تقسيم الهيئات الى ما يدرك بالحس نوعا نوعا حيث قيل بالبصر او بالسمع اه بان يخرج شيء من المذكور انتهى خلخالي ٢ التفصيل عن تلك الانواع ما لم المدقق

يحصل من تموج الهواء المقروع الذي هو مساس عنيف او القلع الذي هو تفريق عنيف بشرط
مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف شدة وضعفا
وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني المشدودة او في قصر المنفذ
او سعته او شدة التواتر كما في المزامير الملونة يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة منبثة
في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة
والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مودعة في زائدتي مقدم
الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة
او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة
الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها تدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفصل
بعضها عن بعض ويتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها
تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات
والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة
كيفية تقتضي صعوبة ذلك او الخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها
ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول
الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه والجمهور كثيرا [illegible]
يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين
وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان
يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهو كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب
المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة
كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما
يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة
فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة
والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن وعقلية عطف على حسية في الصفة
الحقيقية اما خفية كما او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الكيفيات
اي الحدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء ومثل [illegible] ان يكون سريعة
انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرهان الآخر هو سطر كريم

في المعتدل حدث القبض و
الكيفية المتوسطين
الحرارة والبرودة
ان فعلت
في
اللطيف
حدثت الدسومة
وفي الكثيف حدثت
الحلاوة وفي المعتدل حدثت
التفاهة هذا خلاصة
ما ذكروا
المحقق
انه
مباحث
الطعوم

المحشي ... سيأتي منها ما المذكور في تلك الحواشي في آخر

المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يطلق على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى الادراك الكلي وعلى الادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال الموضوعات لما غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وتقابل لها الصفات والغضب وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وقريب منها الملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاكتساب مدخلا في الخلق دون الغريزة وذلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما الاضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقة كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست صفة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتبار الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية لشبيه المخلب والناب بالمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا تتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي بالاطلاع على اصطلاحات المتكلمين فتشدد الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق لطائفها المودعة فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلته واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل واحد من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك التعدد يكون كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد بعينه اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى نفسه والحسي طرفاه حسيان لا غير بعنوان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او

وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
الاعتبار والنسبية
لان النسبة الاضافات امور لا وجود لها في الخارج
عند هم عطف النسبي على الاعتباري

مختلفا الا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع
ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل
ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا
جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان
يكونا احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك العقلي من الحسي شيء اذ لا امتناع في عقلنا
المعقول والمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال
التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي صح
بالوجه العقلي دون العكس كما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس
بكلي تقرير السؤال ان كل وجه التشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فهو كلي
لان الجزئي ما يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الشركة فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء
من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو
جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا
ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة جزئياتها
الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدركه الا العقل
واعلم ان هذا الاصطلاح اعم مما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه اي ان يكون
هو غير عقلي لان المص قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى في قوله والواحد الحسي شرع
في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد
وكل من الاولين اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما
حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير ثمانية وعشرين لكن وجوب
كون طرفي الحسي حسيين يسقط تسعة اقسام ويبقى تسعة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء
اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا التسامح في قوله
وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر
اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة على وزن الجرعة وهي الشجاعة وقد يقال
جرء الرجل جراءة بالمد فيما مر واختار الجراءة على الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوي
الانفس لوجوب كونها صادرة عن قوة فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم
والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب في استطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم

س
الاقيام
الاولى
سالبة كلية
كبرى بلتج سالبة
كلية هي المطلوب
هو ان لا شيء من وجه
التشبيه بحسي قوله وهو ان
يكون غير عقلي اظهار الضمير
اعني هو لدفع توهم رجوعه الى
التحقيق لكن رجوعه الى
طرفي الحسي
حسيين
ليسقط اثنى عشر
فيما يكون الشبه واحدا
حسيا سقط ثلاثة لكون الطرفين
عقليين او كون المشبه
عقليا والمشبه
حسيا
وعكسه ويكونه
مركبا حسيا يسقط ثلاثة

النفع لعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عبارة
عن الغاية او غيرها وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت
لهذا معنى من معاني ذاك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في
انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المنافع
هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس بشيء
ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الا ترى انك لكنا نظرنا الى ظاهره لم موجود كالمعدوم وشيء كلا
شيء او وجود شبيه بالعدم فانه يجب الآن نحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه وتشبيه الرجل
الشجاع بالاسد فيما طرفاه محسوسان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فان العلم يوصل
الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر
بخلق كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي تحقيق
بعض هذه الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كما لا يخفى على الغاية واستطابة النفس وقد
ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي
ادراك ذلك وبينا ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا و
الحيوة شرط الادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما
ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه
بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان مما بعض طرفيه او المركب الحسي من وجه الشبه لا بنفسه باعتبار
الطرفين وعقليتهما لما عرفت ان الحسي ما لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه بنفسه باعتبار اخر وهو ان
طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا
ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب
المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد
مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد
لا في منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء
واحد فينتزع منها هيئة ويجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح
يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني ان لا يكون منتزعا من عدة اشياء لكل
منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى
ان يقصد الى متعددين فينتزع منهما هيئتين ثم يقصد اشتراكهما في هيئة تعمهما او تشملهما

١٣١

بما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا قلنا امل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه
ان يكون واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة
ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر
او الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول ابن
الحجاج او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم
الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح
نوره كذا في اسرار البلاغة فيقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة الحاصل بيان لما
في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا
في الواقع على الكيفية اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص
والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة
الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي
العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرناه في تفسير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر تفسير
المقدار المخصوص اي مقدارها في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية المخصوصة والصفة
فلجمع بينهما فكأنه اراد بمقدار مخصوص الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض
المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات و
بالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب والتباعد على ما ذكرناه وبالجملة فقد نظر
في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان
لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون
مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيما اي في المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في
قوله كأن مثار النقع فوق رؤوسنا من اثار الغبار اي هيجه الى واسيافنا ليل تهاوى
كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التاءين ومن جعلها ماضيا
لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما
سنطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي بفتح الهاء اي
سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه
مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع و
السيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب والسيوف
بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في

قوله وقد جاء بتشديد اللام قال ابن ادريس في زاد الراكب لا اعلم اهو لغة فيه او ضرورة وقال من شارحه الاثنين

قوله اي بفتح نوره النور بفتح النون الزهر فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا بما من طوله وعرضه

قوله وسيجيء ان المفرد دفع من يتوهم من ان المشبه به وعنقود ملاحية حين نور كذا مركب لا مفرد

شبه متعدد بمتعدد كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف الا بمعنى
من عند بر الانفصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى
انه يصح ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها لفصل الكلام جملتين ونبه بهذا على ذلك
ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل والكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت
مستقلة في التشبيه لقال ليل وكواكب فيقول نحن على ان ادراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة
كالكواكب في الليل لا يقل عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب
وهذه الزيادة والدقة في التشبيه تفصيل لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك
ان السيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها في الضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة
ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف
مستطيلة ممتدة فقد نظم هذه الدقائق كلها في كلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات
حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها ما تهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها
فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا
على النقع بل هو مفعول به بمعنى الواو لكون الواو بمعنى مع كما يقال في قولنا اعجبني ضارب
عمرو وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للمصدر والمراد انه معطوف على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي
فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من
زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اعلام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة قوله
فمن بديع المشبه مركب كما يجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر ويجيء زيادة تحقيق في
فصل التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه التشبيه الذي يجيء في الهيئات التي
تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر
فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم
كالشكل واللون وقد عبر المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة
وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان
يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان يجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي
كهيئة الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من
الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع قال عبد القاهر والمعنى

ظهر له رأى غير الاول فيرجع من الانبساط الذى بدا له الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليه لتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذا المرآة اذا كانت فى كف الاشل والوجه الثانى ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعنى كما لا بد فى الاول من ان تقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان تتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق والا التركيب لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا لحركة والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف فى قوله اى قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اى قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك فى الحالتين اعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت فى الجهات التى يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف قول الشاعر فى صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله اى كوجه الشبه الذى فى قول ابى الطيب فى صفة كلب يقعى اى يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس البدوى المصطلى باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل عضو منه فى اقعائه موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطى المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطى فانه من قريب التناول لان هذا القدر قد يقع فى نفس الرائى المصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلى من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب

الرياض والسرو شجر معروف واحدة سروة والقيان جمع قينة وهى الجارية مغنية كانت ... القينة المغنية ... كلا قوله من جدل الله لا من جدل الانسان ... الصفحة الجانب والمراد ههنا اليد ... المناسب للصلوة والنعاس ... ما يتقدم النوم من الفتور

انتزاعه من اكثر كما انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فلما

ابرقت القوم اذا اصابهم ببرق وابرقت الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يجيء ههنا شيء من معنيي الثلاثي

وحكى ابرقت السماء اذا اصابت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى

ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت

اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه

من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة

لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه المقصود

المنتزع منه اتصال ابتدائه مطمع بانتهائه مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة

اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال ليست مثلها في قولك التشبيه

بكذا لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين فالمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قوله

التشبيه بالوجه العقلي اعم قيل تامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد

يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض

منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت

ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لآخر زائد على الجمع بينهما وليس

في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالآخر لانك

لو قلت هو يصفو ولم يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته

ونظير البيت قولنا زيد يصفو ثم يكدر لافادة ثم الترتيب المقتضي لربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره

المط وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل

الاستعارة بالكناية كما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه

المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال

الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون

لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة

لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب و

متعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم

والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو

الذكر على الانثى في المثل هو خفي سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه

حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي

تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع وجه الشبه اى التماثل فيقال بينهما تشابه بالمقولة اى تشابه
وقد يكون بمعنى الشبه كالشبه والسكون عند التحقيق المراد هيهنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد
لاشتراك الضدين اى في التضاد لان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل اى التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح
اى بواسطة اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وتهكم اى سخرية واستهزاء فيقال للجبان
ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان
كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح
من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم
فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة
الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل
هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه بين الجبان
والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم لا تمليح ولا تهكم اذا قلنا الجبان
الشجاع في التضاد اي ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء ... لا حاجة
قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم
واردنا التصريح بوجه الشبه بناء على قولنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضد بل انما يصح ان نقول هو
اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلنا
منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما في الضد كما يحصل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في
قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي ادات
التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف
اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا
الموصوف المقدر نحو كانك تعلن وكاني قلت الحق انه قد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه
سوى كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه قد فعل كذا وهذا اكثر في كلام المولدين ومثل وما في
معناها مما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها
مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا
كالاسد او كمولد الاسد فقوله نعم ومثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه هو مثل المستوقد اي حاله
وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير
او كمثل ذوي صيب ... يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق على ان هذا

لابد لها من مرجح وحاصله ان مثل العالم الوثنية اعني عطف على قوله كمثل الذي استوقد نارا فان المثل المشبه
قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في
الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه ان ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي
المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال
عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى بن مريم عليه وعلى نبينا من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقولهم آتيك خفوق النجم اي وقت خفوق فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا مقدر ايلي الكاف كمثل ذوي
صيب حذف لدلالة ما اليه بمقام عليه ولا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى
للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وقال
وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله والمراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصار
متوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه فجزم بان الصواب المؤمنين بدل
الحواريين ان ليس التشبيه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين وقال الشارح العلامة رد هذا البعض
بان لا يتزحزح لا يكون نظير القول من التشبيه قوله او كصيب وبان التشبيه كون ما القول كالاوجه له
وهذا غلط لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى
مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون انصاره وقت قول عيسى مع
المراد ايقاع كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من
السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع
التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اي بالتشبيه كون الحواريين انصار
على ما يفهم ضمنا ويتبادر الفهم عن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون
المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره كما على ما يفهم ضمنا و
يحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى للتشبيه بكونهم
بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو
محمد اذ حواري الرجل صفيه وخالصته ثم يعبر عنه بمفرد دال عليه والله اعلم وقد يكون عنه اي قد
يلي الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا
عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب
لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف هو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل

الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها و
بهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليجعل ههنا ايضا من حذف
اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت تقديره هذا لا حاجة اليه
فلا يتأتى ان يرجع عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر من قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها
من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي
صيب لان المعنى الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى التشبيه به ام لا الا ترى الى قوله
انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر
يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها
وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول
اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع
الضمير اوجبنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل ولو لا ان المشبه به ليس ذوات ذوي
الصيب بل حالهم وصفتهم قلنا لا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان
يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا
كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على
تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا
فليتأمل وقد ظهر مما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه
به يلي الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما
في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة تامة لما في علمت من الدلالة
على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت وخلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان
من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل
ذلك يظن ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان
على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير
ادات التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من
القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض
العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيانا ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن

ان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه لما ادعى ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان تتناهى بعض

آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى

وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي

لا يوجد في الدم فان قلت ان التشبيه في هذا البيت ليس بصريح فانه ضمنا ان لم يدل

عليه صريحا فان التقدير ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال

وقد فاقها حتى لا يعد منها في التشبيه حال المسك وهو مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا

عنه او حاله عطف على امكانه اي لبيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب

ما هو في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها اي

بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود

بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه

في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد

فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات

لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك لو قلت في وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول

ما يتوهم لو كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله

دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في صفة القصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر

وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم

بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خاطره على

امضاء عزمه ولم يشغله عنه شيء فلا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من قوله اذا

هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه

في المشبه به اتم وهو به اشهر اي ان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من

الاربعة يقتضي ذلك وليس كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس

المشبه عليه ويجعل دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون

المشبه به بوجه الشبه اشهر اذا كان الثوبان مستويين في السواد لان الغرض مجرد الاعلام بكونه اسود وكذا بيان

مقدار الحال لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا

انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه داخلا في السلامة عن الزيادة والنقصان

كان التشبيه ادخل في القبول اما تقريرها لم يقتض الاخرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به زيادة التقرير والتقبل به اجلب فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان

التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الا الاشهر بل اتم نحو تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة

الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هو اشهر بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين

الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هو بها اشهر وكذا في الاستطراف بل

كلما كان المشبه به واخفى كان التشبيه ادخل في هذه الاغراض اوفق وقد اضطرب في هذا المقام كلام

السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا

معها والا لما كان بذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه

في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس في التقرير

الابلغ او في معرض الاستطراف في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لعله الا في

وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو بحيث المذكور لاستطراف المشبه به كالممتنع

لمشابهة اياه او للوجه الاخر لقلة الندرة حضور المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى فصورة

الاستطراف عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا النسيان

كلامه في الجملة فدليل الارتباط دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه فيما

يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به ثم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة

او الندرة يحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد

السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي قصد لتشبيه عن الامر الذي لا جله ذكر التشبيه وهو الغرض

منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه في حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في مقدره

ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه المشبه لا ان يزيد ولا ينقص ويجب ان يكون

اتم في وجه التشبيه اذا كان الغرض الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون

مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه

ان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه

اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه

مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في

تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب براته اي انما استطرف المشبه في هذا

التشبيه اسم المشبه به اذا وقع هذا الموقع كان الكلام موضوعا للاثبات معناه لما اجري عليه

لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو
ان يكون المشبه نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما
عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية في صفة البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري
زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض
على حمر اليواقيت يعني بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كأنها فوق قامات ضعفن بها
اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في
الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف
لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وجه آخر انه اراك شبها لنبات غض
يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطبائع على ان الشيء اذا ظهر من
موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض
من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه
المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد
ابن وهيب وبدا الصباح كأن غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم غرة الشيء لاوله واكرمه
وغرة الصبح بياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في
الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم
شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المدائح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها
كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا اي الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا
اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما
في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بانه ازيد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما
تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع
بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا
سواء وجدت الزيادة والنقصان ام لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من
الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي
تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني
يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة

كما توهم بعضهم ان غيري كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد الحاق احدهما
زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين
في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في
مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط
التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لا ان يذن ذلك
قال الشيخ في اسرار البلاغة بجملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم
يقصد الى ايهام ان في الناقص فضلا كانه نبه المقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل و
اللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في
التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان
يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان
يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب بحيث القصد الى
الزيادة والنقصان لكنهما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ
في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه و
في الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان تقسيمه باعتبار الطرفين وآخر باعتبار الاداة وآخر
باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه
باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير
مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم
وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد
منهما يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت البعض قوله
لكم ولهن متعلق بالمشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة
عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد
بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو
التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف و
يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي
احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير
مقيد والمشبه به هو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما
هو المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار

هذا انما يوجد في بعض النسخ
وانما لم يذكر الشيخ لعله
القصد الى بيان
الاهتمام
مع
انه
من جملة ما
يوجد فيه التشبيه
لان اقل الاغراض المذكورة
موجود اكما اشار الى
ذلك المقام
بقوله
ومنها
كان القصد
فوجه فان العكس يستقيم
اي التشبيه اي من غير ان يكون
تشبيها مقلوبا دالا
ان التعليل
المذكور
لا يفهم
من الشرطية
المذكورة بعنوان
الاختصاص الى المجمع المذكورة
لم يقصد المبالغة
الحاق الناقص
بالكامل
اذ لو
اريد شيء من

النقع البيت لما سبق تحقيقه وبحث في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به
حاصلا من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال اعلم
ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظايرها وتشبه كيفية
حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها
ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف
الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر
وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ
القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية
وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله فكانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل
عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فان تشبيه المريخ بمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون
بحيث لا يمكن ان يشبه كل جزء من اجزاء الطرفين بما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف
كما في قوله كمثل الذي استوقد نارا الاية فان القطعتين هنا تشبيهتين من التشبيهات المركبة
التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما
من التشبيه المفرق فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما
يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة
من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر
من تشبيه الشقيق وهو مفرد باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو
الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه النشاة الجيل بها ابن مشقوق النعم
ولحوامل ابنها على اسم يحرز تعضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل
فالمشبه في قولنا هو كالراقم على الماء مفرد مقيد لا مركب بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق
او النشاة الجيل هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب
المفتاح تشبيه النشاة الجيل من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه الشقيقة بعين الديك وتشبيه الثريا
بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها
قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله
وكان اجرام النجوم وقوله فكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب نظرا الى ان كلا من المشبه والمشبه
به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المص اقرب فان

الفرق

العرف من تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بابن قضة فى الاول يدخل فى الامور المتعددة
المختلفة بخلاف الثانى ضعيف وأما تشبيه مركب بمفرد كقوله اى قول ابى تمام يا صاحبى تقصيا
نظريكما اى ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا فى النظر يقال تقصيته اى بلغت اقصاه كذا فى
الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اى تتصور بحذف احدى التائين الصور اى تصوره
حسنه مقصورة تريا نهارا مشمسا اى ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اى خالطه زهر الربى خصصها
لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اى ذلك النهار المشمس مقمر اى ليل ذو قمر شبه النهار المشمس
الذى اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد
بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما فى هذا من التسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار
الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات
اولا ثم بالمشبه بها كقوله اى قول امرئ القيس فى صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب
الطير رطبا ويابسا بعضها رطبا وبعضها يابسا لدى وكرها العناب والحشف هو ردئ التمر البالى شبه
الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة
مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ فى اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة فى عين التشبيه او مفروق وهو
ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اى قول المرقش الاكبر فى صفة نساء النشر اى الطيب والرائحة
مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد
طرفه الاول يعنى المشبه دون الثانى فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى
وثغره فى صفاء وادمعى كاللآلى وان تعدد طرفه الثانى يعنى المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله
اى قول البحترى بات نديما لى حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد
اى الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور
شبه ثغره بثلثة اشياء وفى قول الجرجرى يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن
حبب شبهه بخمسة اشياء وفى كون هذين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى الثغر غير
مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما يبسم ويفتر يدل على انه تشبيه لا استعارة وسيجئ
فى هذا الكلام ما اتم انشاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن العباد فى صفة ابيات اهدى
البلاغة بالاسر اباتها فقلت روحى بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان و
نيل الامانى وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على
قوله باعتبار الطرفين اى تشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل و

والثاني مجمل ومفصل والثالث غريب وقريب اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه

الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار

وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدر في المصطلى والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين

حملوا التورية الاية وقوله كما ابرق قوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد

اي السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة

امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ

نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهذا الامر وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور

واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع

من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا فقال انه تشبيه من التشبيه لا بوات يسمى تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا

جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقول ضرب لاسم مثلا لكذا كما في ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم و

اما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد و

عند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند

الجمهور لا السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي من المجمل

ما هو ظاهر وجهه ... المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي

لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في

الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة

الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة

بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا وذكر جار

الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها الكملة وهو ربيع الكامل وعمارة

الوهاب وقيس الحافظ وانس الفوارس وكان زياد العبسي في ذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل

فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال

الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه

ان يقول وايضا ما كذا او ما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه

عطف على قوله منه ظاهر وخفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف

الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد وقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر

فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل

ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كما مر كقولها هم كالحلقة

المفرغة

المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه

ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب فمنه ما ذكر

فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما كقولنا او قول ابى تمام فى الحسن ابن سهل صخب البحر

والليل عنده كثيرة بذكر الرضا فى ساعة التغضب صفا اى اعرضت عنه ولم تصدعت مواهبه

وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث حينئذ قال اى اتاك وبقيد بطال فضل فى وقت شبابه وربعه

اى اوله واصابه سيق المطر وبرون كل شى افضله وان ترحلت عنه لج فى الطلب وصف الممدوح بان

عطاياه فايضة عليه اعرض عنه او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك ان جئته او ترحلت عنه

وهذان الوصفان مشعران بوجه التشبيه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه

والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده كقولك فلان كثير الايادى بدا الندى وصل مواهبه لمن

طلب عنه او لم يطلب كالغيث فكان ترك ما تقدم الطرق مثال من كلامهم واما عطف على قوله واما

مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره فى صفاء وادمعى كاللآلى وهذا قسمين احدهما ان يكون

المذكور حقيقة وجه الشبه الثانى ان يكون امر المستلزم له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر

ما يستتبعه مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبعه اى وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام

الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيهما لازمها اى وجه الشبه فى التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل

الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات قال السكاكى

وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه وصف اعتبارى كميل الطبع واذا التحجاب تشبيه

ان يكون بهم الحيثية وجه الشبه حيث عنه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا

كما مر بيانه هذا يعنى ان تلك القسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه فى ذلك لانه

لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى قطعا حملهم ذلك على ان

يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسى والعقلى لتصحيح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة

التى هى من الامور المحسوسة قطعا ما ذكره الشارح العلامة ومقاله بين لان جعله وجه الشبه

مثل هذا التسامح ههنا هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه فى التحقيق فى قولنا الخد كالورد

فى الحمرة التى هى من الامور المحسوسة بالبصر فكيف يكون الحامل على التسامح ورد التحقيق هذا

هو ذاك والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم فى تقسيم وجه الشبه الى الحسى

والعقلى وتسميته بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح فى تسمية ما يستتبع وجه الشبه وجه شبه

ذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هو الجزء المشترك الكلى اللازم للحمرة المحسوسة فجعل

الاعتبار وتسميته بالحمرة وجه الشبه فى مثل هذا حسيا او ابيض للتقسيم الى الحسى باعتبار

ووجهه وهو اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من

غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان

جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لامرين اما لكونه

امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث

انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق

لان التفصيل يشتمل على الجمل وشيء آخر ولهذا كان العلم اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات

الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ولذلك قيل

النظرة الاولى حمقاء فلان لم يمعن النظر ولم يتبعه وكذا ادراك من تفاصيل الاصوات والطعوم و

الروائح وغيرها لذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي ولكونه

الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه

به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اظهر حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في

المقدار والشكل فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور

عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبته مطلقا حضور المشبه به في الذهن مطلقا

يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل

حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة

والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب

والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب

المناسبة او التكرر على الحس سببا للظهور المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة

لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان

كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه

فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل

وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم

الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم ظهوره يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس

كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها

من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في

نظره متمهلا او ندور اي او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه

بنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام

كما علم الياقوت منثور على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا

من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي قلة تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل

فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة

في يد الاشل وانما كان ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين وبينهما

بتفصيل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد ان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه والغرابة

اي عبرة في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من جهتين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثانية

ندرة المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى

ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او

ثلاثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا

اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل

بدخان وان تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة

جامعة ومحصولها انك تبين وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا او تفصل بالتأمل بعضها

عن بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد او ان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من

جهة واحدة ثم انه يقع على وجهين احدهما ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في البيت فانه اعتبر في اللهب

الذي خلص من الدخان والثاني ان ينظر من المشبه في امور يجمعها كانها تطلبها في الحسية كاعتبار

تشبيه الثريا بالعنقود الابيض المنقى والشكل والمقدار واللون واجتماعهما على مسافة مخصوصة في القرب

ثم اعتبار مثل ذلك في العنقود الملاحية والثالث ان ينظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك

فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما يبرق في كل مرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة

على الاعم الاغلب والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور

اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الآية فانها عشر جمل

تداخلت وجعل التشبيه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون

القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاستماع ولا معروف عليه

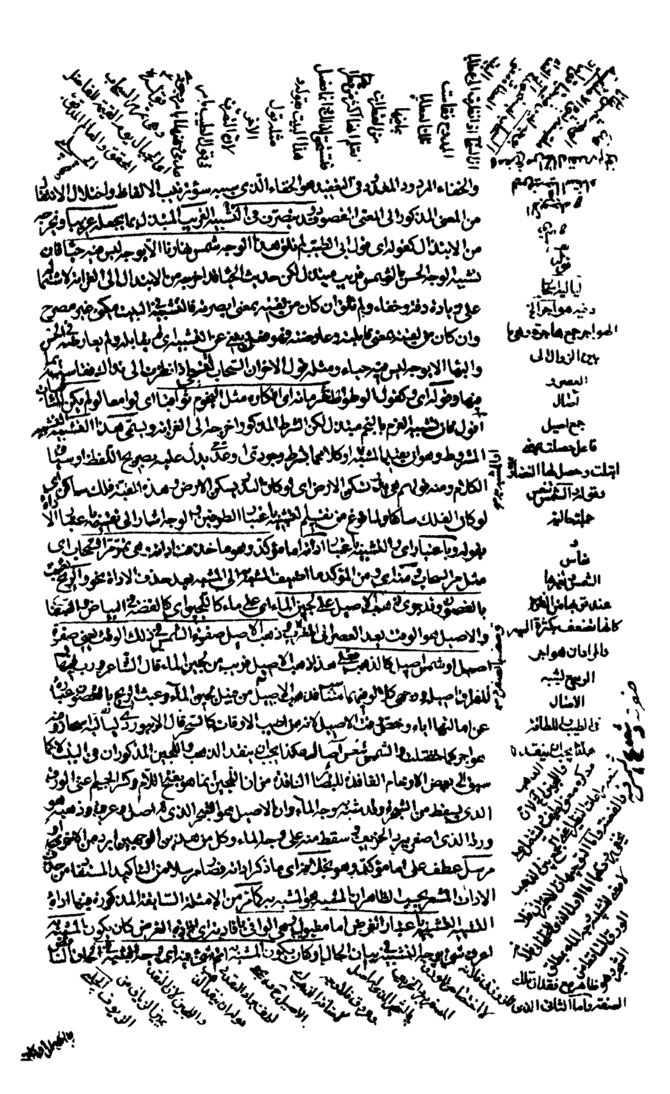
ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة لان نيل الشيء بعد الطلب له اوقع

من النفس وبالمسرة اولى وبهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ ونحو ذلك

الطلب بادي الرأي اي ما يكون بسبب لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض

المحوج الى فكر واستغنائه عن بناء ثان على اول ورده الى سابق يحتاج الى نظر وتأمل

ووصل اجلى من الفكر اذا صادف بحاشيتها وطريقها مستقيما توصل الى المطلوب بظفر والفضول



والخفاء المردود المعلل في التعقيد هو الخفاء الذي بسببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال
من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه
من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان
تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله
على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح
وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن
والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخوان التحاب لنحو اذا نظرت الى نواك فقاسمه
منها وقولي اي وكقول الوطواط عزماته اي افكاره مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات
افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه
المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق
الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه الغبيراء فلك ساكن اي
لو كان الفلك ساكنا ولما وقع من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الا
داة فقال وباعتباره اي وباعتبار التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل هو بحر والسحاب اي
مثل السحاب في عطاء ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث
بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي كالفضة في البياض والصفاء
والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة
الاصيل او شمس اصيل كالذهب فهذا اعني ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر ورب نهار
للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل من قبيل لجين الماء وعبث الريح بالغصون عبارة
عن امالتها اياه وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي لبانة اسحار ومنه
هواجر كالخصل والشمس شعاعها كذا يجب بنقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما
سبق الى بعض الاوهام القاصرة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم بمعنى الورق
الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو
ورقه الذي اصفر بيد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين عار من الحسن
او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي بخلاف المؤكد وهو ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف
الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة
التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي الغرض كان يكون المشبه به
اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق الناقص

لا الكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم جاريًا في وجه الشبه معروفًا عند المخاطب في بيان الامكان
او غير ذلك وهو خلاف ما يكون قاصرًا عن افادة الغرض على ما ذكرنا فيما سبق هذا الموضع
خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها
سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعًا فاما
ان يكون المشبه مذكورًا او محذوفًا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة
فالاداة اما مذكورة او محذوفة فتصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه
به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او لعل الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيدًا
الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه
والاداة فاعلاها والا فهو متوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه
في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق
الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى مراتب في قوة المبالغة اذا
اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه
نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان
ثم للترقي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي مع ذكر المشبه فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد
ولا قوة لغيره المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة
عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة
والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به
على المشبه بانه هو نظرًا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرتين
فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط بالقوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة
المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر
ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا الفتى اسد بزيد ولقيت في الحمام اسدًا وبين نحو قولنا زيد اسد
اسد في الاخبار عن زيد بحيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيهًا وتحقيق ذلك انه اذا اجري في
الكلام لفظ دال قرينة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه
مذكورًا ولا مقدرًا كقولك لقيت في الحمام اسدًا اي رجلًا شجاعًا ولا خلاف في انه ليس تشبيهًا استعارة
والثاني ان يكون المشبه مذكورًا او مقدرًا فاسم المشبه به ان كان خبرًا عن المشبه او في حكم الخبر
كخبر كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيهًا لا استعارة

الاسد والشك في لفظ كان
بان في لفظ كان
الادارة الشك
الموهن
باعتبار متعلق به
باعتبار طرفه مستتر
حال من الراء
واعلى المراتب
كانه لهذا الاعتبار
الشارح من اعتبار
الدال
عليه سياق
الكلام
اي الاعلى بعد
هذا
المراتب
الاسد

اسم المشبه به اذا وضح هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه او نفيه
عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على
الحقيقة فيحمل على انه لاثبات التشبيه من الاسد فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون
خليقا بان يسمى تشبيها لان التشبيه انما جاء بلا نية التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان
بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون
لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل فاذا افترقت
الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما
تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن
الناس من ذهب الى ان الثاني اعني زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه
والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا
عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا او لقيني منه اسد فلا يسمى
استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له باستعماله فيه كما في لقيت اسدا
ولا باثبات معناه كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به
ليس لاثبات التشبيه لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد
تامل خلافا للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة
فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات
التشبيه عليه فلا تطلقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس
النهار فلا يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة
الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير ادوات التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق
غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا
بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون
في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير ادوات التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم
الاستعارة اكثر وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد
لا سبيل الا ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه ومثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله في المعنى
وبدا اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانك ان رجعت فيه الى التشبيه الساذج حتى تكون

بدر الدين ... الصفة العجيبة الخاصة لم تعرف للبدر فهي مبنية على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة
فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كريم فكيف
لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لا
لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام مبني
على ان كون الممدوح بدرا امر مسلم وانما العمل في اثبات الصفة العجيبة ولهذا يمتنع دخول الكاف
في هذا ونحوه ويمتنع دخول كان ونحوه لأن حقها ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة
ان كونه متعلقا بالاسم الاول مشكوكا فيه كقولك كان زيد الاسد او خلاف الظاهر كقولك
كان زيدا اسد فالتشكيك فيما هو ثابت فتقول كأن وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا
هذا الفن الا فيما لا يختلف فيه وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور
الا انه اختص بصفة عجيبة فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى كقولنا انه الاسد المحرز
صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور حمل ما علي تلك الجملة على الاسد الحقيقي فلا
معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا
فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى

بحث الحقيقة والمجاز

اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان
والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه
تقابل العدم والملكة حيث تشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير
ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولأن المجاز وان لم يتوقف على ان تكون له حقيقة كما هو
الصحيح لكن الدال على معنى ما وضع له في المجاز فرع عن الاصل مناسب فلتقديمه ... قيد
عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر لم يقيدوا ... انهم
للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا
او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء
اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية
وعند صاحب المفتاح للتأنيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لأن فعيلا بمعنى فاعل يذكر
ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلأنه يقدر لفظ
الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما
يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه
فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بني فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى ما في هذا

من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظة الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن لفظ الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها يكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع وفي الاصطلاح الشرعي للاركان المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بلا قرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه قلت معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه لا ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا تدل بنفسها على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى قوله بنفسه انه لا يدل عليه بواسطة قرينة ما قد عرفت ان المعنى الاصلي دون المشترك اي فخرج المجاز دون المشترك وهو ما وضع لمعنيين واكثر وضعا متعددا فان ذلك لا يمنع تعيين الدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فعند صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين وهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة واما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر او الحيض على التعيين

نوعان وكلا نوعيها فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية [illegible]

[illegible]

قوله على معناه الافرادي [illegible]

[illegible] مما يدل معنى الفاعل [illegible] الاحد الدائر [illegible] الا [illegible]

والقرينة المانعة من ارادة الغير ويتحقق ذلك بان الواضع عين القرء للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه
للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة المانعة من ارادة الاخر لا ان يكون ذلك
بواسطته وحصل من هذين التعيينين تعيين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند
الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه
على ذلك وقال ان اطلق فهو لواحد منهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا
لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه
عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر
بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما
تكون معنوية فلا تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيها موضوع فالمجاز ايضا كذلك
لان الاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع
بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية فساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست
بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه بغير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له او من غير
قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظ حتى لو كانت القرينة المعنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل
معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به
السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح و
عدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع
مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي لهذا
زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجائب في
هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحداق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم
ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد توهم ان السكاكي
اراد بالدلالة على معنى بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام احد و
يحمله على معنى هو بريء عنه وهذا كلام اوله كيف يحل للمص ابطال كلام المص بحمله على معنى هو
بريء منه والعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا في الوضع ينبه ان اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان
السكاكي ايضا [illegible] هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما البق بهذا الحال غير من قال حفظت شيئا

وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها
من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع والمخصص
وضعه هذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو
الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة
وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة
اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم
ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد
يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي
دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق
الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع
وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض
لاستلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا
اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين والضدين لانه ممنوع وقد تأوله
اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط
بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها
لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من
غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب
الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من
الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة ونحو هذا او
المجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه ثم نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها
على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناها واعتبار التناسب في تسمية شيء
باسم يعتبر المعنى هو وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر وان اعتبار المعنى في

قوله
نقصان
اشترط
بقاء المعنى
في الوصف اي
اراد بالتسمية اطلاق
الاسم عليه كما انه
اراد
بالاول
اطلاق الصفة

التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وصف المعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف
لصحة الاطلاق ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه
باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية
او منه دون ذلك وترجيح على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان يقتضي
لوجود ذلك المعنى في غير المسمى ثم المجاز مفرد ومركب وحقيقة كل واحد منهما الحقيقة الاخرى فلا يمكن
جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب
على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل الكلمة
قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان
او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله وضعت ليدخل
فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح
الذي وقع به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمل المخاطب بعرف اللغة في الاركان
المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق
بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وتخرج الكناية بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية
مستعملة في غير ما وضع له فقد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا
وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في
اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة
المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء
مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول
كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار تجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية
الفرسية والتدبيب جميعا يكون مجازا من حيث هذه اللغة واما من حيث العرف فهو موضوع له
لانه لما كان مأخوذا بمعنى الدبيب ثم هجر المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة اللغوية فان المعنى
المعتبر فيها الصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان المعنى
المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق
الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب
ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي

عرفي خاص وهو ما يتعين نقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغيره لك او
عرفي عام لا يتعين ناقله وهذه النسبة بالقياس الى الواضع اما الحقيقة فلان واضعها ان
كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشرع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب
الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع به التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير
ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح
الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني لفظ اسد اذا
استعمله المخاطب بعرف اللغة في الحيوان المخصوص السبع يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون
مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة
في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعيا وفي الدعاء يكون شرعيا مجازا وفعل للفظ والحدث
يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا
ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني ثم ما ذكر
بعد كل نكرة من المعرفين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا
هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كالاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما
تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فح يكون بمعنى المصدر
فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به
مستعارا منه والمعنى مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار
منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من
المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة
للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر عنها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة
بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا
بد من اشارة الى المنعم مثل كثرة ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف
النعت لبذل اليد في القدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في
اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك
واما اليد في قوله المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب
التشبيه لهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل يد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل البعض
اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم

على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وماذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا
استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه
فاطلاق الاستعارة عليه بمحل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يتوهم كيد على من
سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية
في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة
امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي لعناية علمائنا بها وذلك لان العلاقة
يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة
الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على
ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب ولا يجب ان
يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع
الشخصي وانواع العلاقة معتبرة كثيرة بل انهى ما ذكروه الى خمسة وعشرين وفي المطول قد اورد ههنا
تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال
ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو
اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة
تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك
لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا
بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في حمل الجزء المطلق على الكل من ان يكون له
مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان
كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع
في الانامل كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض
منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع من الصاعقة وتسمية اي ومنه تسمية
الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه
نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا يكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو منه لانه من تسمية المسبب باسم
السبب لان الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه
اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي
الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول الشيء الى ذلك

الى الزمان المستقبل نحو انى اريانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشئ باسم محله نحو

فليدع نادية اى اهل نادية والنادى المجلس او تسمية الشئ باسم حاله اى باسم ما يحل فى ذلك الشئ

نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى ففى الجنة التى تحل فيها الرحمة او تسمية الشئ باسم

آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى

الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب فان قلت قد ذكر فى مطولات هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال

من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت قد يعتبر فى

جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اعنى اخص اوصاف المشبه به

ينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص

ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما فى غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض

المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف

بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول

او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقى فى

الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان

نريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقى ونعنى به هنا اى معنى ينتقل الذهن من الحقيقى اليه فى الجملة ولا

يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضاف

لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع ونحو اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض

والرقبة للعبد او ذا رجاعة فى اللزوم بينهما فلا يكون بحصول احدهما فى الآخر كما فى الحال

او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم وهذا

يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فانه لا انسان بدون

هما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس

من حيث انه انسان بل من حيث انه ربيئة وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة

اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر فى الجملة وهو

هذا معنى اللزوم فى هذا المقام والاستعارة وهى ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان

اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان

فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق

كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى

المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد يقيد بالتحقيقية

اللبيد بجبنه عن التخييلية والمكنى عنها وانما سمى تحقيقية لتحقق معناها اى ما عنى بها واستعمل

هى فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة

حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل

الاعارة للمبالغة فى التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسى كقوله اى قول زهير بن ابى سلمى لدى اسد

شاك السلاح اى تام السلاح وكذا شاكه السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف

اى قذاف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف به باللحم ورمى به لضخامة جسامته وبناء لتمامه له لبد

[redacted] لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد

ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر محقق حسا وقوله اى والعقلى كقوله تعالى اهدنا الصراط

المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح

فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من اللباس من عند اصحابنا الحمل على

التخييل وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند

جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان صاحب الكشاف مصرح بانه استعارة

تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشى الانسان والتبس به

من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد به الضرر

الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية

كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها

لا استعارة غلط قال المختصر قال المط فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد

بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه

بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به نحو زيد اسد ورأيت زيدا

اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى

الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن

بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه

مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نم ان اسدا فى نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو

مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما فى رأيت اسدا يرمى بقرينة حمله على

زيد ولا دليل لهم على ان هذا على التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان

قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد كان وضعت اسدا على زيد

ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة

قلنا لا نم وجوب المصير الى ذلك فانما يحتاج اليه لو كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا
اعني الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي
ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد لانه لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني
انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد
فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في
مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ
على صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقولهم هو بحر على من سواهم وانه كثيرا ما يكون
بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا
اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه لكن اتي بوجه التشبيه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو
قوله ولاح من برج البدر بعدها بدت بها الكتان فهنا اشكال لان ترك المشبه لفظا
وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي
ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاح من قصور مثل برج البدر في
البعد فينبغي ما اذا وقع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظن ان مثل هذا من باب ×
التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا وفاحره كلام كما في قوله تعالى صم
بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا
الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان خيط
الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما
يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ
شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة
وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التقصي عن هذا الاشكال بان
الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع اللفظ له وعلامته ان يصح وضع معنى الحقيقي
موضعه ولا يفوت الى المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا
وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المومن والكافر
لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يابى عن انه قصد التشبيه لا
الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر
خلو عن النفع فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار

ذلك

ذلك فذهب كثير من الناس الى ان الاية من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد
هما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف وقيل عليها اى
الاستعارة مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا المشبه ولا الاعم منهما اختلفوا فى ان
الاستعارة مجاز لغوى او عقلى فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى
غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا فى قولنا رايت
اسدا يرمى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه اعنى الرجل الشجاع ولا للاعم من
المشبه والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما
وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله فى المشبه استعمالا فى غير ما وضع
له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح فى
انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من
المجاز فى شىء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجل
لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته
وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان حيوان
ناطق فليتامل فان ههنا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى توهموا انه مجاز باعتبار ذكر
العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشؤه
عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار
الخارج وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها اى الاستعارة مجاز
عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها
اى استعمال الاستعارة فى المشبه كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلا استعمالا
فيما وضعت له ولهذا قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك
لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر
استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه
ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه
جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة الشىء
حتى لا تقول جعلته اميرا الا وقد اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا
لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان

الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل
الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا اي ولان
اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في
قوله اي قول ابي الفضل بن عميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل على
من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس
اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي
شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص
عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب
معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان
كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة
في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس
المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو
الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك
الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك القوة وتلك
الجرأة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله
في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين
المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين
المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه
بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب
على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة
على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية
على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في
الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف

الظاهر

قوله وكذا مادر في البخل ... قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة

الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق وهو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايرا بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم وانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء ذلك كان الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سوا كان متعارفا او غيره وبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لابد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منهما قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمان فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاؤن الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا يظهر صحة كونه قسما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفأه اي قلبه فالباء في

قوله بها للتعدية والمعنى يتنادى عشرة من حد سيفه فقبلها على ارؤس الاقران خمس
سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب
فيهلكهم والمراد برؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة
والكثرة يستعار للاخرى كما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة
وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد
الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار
الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار امر خارج عن ذلك فهي
باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين
في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء
من معنى جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء
والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية
مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف
الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة
التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على
قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه وهو النفع اي لانتفاء
النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك
استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه
وكذلك اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء
واحد قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد
للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن
الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان
لان افعال الخصيبة اي الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم و
اشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له عن الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا
في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اقوى كان اولى بان يقال له حي هذا كلام الشيخ
عن الخلال الا ان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز
ولم يستعمل اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار
معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم

عليه ولعل العبارة غير واضحة مثل التي لم تنته هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماعهما في شيء

عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما

ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر

اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه

في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر

سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك

رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة

باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها

وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار

منه نحو قوله خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في

شعفة في غنيمة يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها

من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه

فاستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم

له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو

والجامع الداخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو

داخل فيهما اي في مفهومهما والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في

اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين

مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع

المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا

في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو والاستعارة المرسن للانف لا اشتباه

مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف

الكائن في طيران غير مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه

ههنا منظور فيه ثمة وهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر جعل استعارة ثم

قال بعضهم كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف في نحو ذلك

الا انه كره مخالفة السلف فانهم عدوه في الاستعارات وخلطوه بها فاعتذر

بكلامهم في الجملة ونبه على ذلك بان فيه استعارة غير مفيدة ووجه الشبه فيه بين

الاستعارة لما نقل فيه الاسم الجامع له كالمرسن والانف في المجانسة والمشابهة من

واحد بخلاف نحو البدر والنهار اذ لا تجانس بينهما اصلا فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت

الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في

غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في

مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء

من مجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا

في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون

امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في

احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان

الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة غير داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراءة للاسد

والاولى ان يمثل بالاستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزق بعضها

ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة

الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم

خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول

واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس

للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاع

لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع

الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلنا اما كلام الشيخ

ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لهذا الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له

واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد و

المجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين

انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع

هو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي وخاصية وهي الغريبة

التي لا يطلع عليها الا الخاصة وقد تقدم معناهما فتذكر والغرابة قد تكون في نفس

وجه الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك

يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى

ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه في الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك

الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس اراد بالزائر

نظ
قرر بلغ

نفسه بدلیل ما قبله عود تر فیما از ورحا بینی ابهما الروکذالک کل مخاطری شبه هیئة وقوع
العنان في موضع من قربوس السرج ممتدا الی جانبی فسم الفرس هیئة وقوع الثوب موضع من
رکبة المحتبی ممتدا الی جانبی ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان یجمع الرجل ظهره وساقیه بثوب
او عمره لوقوع العنان في قربوس السرج فجائت الاستعارة غریبة لغرابة الشبه فان قلت
هل یجوز ان یقال انه شبه هیئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الی جانبی الفم هیئة وقوع
الحبوة فی ظهر المحتبی ممتدا الی جانبی الساقین حتی یکون الظهر بمنزلة قربوس والرکبتان او
الساق بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذکرناه اولا لان الرکبتین المنضامتین شبه بالقربوس
والثوب في الرکبتین ما یلی الی العلو ثم یمتد منتقلا الی الظهر کما ان الطرف الذی یلی القربوس
من العنان علی من الذی یلی فی فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامیة کما في قوله
ولما قضینا من منی کل حاجة ومسح بالارکان من هو ماسح وشدت علی دهم المهاری رحالنا
ولم ینظر الغادی الذی هو رائح اخذنا باطراف الاحادیث بیننا وسالت باعناق المطی
الاباطح الدهم جمع الدهماء وهی السوداء والمهاری جمع مهریة وهی الناقة المنسوبة الی مهرة
ابن حیدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسیل الماء فیه دقاق الحصی ای لما فرغنا
عن اداء مناسک الحج ومسحنا ارکان البیت عند طواف الوداع وشددنا الرحال علی المطایا
وارتحلنا ولم ینظر السائرون في الغداة السائرین في الرواح للاستعجال اخذنا في الا
حادیث واخذت المطایا فی سرعة المضی استعار سیلان السیول الواقعة فی الاباطح
لسیر الابل سیرا حثیثا فی غایة السرعة المشتملة علی لین وسلاسة والشبه فیها ظاهر
عامی لکن قد تصرف بما افاده اللطیف والغرابة اذ اسند الفعل یعنی قوله سالت الی الا
باطح دون المطی او اعناقها حتی افاد انه امتلأت الاباطح من الابل کما في قوله تعم واشتعل
الراس شیبا وادخل الاعناق فی السیر لان السرعة والبطوء فی سیر الابل یظهران
غالبا فی الاعناق ویتبین امرهما فی الهوادی وسائر الاجزاء تستند الیها فی الحرکة وتتبعها
فی الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بین عدة استعارات لالحاق الشکل بالشکل کما فی قول
امرء القیس فقلت له لما تمطی بصلبه واردف اعجازا وناء بکلکل اراد وصف اللیل بالطول
فاستعار له صلبا یتمطی به اذ کان کل ذی صلب یزید شیئا فی طوله عند تمطیه وبالغ
بالغ فجعل له اعجازا یردف بعضها بعضا ثم اراد ان یصفه بالثقل علی قلب ساهره والشدة
والمشقة له فاستعار له کلکلا ینوء ای ینقل به والظاهر ان هذا من قبیل الاستعارة بالکنایة
کالید للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة ای المستعار منه والمستعار له والجامع ستة

قوله
ولم ینظر
الغادی ای النظر
اذا استعمل بالی سلة قصه
بمعنی الانتظار والغادی هو
السائر من الصباح
الی الظهر
والرائح
هو السائر
من الظهر الی المغرب
قوله سیرا حثیثا ای سریعا
حریصا قوله والشبه
فیها ظاهرها
فی جر
الشبه
قطع المسافة
لسرعة ولین
سلاسة قوله تتبعها
فی الهوادی الهواد
جمع هادیة
وهی
العنق یقال
اقبلت هوادی الخیل
اذا بدت اعناقها کما فی قوله

سو هو المرجل المراة جمیعا او البحیرة للراة خاصة ثم المفهوم من تعین الشائع ان تا ... اصلیة و فیه ... یقال ... نوه ... بعض ...

اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان والمستعار منه حسي والمستعار
له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت
في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف
بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا
حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار
له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك
الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عم والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل
ولد البقرة وهذا كما في الصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع الشكل والجميع
اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر وجماعة السكاكي من هذا
القسم قوله تعم واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب
الجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي
هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل
به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه
في المصرحة وزعم المصنف فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة
وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة
الانبساط مع تعذر تلافيه وهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي
عطف على اما حسي نحو وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان
الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخرى اي حصول امر
عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء
عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها
بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء
الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ
بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعارة له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا
هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار
لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد

بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل بأن الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي

وتلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي في ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذويب

وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى المستعار له زوال

ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون من اضافة الكلام غيرهما وذكر الشارح

العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الا

خراج نحو سلخت الشاة من الاهاب فالشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى

وغيرهما الى الاول واستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون فهو على قول غيرهما واما على

قال ما صح من جهة انها موضوعة لما يعقب الفاء معقولا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف

الامور والعادات فقد يطول الزمان في العادة في مثله يفتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون

بالعكس كما في صفة الابل فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول

الظلام لكن لعظم شان دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في

اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب

اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج

كما في اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع

فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه دخول الظلام كما لا يستقيم ان يقال

كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبته

دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ الاخراج

دون النزع انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا شك ان الشيء انما يكون بأنه اذا اشتمل على نوع

استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور

النهار لا عقيب زوال ضوء النهار قلنا مل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك

رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي

عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وفوعه ولانه في الحقيقة استعارتان

الجامع في احدهما عقلي وفي الاخرى حسي فيما تقدم فلا يكون نوعا اخر فضلا ولان

الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة اقسام تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في

باب التشبيه الاقسام الستة الا هو على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان

حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد

اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلنا اعتبر

التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما يجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون هو المستعار منه والرقاد تفسير الكلام وتخفيفا ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله ضربت عليهم الذلة والمسكنة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب القبة والخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه اما ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو الحسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم على الدوام والجامع الاحاطة واللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون القرينة اسناد الضرب اليها فتكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

فاصل

وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف وانما كان تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه وكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضها لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد [struck] بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة وكم ايضا ابهم قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق وهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير جامع لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار منه صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لا ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات ووجه تكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف.

قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق يعني تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة

فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل
يقول ان الدلالة لازم مطلق للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه فلا يكون استعارة قلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا
كان بين ذلك المعنى المجازي والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر
غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانها استعارة باعتبار قصد التشابه في
الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة لا يمتنع بعض التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسن
ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في
العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا
للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى
التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي
يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون
متروكا في الاستعارة على مذهبه ولكنها اصلية او تبعية غايته ما في الباب ان التشبيه في
التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ فهذا موجه على ان يكون الاستعارة بالكناية في
نفس المجرور ولا تناقض في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه
ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء
وكذا يجيء على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه به اعني العلة الغائية
وادعاه بقرينة اللام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية و
تبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية
والحاصل ان مقدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف والاستعارة مكنية والحرف
قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قلت في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم و

قوله باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم كما اشرنا في اول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في نفي العلاقة بل لا بد من تعيينها انها من اي نوع من انواعها

قوله كالمحبة والتبني اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو آل فرعون للالتقاط مستقلة عليه قوله اي يشبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه لا يقال هذا غير وجيه لاستلزامه التشبيه الجامع و لا تمام فيها لكون التشبيه للفاصل الملفق الجلي

اعني العلة الغائية وادعاه المشبه به

ويكون نطقت قرينة وافلاذ التشبيه متعلق معنى الحرب كالغلبة والظفر ونحوه وما اشبه
ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اى الفعل
وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال
والمفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري
بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد الهذم من الاسنة
القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة واراد بنقد الاسنة والدرع
للمبالغة كما جرى في القدة القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعنى
لهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة
كقول البحتري وافرى المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق افرى بكل
واحد من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم
فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اى الفاعل والمفعول والمجرور نحو
قرى حرب بعض الان احصاف الاعادى بالسيوف طعان واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول
الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان
المجرور اعنى الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة
لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة الاستعارة
وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت
زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار
آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار
له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع
اى تفريع كلام مما يلائم المستعار له او منه والمراد بالصفة الصفة المعنوية لا النعت النحوي
على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اى قول كثير غمر الرداء اذا تبسم
اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه
ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام
اعنى قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يعني
غلقت الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي
السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح ولان

قوله بالاخرى انه مكنية لا فيه بحث فان الاستعانة بالكناية

كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار
بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما ابطل طعم الجوع لانه يلائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيد
لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار
له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب
ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتهما بذلك الامر الحادث الذي استعير له
اللباس كانه قيل فاصابها بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها
في البلايا والشدائد كما يقولون فلان ذاق البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم
في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان
عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى
مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه
الاذاقة كذا في الكشاف وعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا بل استعارة
تخييلية والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم
الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة نحو قولك جاورنا اليوم بحرا زاخرا متلاطم
الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاك السلاح هذا تجريد لانه
وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع
الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى استعارة
الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى
على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي
تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر علو
ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في
السماء فلولا انه قصد الى تناسي التشبيه والاصرار على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من
حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على
علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من
الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه
وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب

النهي عنه فان مدار التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومدار النهي عنه
اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام فقال
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل
في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات
والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه
وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه
وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه
والاعتراف بالاصل يتوغلون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول ابي عباس ابن
احنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وبحث تقدم
الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله
واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي منها
ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء
الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي
شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما
يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه
اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين
عن امرين او امور بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق على
الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى وفي كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه توقف
في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على
ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه
الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا اي المجاز المركب
يسمى التمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه
وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على
سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل وههنا بحث في ان المجاز المركب

قوله هي الشمس مسكنها فان قلت الاستشهاد ذكره في البيت ...

تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا ويؤخر اخرى يلي تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى القدام وخطوة الى الخلف ...

كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها
بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد
قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي
مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن و
التحسر فقصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكره عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله
اي استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا
في معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة
لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو غير
المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب
ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو
اللفظ الذي هو للمشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا و
افرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول
له الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم
من ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل واشارة اليه وقد يكون
المثل ما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة اذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشأن وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة و
كقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان في
مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في
تعيين المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ويحصل في ذلك مرجع الى ثلاثة اقوال الاول
ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي ويجيء بيانهما والثالث ما ذكره المصنف و
ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليحيط
بالاستعارة بجميع اقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في
النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه
ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت
ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على

قوله فقصر المجاز المركب في الاستعارة ما ذكر عدول عن الصواب اعني القصر مستفاد من تعريف المبتدا باللام في قوله واما المجاز المركب

قوله بالصيف ضيعت اللبن الباء في بالصيف بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد قال اللطايف ويروى في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفي مفعول بعاية

ذلك -

ذلك التشبيه المضمر في النفس بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر
متحقق حسا أو عقلا يجري عليه اسم ذلك الأمر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
أو مكنيا عنها أما الكناية فلأنه لم يصرح به بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة
فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية
لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه في وجه الشبه ليخيل
أنه من جنس المشبه به ثم ذلك الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين أحدهما ما لا
يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فأشار إلى
الأول بقوله كما في قول أبي ذؤيب الهذلي وإذا المنية أنشبت أي علقت أظفارها ألفيت كل
تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني إذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت
عنده الحيل روي أنه هلك لأبي ذؤيب في عام واحد خمس بنين كانوا فيمن هاجروا إلى مصر
فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله أودى بني وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا
تقلع وحكي أن حسن بن علي دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وأنشد وتجلدي
للشامتين أريهم أني لريب الدهر لا أتضعضع فأجابه الحسن عنه على الفور وقال وإذا المنية
أنشبت أظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير
تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا إبقاء على ذي فضيلة فأثبت لها أي للمنية الأظفار التي
لا يكمل ذلك الاغتيال فيه أي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية
بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية وأشار إلى الثاني بقوله
وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية أنطق شبه الحال بإنسان
متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فأثبت لها أي للحال اللسان
الذي به قوامها أي قوام الدلالة في الإنسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره
المص كل من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز
لغوي وإنما المجاز هو إثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كإثبات الإنبات للربيع على ما
سبق في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية أمران معنويان هما فعلان للمتكلم و
متلازمان في الكلام لا يتحقق أحدهما بدون الآخر لأن التخييلية يجب أن يكون قرينة للمكنية
البتة والمكنية يجب أن يكون قرينتها التخييلية البتة فإن قلت فماذا يكون يقول المص في مثل قولنا
أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا قلت له أن يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام
أنه ترشيح للتشبيه كما يسمى أطولكن في قوله أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا ترشيحا للمجاز

قوله
بعد
ايراد قوله
انياب المنية الشبيهة
بالسبع

اليد المستعملة في النعمة فان قلت مما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند
له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية فكان استنباطا منه فما تفسيرها الصحيح
قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه
لازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنها لم يصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصر على ذكر لازمه
لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد
بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار
البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا
بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو
صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد
استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر
ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء
الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة با
الكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها
على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية وذلك
انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على ضربين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر
محقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم
عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم
كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال
يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت شيء
مثل اليد للشمال كما يقول رايت رجلا مثل الاسد فانما تبين في تلك التشبيه في هذا بعد ان
تخبر طريقه فتقول اذا اصبحت الشمال وهي في قوة تاثيرها في الغداة شبيها بالمالك في تصرفه
الشيء بيده فيجد التشبيه المنتزع لا يلقاك من المستعار بنفسه بل مما يضاف اليه الا ترى انك تجعل
الشمال كمثل ذي اليد من الاحياء فيجعل المستعار له غلو الشمال مثلا اذا شيء وجعلك
يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه

قوله
اى سلا من
السلو وهو زوال العشق
والحزن قوله ولا
حاجة اليه
لتحقق ان بقا
امتنع باطله عنده

سع انه لم ينقل عن شئ الى شئ اذ لبس المعنى على انه مشبه شبابا لبدء انما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا فى قول زهير صحا اى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه فقيل هو على القلب اى اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرى افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية وقد نبهها على انه من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت الابتداء اى لا لان ما كان يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته فشبه زهير فى نفسه الصبى من جهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اى من تلك الجهة الوطر فاهملت آلتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعنى بعد ان الشبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح لا من الصباء بفتح الصاد يقال صبى صباء مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان او اشار الى تحقيقية بقوله ويحتمل انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التى قلما تتاخذ فى اتباع الغى الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعنى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغى ولما كان كلام صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف فى عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل فى الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما على قول الآخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى

حاجته
اليه بطريق
الوجوب لجواز ان
يراد بالاقتصار معناه المجازى
وهو مطلق الامتناع
قوله لذا
فى
الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد

قوله وقوع

فجعل غير الاسد اسدا فان اللفظ مستعملة فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز
عنها فانها اي بما وضع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له
بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا
وغير متعارف فيخرج بقولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة فلا بد من التقييد
بقولنا من غير تاويل وهذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته
قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليخرج به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين لا في انها حقيقة بل مجاز لغوي لبناء
دعوى ان اللفظ المستعار موضوع للمشبه على ضرب من التاويل والظاهر انه قوله على
اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليخرج به عن الاستعارة وليس
بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له للاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في المجاز ولو ابدل الوضع
بالتحقيق فقوله على اصح القولين لو كان متعلقا بقوله من غير تاويل قلنا اصل قولنا وجدان
متعلق بقوله ليخرج به عن الاستعارة ومن ثم يكون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي
بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباقي قوله بالتحقيق متعلق بالغير واللام
في الغير للعهد اي المستعملة في غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا
بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير
معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في
اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح ودل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له
بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح
واتى السكاكي بقيد التحقيق لقيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف
المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا
بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة
في غير ما وضعت له وهذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز
عن ان لا يخرج الاستعارة ... احتراز عن خروج الاستعارة ...
يجب ان يكون ... قوله ... استعمالا في الغير بالنسبة الى
نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها

قوله ومن ثم يكون الكلام قلقا اي مضطربا جدا لاضطراب ... الفصل بين المتعلق وهو قوله ... بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل انه متعلق ... الكلام دون ... اي احتراز ... لئلا يخرج ... الفاضل المحقق الباذل ... الجلبي

قوله
لفظ الغايط اه
الغايط في الاصل المطمئن من
الارض الواسع والجمع
غوط و
اغواط
وغيطان
وكان الرجل منهم
اذا اراد ان يقضي حاجته

كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغايط في فضلة الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ
الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في
الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلابد ههنا من حذف مضاف
اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق وكذلك رد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق
منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه فلا تعين الوضع بتعيين اللفظ بازائه ليدل
بنفسه وقال العولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد
على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في
تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق الكلمة الا ان يراد زيادة الايضاح
لانهم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح والجواب انا لا نم
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح
للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى
بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك
فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو
لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسدية والا لا ينتفي الادعا
المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان
التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه
نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف
الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع
له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الموضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص
باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا
في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له لا اشتمال
فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازيتها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما
على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما قيل من ان هذا القيد مراد في
تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير
مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما قيل ان تعريف الوضع
بلام العهد اعني عن هذا القيد لانا نقول المعهود وهو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما
هي موضوعة له بل تلك الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم
ايضا

انتهى قيد الموضوع في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي به يقع التخاطب ولا نعني
بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في
تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ
لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف في جميع المنطقيين من تعريفات الكليات
الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد
ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى هيهنا ان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر اخر لا بيتان ان تعليق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثية كما في قولنا كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقول ان الجواد لا يخيب سائله اي
من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله
اياها في الدعاء ليست من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان
الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا
الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو عذر عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز
لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال
المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له
بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون
المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا
على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة
على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس
مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا
قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة
الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف
الاستعارة بان يذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك
مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا
انه من جنس الاسد فتثبت له ما يختص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها
وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يختص المشبه به اعني السبع وهو الا
ظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معها اي فكذلك ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية

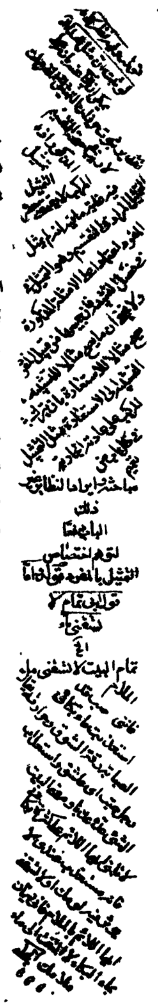
الجوابية تعليق الحكم بالوصف اى ارادة قيد الحيثية في تعاد الامور التي تختلف المنا ينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجري في

سلم ان المخاطب يريد الشيء فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له للفاضل الچلبي

معرض المستعار منه فلا ينقاد وثالثها انه لا بد من احدهما اما اللفظ او الاخر بقرينة السبب او ينبغي المشبه
به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويبقى اسم المشبه به مستعارا او يبقى المشبه
به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك
والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التخييلية كان مشعرا بان
المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينادي على خلاف ذلك ففي الجملة قد وقع منه على القوم
خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها
والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به
وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان
المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها
المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير ومثل التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه
المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية
مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة
اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة
التي هي من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة
التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون استعارة
مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وتمام ذلك
قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي
قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن
الفائدة ومتضمن لها والمفيدة قسمان استعارة وغير استعارة فظاهر ان المجاز اللغوي
والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
لم فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه احدها الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب
ايضا نحو كلمة الشهادة ثم حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه
نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح اهل العربية فلا يصح في التعريف من غير
قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد وسلمنا ذلك لكنا

الثاني الآن يراد
هذا الوصف عن
البيان فكلما قال السكاكي
لفظ الصورة ليبين
الصورة
الاخرى فيكون اللام

نقول بعدما اريد الكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب لا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عده من الحقيقة مثل قولك اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد وهو مجازي مفرد انه بل في نفس الكلام حيث يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالمشبه لا يخرجها عن ان يكون كلمة الاستعارة فههنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعمل فيه هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه هو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم ومن تمام الحكم التشبيه بالنافذ ففرح بالتشبيه يكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم



السكاكى انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعارة فى شئ وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغى له ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بقرار مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اى فى تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا يدعوا اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا فى غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو على فى الشفا ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهى التى تسمى المتخيلة ... التركيب والتفصيل بين الصور والمعانى الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسير غيره لها اى غير السكاكى للتخييلية بجعل الشى للشى كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية وعند السكاكى يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية وتخييلية واستعمالا للفظ فى غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة فى معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فى ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لانه انما يتحقق معنى الاستعارة فى التخييلية على تفسير السكاكى دون المصنف لان الاستعارة فى شئ تقتضى تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بجعل الشئ للشئ من غير توهم تشبيهه بمعناه الحقيقى لما سبق من تفسير الاستعارة وان [illegible] التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوى لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو غير الاستعارة التى هى من اقسام المجاز اللغوى فهو غير الاستعارة التخييلية ويتحقق معنى الاستعارة فى التخييلية انه استعير للمنية ما يلائمها وهو الاظفار والنزاع فى ان لفظ الاظفار مستعمل فى معناه الحقيقى ليكون حقيقة لغوية او فى غيره معنى على الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا ومنها من الاستعارة التصريحية كما هو

قوله او قد يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه ان الملام تسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا فى الايضاح ...

... حاصل الجواب اختيار الشق الثانى ومنع ... النزاع لفظيا ...

مذهب السكاكي فظاهر هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية
من المجاز اللغوي على غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه وينقض ما ذكره
السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في
التخييلية من اثبات صورة وهمية مثله في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات
بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع الذي هو
المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص
المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة
بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا امر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة
والربح فيهما استعارة تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت
له ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح
يعبر بلفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ
الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح اذ في كل منهما اثبات بعض لوازم
المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح
يعبر بلفظة المشبه به وقوله ان التعبير عن المشبه في التخييلية هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة
بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ليس بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي
هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب
اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر
تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المص مطالبة
بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في
التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته
للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو
الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية
فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح

قوله وجوابه ان الامر ... هذا الكلام ... ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية ... فان قرنت بالمشبه لكن ... بالمشبه بعينه السكاكي فلا يليق الاحتياج الى التوهم ... بالمشبه ان كان المشبه به لكن انما ... كان له في مذهب ليه للفاضل الچلبي

خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين القيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف
والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى بادنه ان الاستعارة فانه يريد انه
وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها
هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي
هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع
فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان خواص المشبه به في المشبه لا يكون الا
بالاستعارة ورد ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في
الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية
هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف
الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق
واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه
المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى
اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قيل انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به
التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار
له من جنس المستعار منه وان كان ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر
المشبه باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل
في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه به فكما ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب
تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض من ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة
عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع
بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع
قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه
ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا
الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا
يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى تدخل
في تعريف المجاز وتخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من
جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة

قوله
ولا اعترافا
بحقيقة الشيء اكمل اعترافا
مفعول محذوف اي كائن
اعترافا وقوله اكمل
مفعول ثان
لقوله
بعد قوله مرادفا للفظ
السبع
فيه بحث لان
المنية اسم للفرد الغير
المتعارف لذلك صح معنى
الادخال في السبع
الماهية
المطلقة
لهما كرو في ...
فكيف يجتمع ...
ارتكاب ذلك التاويل
اللهم الا ان
يراد
بالترادف التصادق
قوله ثم نذهب على سبيل التخييل
التخييل الايقاع في الخيال
لا على سبيل
التحقيق
فتأمل

بل كان

بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل بل لم يصرح باستعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون لاستعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له بل في اصطلاح التحقيقية فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعاء الغير المتعارف لان الادعاء انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب ما ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق حيث جعلها وبحر لا نم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال في ما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له كما في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهمه وفيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق السكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء لانها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي واراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان الاستعارة بالكناية عن السبع والحال ان المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال لنا لو جاز ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حالكونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فتوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وبندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها مكنيا

قوله فيه ما لنحو وجهه على ما نقلنا عنه
يعني وجه انما ذكر على تقدير تسليم الاضافة لا عدم كون المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يتوهم
لو هو مجاز اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز وهذا تبيين بيلا الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة اذ كذلك يجب ان يكون مجازا
وذلك لان مراد الشارح التعبير المجاز اذ يخرج كونه لا يصدق عليه
وهذا الكلام حق لا مرية فيه

الحقيقية

اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة
الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة
وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
وهكذا في قولهم نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات
الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس
في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة
بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة اللام التعليل اليه قرينة وكذا
في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل النخل استعارة بالكناية عن الظروف
والامكنة واستعمال في قرينة الدالة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة
التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة
بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما
اختاره السكاكي بانه ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان
يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند
السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسر
بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا
عقلا بل يكون صورة وهمية محضة فاذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكني
عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية
ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية
باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها
مجازا فتكون التبعية كنطقت الحال مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي
من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان
يجعل نطقت في نحو قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل التزم تقديره بالاستعارة والاستعارة
في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة

قوله وبالجملة ما جعله القوم قرينة الى قوله [illegible] لان هذا الاتفاق [illegible] مثل في
قوله [illegible] السكاكي [illegible] لان القرينة هنا استعمالها [illegible] عليه وكذا في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا [illegible] هنا قياسه [illegible] قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيه لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيات الثلث المذكورة يجعل الالتقاط استعارة بالكناية عن الموجود يجعل [illegible] قرينة [illegible] ويجعل المراد [illegible] استعارة بالكناية عن [illegible] [illegible] قرينة [illegible] بحث لان مدلول [illegible] الالتقاط [illegible] المأخوذ من حيث النسبة [illegible] حقيقة في بحث الاستعارة التبعية [illegible]

بل انما يكون كافية اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيقه هذين الامرين ممنوع ثم قوله لا ينبغي ان يلتفت اليه وفي ذكر بعض من لم يحط اقدامه عن غيره هذا القول جوابا من اعتراض المص انا لا نم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها عن التخييلية انها مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهم المص فاذا قلنا نطق لسان الحال و اردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة للحال فهنا استعارة مكني عنها وتخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها قسم من اقسام المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر في مبادي نظره فان قلت ان اراد باتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا من محقق عقلا لا وهما فيكون الاستعارة بالكناية مستتبعة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي قد توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التخييلية والتبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تفسير المص مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لامتناع انفكاك التخييلية عندهم عن المكني عنها كيد الشمال واظفار المنية

فصل في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة التحقيقية و

والتمثيل على سبيل الاستعارة رعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا
للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك كما سبق في باب التشبيه
وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي و
بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا ان نحو
رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة ونحو ذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من
الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على
كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقول الطائي في تشبيه جسد عليل بالسلك فقاعدة
التشبيه نقصان ما يحكي ومن رعاية شرائط حسن كل منهما ان يكون مطابقة غير معتبرة
مصحفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فهذا خطأ لان الترشيح من احسن انواع الاستعا
رة ثم الاستعارة المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي لان شرط حسنه
ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه بين ما به المشابهة بين الطرفين جليا
بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال
الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا
روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كالوشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن
يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة
لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي
الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل
جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل و
الكاف مفعول ثان لتجدون وليس مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل
المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا
اي بمعنى ان كل ما تتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما
يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا
فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كما لو قلت ابن المدكوريني ويتصل به اي بما ذكرنا
من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه
بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعا
رة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت
في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني وقعت في ظلمة والاستعارة المكني عنها

قوله وان لا يشم رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن القلة لانه لو اعلم بان يبقى مثلا المشبه المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين بقوله من الفجر او بان يذكر وجه الشبه كما في رايت اسدا في الشجاعة لم يكن هناك استعارة بل تشبيه مثال للتحقيقية ومثال اشمام رائحة التمثيل التشبيه قوله قد نرى انه على خط القمر فان نحو ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج عن باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بانه مشبها به بل ... الاشعار بذلك

كما في التحقيقية ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها
بحسن المكني عنها اذ لا لها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المص وليس لها في نفسها
تشبيه لانها حقيقة فاعتبر حسنها تابعا لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب
كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما
يحسن الحسن البليغ اذا كانت غير تابعة لها . ولهذا استهجن ما الملام ولقائل ان يقول
لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية
جهات حسن التشبيه فيه كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به لنقلها عن اعرابها الاصلي الى
غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهما نا
فانه في الحذف كالنصب في القرية والوضع في ربك لانه قد نقل عن محله الاعلى لمضاف واما
في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله
حقيقي والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على الثاني اقتداء
بالسلف واحتذاء بالصنع التسامح عن ترك عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار
فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان
وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعراب حكم اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ
فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء
اي جاء امر ربك لاستحالة المجيء على الرب وفي اسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية
وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف
بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف
لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا
ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل
الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك الجر والقرية هو الجر فتغير في الاول
الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي في مثله هو
النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء
مثله لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
احدهما ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد
ملزوم والاخ لازم لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد

بحسن الحسن البليغ ... دون البليغ ... الا انه يحسن ... الحسن البليغ اذا لم يكونا تابعة للمكنية كان ... التشبيه ... في التحقيقية ... ذكره ... عبارة المفتاح ... حيث ... الاصلي في الكلام ... هو الجر ... في القرية ... المراد ان الرفع ... بمنزلة المعنى المجازي ... المعنى اللغوي ... بمنزلة المعنى الحقيقي ... يدل على ... كلام ... الشارح

ع

لو كان له اخ
او

اى لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ينبغى ان يكون لمثل الله مثل والمراد بنفى
مثله نفيه اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثانى ما ذكره
صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه
عن ذاته فسلكوا طريق الكناية وقصدوا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعما يكون
على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون
ايفاعه وبلوغه فلا فرق بين قوله ليس كالله شئ وليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من
فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته ونحو قوله
تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها
وقعت عبارة عن الجواد ولا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك
يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان والزيادة لا توجب تغير حكم الاعراب كما
فى قوله تعالى او كصيب من السماء اى كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله اى فبرحمة
فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى المجاز الاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه
اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان من تغير الاعراب والمعنى الى ما
يخالف الغير راسا كنقصان الاهل والامر فيما مر لا كنقصان منطلق الثانى فى قولنا زيد منطلق
وعمرو ونقصان مثل ذوى من قوله او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان
فى من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ
فى غير ما وضع له فى هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل
لعلاقة كونها محلا كما وقع فى بعض كتب الاصول فهو لا يكون فى شئ من هذا النوع من
المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل
الثانى يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة
عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالف الغير بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة من الله
وما يغير الاعراب فقط نحو سرت فى يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام
للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالف الغير بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى
عند الاستعمال فى غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة
النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه نحو سرت يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما
اشبه ذلك قال صاحب المفتاح ورأى فى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به
لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا

قوله
ايفعت لداته
ذلك عناه الايفاع
.. ارتفع من الارض وايفع
الغلام ارتفع فهو
يافع ولا يقال
موفع
د هو من لو اكرد للات
الرجل
اترابه اى
اى اتراثه فى السن جمع
لدة والهاء عوض عن الواو
الذاهبة من اوله
من الولادة
وهما
لدات ونقل يجمع على لدون
و
الاتراب
جمع ترب بكسرة
التاء المثناة من فوق وقد اى
الى معناه فى كلمة
لذلك
ليستعمل الخ فان قلت كيف يستعمل
هذا
اعنى ليس كمثله
شئ فيمن له مثل وهو مسوق
لنفى المثل قلت
معنى كلام
فيمن تيسير له مثل ومثله
سيبويه
له مثل ذلك
على ان استعماله لنفى المثل
ادعاء لا ينافى
تبويبه
حلبه

مرتبه

له لكن التعويل في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده عن المجاز عدم اطلاق لفظ
المجاز فلا نزاع له في ذلك سواء كان على المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام
المجاز اللغوي المقابل للحقيقة بتفسير بعينها وله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على
وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه كما في التعريف
الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له وضعا لملاحظة بين
الاول والثاني وظاهر انه لا يتناول هذا النوع وغيره فغناه انه يطلق عليهما كالاستثناء
متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا ما ينفرد به واما علم الكناية في اللغة مصدر قولك
كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما
معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم
ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه الثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله
الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ
طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد
ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول
النجاد مع طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح ان يراد فيه المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا
رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة معاندة
عن ارادة المعنى الحقيقي فانه لو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا
معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة مانعة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند
لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في
المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول
نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما يخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان
الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح
بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها
وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة و
الكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول
المص تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل

قوله
اعني ذكر اللازم
آه لا انسب الى ما قبله
المصنف هذا هو المعنى ذكر
الملزوم وارادة اللازم
وما ذكره انما
يوافق
اصل السكاكي
قوله وارادة المعنى جائزة
لا واجبة المراد
بجواز
ارادة المعنى الحقيقي هو ان
الكناية
من حيث انها
كناية لا ينافي ذلك
كما ان المجاز ينافيه لكن قد
يمتنع ذلك في الكناية
بواسطة خصوص
المادة
كما في الرحمن على العرش استوى
وقد ذكرناه
في شرح المفتاح
الكلام لا يطلع مقتضى فليتنظر
فيه قوله لان
الكناية
كثيرا ما يخلو آه واما ما ذكر
في التلويح
من انه لابد في
الكناية من ان يقصد
تصوير المعنى الاصلي في ذهن
السامع لينتقل عنه
الى المكنى
عنه فيكون الموضوع مقصودا
في الكناية
من حيث التصوير
دون التصديق فليتفق
الا انه في المجاز ايضا موضوع مقصود
المعنى الحقيقي ليفهم
المعنى المجازي
المشتمل على المناسبة المعتبرة للاستعمال فيه
دون الموضوع له
مقصود في الكناية
بمعنى المجاز ايضا
انتهى

ارادة

وارادة الملزوم تبع كما نفهم عن قولنا زيد مع عمرو ولهذا ابى جاء فلان مع الامير ولايق
جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى بقرينة ما سبق
من التعريف وانما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من
جهة ارادة المعنى مع جوازه ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني با
للفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه ثم فرق
اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في
المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن
الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم
يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من
الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما
فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن
المجاز ايض كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم
كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايض معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع
الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف
للملزوم صح على مساواة اللازم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح
بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان الملزوم بين الطرفين من خواص
الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليها بل الجواب ان مراده
باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا
جوز كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين
ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز
قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي
الكناية ثلثة اقسام الاولى والقسم الاولى والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية
يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي فمن الاولى ما هي معنى
واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر
تلك الصفة ليتوسل بها الى ذلك اي ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض
مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغا
مع

معنى كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع معان وهو أن يؤخذ صفة فتضم إلى لازم
آخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه كقولنا كناية عن الإنسان حي
مستوي القامة عريض الأظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما أي شرط هاتين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام إلى الخاص وجعل السكاكي الأولى أعني ما هو
معنى واحد قريبة والثانية أعني ما هو مجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر أنه
فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة
لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة
لظهور أنه ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الأظفار إلى شيء ثم منه إلى الإنسان و
الجواب أن القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
إلى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي في الاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من أقسام
الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والشجاعة والكرم وطول القامة ونحو ذلك
وهي ضربان قريبة وبعيدة فإنه إن لم يكن الانتقال من الكناية إلى المطلوب بواسطة فقريبة و
القريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل
نجاده وطويل النجاد ثم أشار إلى الفرق بين الكنايتين أعني قولنا طويل نجاده بقوله وطويل
والأولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير
الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه فتشتمل على نوع تصريح بثبوت
الطول له والدليل على هذا أنك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان
طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بإفراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة إلى الظاهر
وفي الإضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث
وتجمع وتثنى الصفة لكونها مسندة إلى ضمير الموصوف وإنما جاز إسناد الصفة إلى السبب
مع أنها في المعنى عبارة عن السبب أعني المضاف إليه لكونها جارية على الموصوف في اللفظ
خبرا أو حالا أو نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو
زيد حسن الوجه فإنه يتضمن الحسن بحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أي شيخ
وكثير الإخوان أي منعم بهم بخلاف نحو زيد أحمر فرسه أو أسود ثوبه فإنه يقبح فيه الإضافة
وكذا يقبح هند قائمة الغلام فإن قلنا إذا أسند الصفة إلى ضمير الموصوف فلم زعمت أنها
كناية مشوبة وهلا كانت تصريحا كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود
من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على إشارة إلى ذكر أحد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة

قوله
معنى
الحضير إليه
الحلاق المسبب على الثبات
والسبب في النهاد
ليس العطف
المتبادر
بل المراد من المسبب
المتعلق بالفتح بالسبب
المتعلق بالكسر
يقال هذا
سبب
من ذا الذي
متعلق به تعلق نحو

قوله
وعظم الراس
بالافراط آه انما قال بالافراط
لان عظم الراس
استوائه
ما لم يقو
دليل
على علو الهمة وحسن
الفهم ولذا وصفت بعض [illegible]
النبي صلى الله عليه وآله
بانه كان عظيم
الهامة
قوله والجواب انه لا امتناع
رده
جمال الدين
في شرح الايضاح بان
القريب والبعيد بالنسبة الى المطـ
والواسطة ليست بمطـ
والا كانت
كثرة
الرماد كناية قريبة عن كثرة
احراق
الحطب [illegible]
قوله والجواب ان كون الشيء
مطلوبا وغير مطلوب انما هو
بالنسبة الى قصد المتكلم
فيجوز ان يكون
قصد
[illegible]
[illegible]

مشوبة بشيء من التشبيه ولذلك المقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه باعتبار الضمير العائد الى
المستتر انما هو بمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على
واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله
عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على البلاهة وهو ملزوم
لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل واحد وليس ينتقل
منه الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن في بادي النظر و
هذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن
هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل
منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب
وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك حيثما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه
صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون هو ما
كناية عنه هذا كله اذا لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها
بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق
الحطب تحت القدر ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي
قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان يحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب
بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة
بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا حصر ههنا كقوله اي كقول زياد الاعجم ان السماحة و
المروة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه
بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور عطف على ان يقول اي وبمثل القول او منصوب
معطوف على مفعول ان يقول او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة
على هذا المعنى كالاضافة اليه والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج
او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان تخصيص
الصفة بالموصوف مصرح في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف
او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير في قولنا طويل

بنجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وجزه كذا في المفتاح و
يعرف ان ليس المراد بالاختصاص هنا ما هو حصر فيرد النقض التصريح باختصاصها الى الكناية بان
جعلها اي جعل تلك الصفة في قبته بينهما على اي محلها وقبته وهي تكون فوق الخيمة يتخذها
الرؤساء مصر وقبة على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجود لوي وقايع الدنيا
كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له
ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن
ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه
والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على ان البرد والثوب له ضمير الموصوف
كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان نسبة طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو
قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضميره يكون الكناية تلك تصريحا باثبات طول
القامة وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت
المجد للثوبين فضلا عن التصريح به لذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا
باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير ومثل هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت هنا قسم
رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا كثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن
نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة
وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته لتفيد اثباتها
له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير
كما يقول في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي
صفة الاسلام عن مؤذي وهو غير مذكور في هذا الكلام وكما تقول في عرض من شرب الخمر
ويعتقد حلها وانت تؤذيه تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له ثم
قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها
عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما
للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض
وعرض اي عن جانب في ناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء
واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وما شاكلها

ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل نوع اعم وفيه نظر والمناسب ان للعرضية التعريض كالكناية
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض
يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد به جانبا
اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر
الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء اخر لم تذكره كما يقول المحتاج
للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل به على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على
جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ
الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ
المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة
ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية
كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح
لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء اللزوم
كعريض القفاء وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه
الاراءة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت
المجد القى رحله في ال طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون
مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه ولا تريد المخاطب وان اردتهما
اي المخاطب وانسانا اخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا
والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في
الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا
ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد
يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة
معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من
جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم
الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الاخرى فانها تشبه الكناية من جهة استعمال
اللفظ فيما هو موضوع له مع ارادة غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم
وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا وفيه نظر لان هذا

قوله وفيه نظر وجه ما سبق منه ان العموم

لا ينافي الاختصاص [illegible]

من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط

وكتبها ما هو التلويح [illegible]

في الشرح عن ابن يعقوب الجرجاني

اي ستريه وتظهره [illegible]

مذهب لمن يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة
من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما
صرح به المصنف والذي ذكره السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذ يغني مشعر بكلام دال على معنى يقصد
به المخاطب بسبب الابتداء ويلزم منه انه يقصد بالتسفيه كل من صدر عنه الابتداء فان
استعمل واريد به قصد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اريد به قصد غير
المخاطب بسبب الابتداء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الابتداء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
والله اعلم فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال
فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم من اللازم وهو ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا
ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان
المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها
ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيد
الاثبات للمعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد
سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة
هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا
كثير الرماد ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تأكيد الاثبات
كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه
ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيد
قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة
الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك فليس المراد ان ليس شيء
من الصور يفيد تحقق ذلك في قولنا رأيت اسدا او التشبيه في قولنا رجلا كالاسد واما التشبيه في
قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد وزائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى
ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف على معنى كلام الشيخ اذ شيء من هذه العبارات لا يوجب ان
يحصل لمعنى الواضع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في
الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان تجد

قوله على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لكثرة مبالغة فابلغ من البلاغة وكذا مبني على ما نقل عن المبرد والاخفش من جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كافعل واستفعل ونحوها قياسا والشيخ في امثال هذه المواضع تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة

ويفيد

لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي
وقد تبين ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل من قولنا رأيت اسدا
على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق اللفظ وفي
الثاني من طريق المعنى قلنا لا نعني بحال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا نعني معنى كثرة
القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا نعني معنى مساواة الاسد بان تدل عليه بان
تجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من
عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر هذا اخر كلامنا في علم البيان والله المشكور على نواله
وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبي واله والحمد لله رب العالمين **الفن الثالث**
علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب
في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه
انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير
فقوله بعد متعلق بتحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها
الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا
سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان وفي اللغة والصرف والنحو ومع
يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه
ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين
المعنى بحسب الاصالة والعراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي
اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ
توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى
الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين
في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة
وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب
والسلب وتقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من

قوله اي يتصور معانيه اه هذا زبدة العلم الذي دون ما يتناول غير الحاصل من المبادي حتى يعلم به التصديق و احسن مما ذكر من انه يعلم بالوجوه الطرق فالمعنى يعرف به طرق تحسين فان من علم هذا الفن ومارسه اقتدر على ايراد الصنايع البديعية المذكورة في تركيب عند الايراد للفاضل المحقق چلپي

الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم
رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى
الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع
بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه
اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على
قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف
لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في
الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر
وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر
والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو
فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا
زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص
بانه من اقسام الطباق وليس قسيما من المعنوي براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في
مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب
الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل
في ليلة الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة
والقصد من الاول الى القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ
من الوضوح حيث يستغني عن البيان ولا ينبغي لاحد ان يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض
فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر
هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي
بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل
السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة
لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم
الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم

قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب معناه ان لا تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده يثيبهم على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتماد والتصريح

قوله تردى ثياب الموت البيت تردى جعلها رداء لنفسه السندس مارق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس لان القوافي مرفوعة

[illegible]

يستلزم الاحراق النار المضاد للاغراق والثانى الجمع بين المعنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبى يا سلم من رجل ضحك المشيب براسه اى ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء و ظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذى يكون معناه الحقيقى مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثانى ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق ما يختص باسم المقابلة التى جعلها السكاكى وغيره قسما براسه من المحسنات المعنوية وهى ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اى بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعانى المتوافقة على الترتيب فيدخل فى الطباق لانه يكون جمعا بين معنيين متقابلين فى الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجئ من الامثلة ثم يختص باسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذى وقع عليه مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اى قول ابى دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب وفى مقابلة الاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل فى الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اى عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء وفى هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تركب من الطباق وقد تركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكى فى تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هى ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اى فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرط ثمة اى فيما بين الضدين والاضداد ضده اى ضد ذلك الامر كهاتين الاثنين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اى ضد التيسير وهو

قوله
ومقابلة
الاربعة بالاربعة
فيه بحث واشرنا فى الا
قسم الرابع لان لفظة فسنيسره
تكررت فى الايتين فلم
يختلف فما تمت
مقابلة
الاربعة بالاربعة وحينئذ
يلون
فسنيسره
فى معنى فسنعسره لانه
اذا تيسر عسيره كان معسرا
لكن ذلك غير صريح و
اما المقابلة
الواقعة
بين نفس اليسرى والعسرى
فيقدح
فيه ما سينقله
من لا يفتح هذا وقد
ذكرا الواحدى من مقابلة
الخمسة بالخمسة قول المتنبى

التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضداد هذه اى اضداد تلك المذكورات
وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا
والاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اى من المعنوى مراعاة النظير وتسمى التناسب
والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان
يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين
نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اى قول البحترى في صفة
الابل كالقسى المعطفات اى المنحنيات من عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية
اى منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة
كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسمعيلى الوعد شعيبى التوفيق يوسفى العفو
محمدى الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه فى الندى من الخبر المأثور
منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين
الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل
والحيا والبحر وكف تميم مع ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذ جعل الرواية
لاصاغر عن الاكابر كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على
ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير ما يسميه
بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى والتناسب قد
يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف
يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشئ يكون
خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت
العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بالتأمل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه
حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه غلبه ووجب ان يوصف بالحكيم على سبيل
الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشئ فى محله اى ان تغفر لهم مع
استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى
بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم اى يظهر
من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان لله تعالى فيما

قوله
اسمعيلى الوعد
الخ فى بعض النسخ
يوسفى العفو بدل الحلم
روى عن ابن عباس رضى الله عنه
ان اسمعيل عليه السلام وعد
صاحبا له ان ينتظره
فى مكان
فانتظره سنة ووعد ابيه ابرهيم
عليه السلام
بالذبح بالصبر
على الذبح ووفاء بذلك
وهذا معروف وخص شعيبا عليه السلام
بالتوفيق لقوله تعالى حكاية
عنه وما توفيقى
الا بالله
واما حديث خلق نبينا محمد صلى
الله
عليه السلام
فحسبك ميرقه لقوله تعالى
انك لعلى خلق عظيم وفى شرح
العلامة زيادة وهى
ابرهيمى الجود
قوله
هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة
تامل

خلفا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب

وهو مناسب لهما ويسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت

السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة

وهي مجرورة معطوفة على الرمط في البيت السابق يخل عن الرقط الا امائي غادة لها من

عقيلي في حماليكها رمط والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء

وليس المراد منها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من راء يربئه اذا اصبت راس ضربت رأسه وكذلك

دال اسم فاعل من دالاه الركاب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما يتقاطر على الرسوم من المطر

وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى يخل هذه الحبيبة عن ان تركب من النوق ما هي في الضمر و

الانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال يضرب رأسها ازالة حراكها من شدة

الهزال ويداريها بركب هذه الحبيبة سمان نوق ذات اسنمة ففي ذكر الحروف والنون والراء والدال

والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم

برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان

متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا

من خز و تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فهو اشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا

عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخز جمع خزة وتطرزت

اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز

وهو علم الثوب وكقول بعضهم احل وامر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي

اي كن حلو الكلام ولينه ومرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا للمحب خشنا

لمن يخاشن ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من بري القلم اذا نحته اي افسد حال المفسد

وانتدب اي اجب للمعالي واحسمها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في

مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين

الامور المتقابلة ومنه اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من ارصد فلانه

والرصد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه

الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم ايضا وهو برد مسهم فيه خطوط مستوية

وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع

الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي

يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت

قوله
اي افسد
حال المفسدين
اعترض عليه بان لفظ
ان ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال
اعط القوس باريها
اجيب بان البحث
قد
يكون
اصلاحا وقد
يكون افسادا بقرينة
الى المقام ومقابلته ههنا بقوله
رش وهو بمعنى اصلح
يدل على انه
ههنا بمعنى
افسد
له فلان يطبع الاسجاع
يقال طبعت السيف
والدرهم اي
عملت
وطبعت من
الطين جرة

او الفقرة اذا عرف الروي، الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز بالارصاد بالنسبة الى
من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكرره في كل منها
فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف منه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان
الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه
لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله
احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته
بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل كلامي وسلامي لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة
نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن
معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة
وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا
او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا
سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه
منه اقترح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد بجزم على انه جواب الامر من
الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا اذكر خياطة
الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في
نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير
تقديرا نحو قوله قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله
صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس
وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لامنا اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس ويكون
امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله امنا بالله فيكون مؤكدا لا ان الايمان فعلها لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى
بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه
اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في الماء الاصفر
يسمونه المعمودية ويقولون انه تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك
قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان
صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا
للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله

وليس الذي

مؤكد ومنه المشاكلة ان تكون بين ذلك الشيء والغير علاقة بدونه لم يحسن المشاكلة الا انه في ذلك اشكال

ويكون المشاكلة وجها حسنا كما بين الشيئين

لم يكن التجنيس والمشاكلة ان يحصل الوقوع في الصحبة لا انه في المجلس

كذا مثل في العطفيات

بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة

لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى

اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما

يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس

للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج

اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم يحال بين العير والنزوان

بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل

منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي

الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته

فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط

والجزاء في ان ترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها

تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط و

الجزاء في ان يرتب عليهما اللجاج في ترتيب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة

للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين المعنيين في

الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها

الى الواشي ولجاج الهجر فانه لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم

علي اجلسته وانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم في الكلام

جزء على جزء ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث

قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة

المص يصدق على مثل قوله نعم وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى

ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع اي العكس على وجوه منها

ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات

فان العكس قد وقع بين العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام

وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على

السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي

فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي و

الميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في

قوله

فتعبر عنه

الاصطناع بلفظ الغرس

او لانه الاصطناع ...

بماء الطبع ...

والعير الحمار

اعتبر

هو مصاحب الرقيب ...

هو

غرس الاشجار

واما قوله يغرس

كما في قوله يغرس فلان فهو

واقع في صحبة الغرس

الاول تحقيقا

لا

تقديرا

فليس هو موضع

التمثيل كما لا يخفى فتدبر

قوله اي يوقع المزاوجة الخ

ذلك ان تقرأ وتزاوج

على لفظ الخطاب

او ...

ليسند الفعل الى ... على ما

جوزه

الاخفش في

قوله تعالى لقد تقطع

بينكم للفاعل الباذل ...

الجملتين ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم
يحلون لهن فقد وقع العكس بينهم وهم حيث قدم من على هم ثم اخر هن من هم وهما لفظان
واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون
ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون
ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة
كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام
السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الرياح والامطار لنكتة واظهار الكآبة والحزن والجزم والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق
ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك فنقض كلامه فقال بلى عفاها القدم وغيرها
الارواح والديم ومثله فاق هذا الدهر لا بل لا اهله ومنه اي ومن المعنوي التورية وتسمى
الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة
خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على
العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى
القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم
المعنى القريب المورى به عن المعنى المراد البعيد اما بلفظه قبلها نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد
بايد معناه البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا
او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها
صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول في الحمل اراد بالغزالة معناها
البعيد معنى الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث
ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت
السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تكرى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ
وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على
العرش استوى انه تمثيل لانه لما كانت الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك
جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله نعم وقالت اليهود
يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل
ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة

قوله لفظ له معنيان قيل المراد بالمعنيين ما يدل على مفهوم احد سواء كان معنيين او اكثر ... الاقرب ثم اخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله في
قوله اعني الرشا والظبية الرشا بالتحريك ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى قوله كبيت السقط
اذا صدق البيت من قصيدة ...

اعوانهم وكذا قوله والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون وتمثيل وتصوير لعظمته وتوقيفه

على كنه جلاله عن غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة

والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد اشتد النكير على من

تفسير اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء والاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل

الاعجاز وانهم ان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد

الى نفي الجارحة لسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع على الجهال واهل التشبيه والا فكل

ذلك من طريق التمثيل قلت جرى المص في جعل الاستخدام مثال التورية على ما اشتهر بين

اهل الظاهر من المتاخرين اي ومنه ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان

احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر فالاول

كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث

وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا

والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا

وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي

نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر

وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين

ثقة بان السامع يرده اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان

يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول

من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب ومن رحمته

جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار

على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل

الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان

يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب

ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف و

غصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف

وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط

الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون المتعدد

على سبيل الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان

قوله وهو ذكر متعدد الخ

الضمير الراجع الى اللف

منصوب بقوله من جعل لكم

الليل والنهار

الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما
لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان والثاني تفصيل قول الفريقين فانه قد لف
بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
بين القولين فلف بينهما لان هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به وذلك صاحب
المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق
باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين اي قالت اليهود ولن يدخل الجنة الا من كان هودا او
وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين
اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى
على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهو الضرب لا يتصور فيه الترتيب
وعدمه ونوع اخر وههنا من اللف اللطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم
يذكر ما لكل ثم يؤتى بعد ما يذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع اللف بين
لفظين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما يقول ضربت زيدا
واعطيت عمرا او خرجت من بلد كذا وللتاديب والاكرام وتحامي الشر فعلت ذلك
وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام
اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جميع ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله ولتكملوا العدة
الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم
تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف اللطيف المسلك
لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علم البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو
انه جعل من تفاصيل العلل الامر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا
اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره في تفاصيل العلل ثم ما ذكره
في بيان تطبيق العلل على مواقع ما ذكر من تفاصيل الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال امر
من ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفسير العلل لا لانه علل بل لانه استقلاله معلل بشيء من
العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه الترخيص في مراعاة العدة وكيفية القضاء

عليه في تشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل
ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة
العدة ما افطر بصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور
بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء
والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا
الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة
شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة
ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال
عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة
العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنها اي ومن المعنوي
الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون
زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان
الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة
اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي ما تدعو صاحبها الى الفساد ومنها اي من المعنوي
التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم
ونوال الغمام قطرة ماء ومنها اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل
اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج [illegible] النشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده
اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في
اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل اليه حتى يضيفه السامع اليه ويرده
عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى
المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به لاحد الا الاذلان
هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا
الى العام المقدر عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي
عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق
ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط
مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب

قوله وقد يقال ان
قوله ولتكملوا الخ الجواب انما [illegible]

فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى الغير والى الوتد فلا يتحقق التعيين و ح يكون البيت من
قبيل اللف والنشر فلذلك لانه الذى ساى بل في حرف التنبيه المحرز الى ان الغرض قيد اقل وانه يفتقر الى تقدير
ما فيكون اشارة الى غير الحي و لو سلم فنقول جعلت هذا اشارة الى غير الحي و ذا الى الوتد او بالعكس
يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتأمل
ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الا
دخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل
قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء و
اللمعان وادخال القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع
متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع
ثم التقسيم كقوله اي ابي الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسلط
عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهي بلدة من بلاد الروم
تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء
وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر
حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقا
الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني
مفصلا فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب
ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة
بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول [illegible] صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله
الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع في ارض العدو
وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما راينا من نسخ ديوان
ابي الطيب و ما وقع عليه الشروح هو قوله ما اورده المص وفي قوله الدهر معتذر راجع قوله للسبي
ما نكحوا ابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا
ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي
غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم
شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا
مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها فقسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعدا
ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم وقوله

من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله يوم يأتي الخ يعني يوم يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها مخلوقة للابد او هي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان بعض اهل النار وهم المؤمنون لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل يكفي فيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء في الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء وهؤلاء السعادة عليهم باعتبار ايمانهم وتوحيدهم وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع بين الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي يعم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم اضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد ثقال اذا لاقوا اي شديد وطئهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء خفاف اذا دعوا

قوله
اي
ارضها
الاخرة وارضها
ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل
الارض غير الارض
والسموات
و
اي
اهل الآخرة
لا يعلمهم من حيث
مقيل وفيه نظر لانه لشدة
لا يعرف كثير المخلق
وجوده و
دا
ومن عرفهم فانما يعرف مقارن
على
الثواب
العقاب فلا يجمد
له التقسيم للفاضل الجلبي

قوله سأطلب حقي بالقنا
ومشايخ ... و
القنا ... النقع ...
... الشاعر ...
... النقع ...
... التثام على الفم
... اي ... التثام ...

الا عند اخفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان
واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها
وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء
الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد
او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم
ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث
اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه تجبر تاخير الذكور بتعريفهم لان في التعريف تنويها
بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما
من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى
آخر ومنه اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل
لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك
الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان
ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية
نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من
الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها
اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن
سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم
بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف [illegible] معنى قولهم لقيت من زيد اسدا
لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد [illegible] لقيت بزيد اسدا لقيت بلقائه
اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المعنى لانه
في تقدير حصل لي من حصوله صديق قلنا تامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية في
المصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء اي فرس شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة
يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد انها فرس قبيحة الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو
بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة
وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل
من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي
للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها

يكون

ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد
لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في
اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي
فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف
مضروب بارحلن او يموت منصوب باضمار ان كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه
انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولهذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من
القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد
بدونه ولا قرينة عليه وهذا اسقط ما قيل انه اراد في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من
التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد
المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة لكنه كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله وقوله
لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله
يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من
الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل
فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على
بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو التجريد والا فليس من التجريد في شيء بل
انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه لو كان الخطاب
لنفسه لم يكن قسما براسه بل يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد فيه انه
ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي
قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال
الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى
ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنها اي من المعنوي المبالغة المقبولة
لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا
لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما
الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته
صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير
الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن

والاسباب وذكر وقت الصبوة وهو وقت تناول الطعام وقال بعطر دون بيان
وبعض او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار
الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها الى القسمين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال
والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف مفعول له لبلوغه حدا مستحيلا
او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة
والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق
والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرء القيس يصف
فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين
الصيد بين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر
من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف
على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار
واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله
ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب
الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ
والاغراق مقبولان والا اي ان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا
ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير لتخافك
النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف غير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة
والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في
يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله يكاد يسقط شعاركا وافراسا وابلا وزاد فكاد
لنجو الرجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت
سنابكها عليها الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق روسها عثيرا
اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي
امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق روسها متراكما
متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه
تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في
قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى
وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول

عين سكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل

وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وبلفظ يحتمل

مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اشكر بالامس ان عزمت على

الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي ومن المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب

على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان

فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما

عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ

حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القران وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس

المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما الاية ليست كذلك لان

تعدد الالهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي قول

النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر

النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وليس وراء الله للمرء مذهب اي ما هو سبب الشك والتهمة واراد بها

الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت

قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش من عشر اذا خان واكذب واللام في لئن كنت

موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك

الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع يردد فيه لطلب الرزق ومنجع من راد الكلام وتاده

ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب

كفعلك اي يجعلونني حكما في اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك

اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلومني ولا تعاتبني على مدح آل

جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لا

يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي تسميه الفقهاء

قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان

مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس

الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون و

اسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان

وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الافلين اي القمر افل وربي ليس بافل فالقمر ليس بربي

ومنه اي ومن المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي

قوله ومنتجع المنتجع المترك في طلب الكلا والنجعة بالضم طلب الكلا في موضعه والمراد ههنا طلب المعروف

قوله اي الاعادة اهون و اسهل عليه من البدء لان

اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون
ما اعتبر علة لهذا الوصف علة في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف
فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وظهر بهذا فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف
غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا التوهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتباري على ما يقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات
العقل غير مطابق للواقع وهو على اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما
ثابتة قصد بيان علتها في الواقع علتها لا اثباتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا
يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم تحك
نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت به بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها
الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر
لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك
الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف
ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم
حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ادعاه من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان
يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو
ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه
بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها
فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن
يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط
ابعد ضرر اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم والثانية
اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا
حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق
في الدموع فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه من حيث لا يستحسن
الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه الشاعر اي عقب استحسان اساءة الواشي بان
حذاره اي حذر الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق
في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا

البيت للمص وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته

لما رأيت عليها عقد منتطق من المنتطق اي لشد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها

نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص

وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون

نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليه اعني الحالة

الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من

الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت غير انه اراد ان الانتطاق صفة

ممتنعة الثبوت للجوزاء قد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين

لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد بالحالة الشبيهة

بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلافه فان قلت هل يجوز ان يكون

لو في البيت مثلها في قوله نعم لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء

الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمته

الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة

المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم

وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فان قلت اذا

جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا

على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان

الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق بها اي

بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لا

فيه ادعاء واصرار والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر غيبن الغر والمراد

السحاب الماطر الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمز فخففها اي ما تسكن

لهن مدامع والضمير في تحتها يرجع الى الربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا

بنسائمها المزن حتى جاءها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجاء من الجود وهو

المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها

غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان

طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد

وقال بعض النقاد في هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير

لانا نقول لا نسلم ذلك بل

مراده

الانتطاق

الحقيقي الادعائي

هو ومنه مذهب السكاكي في قوله

واذا المنية انشبت

اظفارها

البيت

ليكون من محسنات الكلام و

وهو ما

يمتنع وقوعه

فليتأمل وقوله علته

لنفس ذلك الوصف لا للعلم به

وايضا اشتهار النطاق دليل

مشهور

وجه هذا التفسير انه ضد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدرا من عزائي

بلا ضم عشية شاقتني الحدائم والبلابل وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله

كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب

الذي دفنته السحاب في تلك الديار وهذا اي ومن المعنوي التفريع وهو ان تثبت لمتعلق امر

حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا

عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل

البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون

يحدث للانسان من عض الكلب وهو الكلب الذي ياكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه

جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة

وملوك واشراف وفي طريقه قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء

فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب

ومنه اي ومن المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم اطلق النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا

فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما

نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل

لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وبيان تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو

ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير

دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم

غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب من مضاربة

الجيوش فالعيب صفة ذم منفية فقد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان

فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف

من العيب وهذه زيادة توضيح المقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من مبناه على الشرط المذكور

هو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات

الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط

فالتاكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة

لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات الشيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال

فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى

منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فذكر المستثنى منه

قوله ومنه التفريع ما نبين لنهما له وهو في مسائل الفن جعل الشيء فرعا لغيره وقد يعبر عنه بالبناء وهو في الاصل والعقب

فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرع الحكم اي صب من المتعلق الاول الى الثاني قوله احلامكم

من الفلول في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما قبله خبره

الجلبي 608

6

لا عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول
الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم
اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني فيوهم السامع و
ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا مما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيه شيء من
التعجب حتى توهمت لشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول
الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه
لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة و
تحيل للقلوب وفي الضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح و
تعقب باداة استثناء اي ان يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء تليها
صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير
وهو اداة الاستثناء والاصل في الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا
كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه هو الاتصال
لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل
بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول
صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا
من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا
ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني
على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في
هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين
واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر
السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر
ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا
حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل
اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها اللغو ولا تاثيما
الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن
حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما سلاما وان امكن

الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن
حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله
من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس كذلك الكلام
ان تذكر منقطعا بين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل الا
امراة الا زيدا او لو قصد ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي ومن تاكيد المدح بما يشبه
الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما
فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر
كلها وهو الايمان بايات الله يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا
اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون
بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من جهتين والاستدراك اي الايراد بلفظ لكن
في هذا الباب له في ان تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله
اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه
البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب
من الاستثناء لان الا فيه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه
المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لم يتقدم بتقدير
دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه
وثانيهما ان يثبت لشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان
فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من جهتين والثاني من جهة واحدة تحقيقها على
قياس ما مر ويأتي منه اي من الضرب الاخر اعني الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي
الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت
من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي
وفيه وجهان اخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ
عن علو الهمة وثانيهما انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك
الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان
ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي

قوله الا قيلا سلاما سلاما اي الا قيلا سلاما بدليل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما والقيل مفعول به لقيلا معناه انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام المعنى يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام

قوله الاول ان استثناء ان مثل قوله هو البدر قوله لكنه الوبل مع

المفرغ

ومنه اي ومن المعنوي الادماج يقال ادمج الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام
سيق لمعنى مدحا اوكان غيره معنى اخر هو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى
المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا ولا يكون في الكلام اشعار
بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب
ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في
التهنية فقد سهى لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة
لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع
بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على
الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلب الاجفان في ذلك
الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في
بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع
الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود
خليل صالح لان يودع حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث
اخرج الاستفهام مخرج الانكار ونبه بها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان و
نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب
الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودع حلمه اودعه
اياه لان الودائع تستعاد لا محالة ومنه اي ومن المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين
وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي
عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا و
بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار
وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار اخر وهو يجب في التوجيه استواء
الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر
متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به
الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من
المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال
لا احب تسميته الشجر لم يجزع على ابن طريف بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول
الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار بكر مالك مورقا من اورق الشجر صار
ذا ورق كأنك ...

قوله ابي دهرنا آه الاسعاف
قضاء
حاجة المحتاج
ونعماك بعض النوى والفقر
بمعنى النعمة واذا
فيهم اي النوع
...
باعتبار
فعلى بعد ...
قوله اي اتمها اي تم نعماه
قوله فقد سهى
الشكاية
مصرح
بها قد يجاب بان مقصود
الشاعر
بالذات مدح
الوزير وتهنيته بالوزارة
تهنية لا اعتبار يكون شكاية
الزمان فيه مدمجة
بالعوز و
فيه
بنصف قوله ولا بد لي من
جهلة آه
يريد ان وصلها
لا يليق الا بسبب الجهل
ومدارات رقبائه ولانه
حبيبه ...
بالطرد
الشتم
وغيرهما مما هو من افعال
الجهلاء ...

دار ورق كأنك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم انه لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان
الدال على الشك فهذا يعلم انه لا يجب في كل ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام
الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام
ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق
بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري
وسوف اخال ادري أقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله
اي كالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع
هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح
باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام
عنها كقوله امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلعم كأنهم لم يكونوا يعرفون منه
الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان
احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره
اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اي
اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن
رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت
في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى
عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله
والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله تعالى ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما
يحتمله اي حال كونه خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق
بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت
مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك
بالاتيان مرة بعد الاخرى وقد حمل على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت
قال اطولت وابرم قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي مللت

قوله وسوف اخال ادري
اعدى
بكسر الهمزة في
لغة من يكسر حرف
المضارعة اي اظن قال الشيخ
الجوهري تكسر
افصح
الفتح
والفتح لغة بني اسد خاصة
وهو
القياس قوله
وكالتعريض في قوله تعالى
وانا او اياكم لعلى هدى الاية

وان ابطا حكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابيض من هذا القبيل واما قول
الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها
ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث
من هذا القبيل والبيتان الاولان قريبة منه لان اللفظ المحمول على غير معنى المتكلم يعني في
كلام الغير بل وضع بمعنى في ظنه فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي ومن المعنوي الاطراد وهو
ان تأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى
اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك
فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم
ويقال اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا بفرحو
فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله صلعم
الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام
الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في
الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي التلفظ فيخرج التشابه
في المعنى نحو اسد وسبع او مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او مجرد الوزن نحو ضرب
وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام
منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر
من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق
وفي هيأتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية حاصلة
لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها نحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف ضرب المبني
للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه
يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن فضل القسم على التام حسن الافادة مع صورة الاعادة
فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او
فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد
او الجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة
من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى للمرء قتال الاول
جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما
مختلفان نحو قول الحريري وزاد ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام في مذهب الاعراب الذمام

الاول البهمة في الغاية جمع دهنا بالفتح وهي الارض القليلة الماء ونحوه فلان طويل النجاد و
طلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او حرف او فعل وحرف يسمى مستوفى كالاسم والفعل
كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم
يحيى الكرم ويجدده وايضا يسمى اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس
التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا
اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة
اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدكم
منازل منازل عنها البين غير مقلع مطايا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي
وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا
ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والاخر يسمى
المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار
ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه
ومطعم صابه فالثاني مركب من صاب والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول
بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب
في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه
او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان
متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو
اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في
اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها الا انهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق
الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس
لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور في الاقسام الاربعة وان اختلفا وهو عطف على ذلك
الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه متفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا
اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس
محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم

جبة البرد

جو البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق
ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد لكونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط
قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الواو من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان و
وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف ولكن لما كان الحرفان المشددة
يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في صورة حرف واحد
نيلت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى
هذا الواو من مفرط مكسور كالواو من مفرط وهذا الاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو
ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني محرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول ونحو
قولهم البدعة شرك الشرك فقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك
الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني
الساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان
يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزايد تعتقا في النوع والهيئة والترتيب سمي
الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزايد اما حرف واحد
او اكثر على التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك
الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل قوله تعالى والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ
او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم
تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد صفة موصوف محذوف اي يمدون سواعد
من ايد وزايدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه بالجملة في موقع
موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه و
وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب
ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل
قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي تكون زيادة الحرف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انك تتوهم
قبل ان يرد اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها تاكيدا لها حتى
اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وفي هذا حصول الفائدة
بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو
ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة
القلب بين جوانح وربما سمي هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها

اي اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد
والا لبعد التشابه بينهما وخرجا عن التجانس كلفظي نصرت ونكل ولفظي ضرب وفرح ولفظي
ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا
الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني دامس
وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود
بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من
تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل
لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها
وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المعتاد او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم
تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون وفي الدلائل تمثيل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد
وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الهاء والميم الشفويتين نظرا او في الاخر نحو واذا
جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف
وان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في
اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى
اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض
واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك منه للاحباب
فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى
قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمتجانس الاخر في اخره سمي
تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه
في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان تجانس القلب وغيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر
دون المضمر المتجانس الاخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا
يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم
ومثل عواصم وعواصف قواصف وكقولك حسامك للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يطلق
التجنيس على تشابه اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا وخطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني و
يسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم
غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك بهذا تهدى وقد يعد هذا
النوع مما ينظر فيه الى الحروف وانتصابها كقوله ... سعى بجد في السنسر بخبرة

حضر به وقيل لفاضل استصحب ثقة ايش بصحيفه فقال اتيت بتصحيفه ويلحق بالجناس
شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول
مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم
والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق ونعني بذلك
ان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل
واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى
ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير ترتيب
مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو
ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله
حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو
في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي
المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما
الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها
اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو قوله تعالى وتخشى
الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكون متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل
الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا
ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين و
هو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر
البيت والآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعترض صاحب
المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده
مشتهر اي المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع
الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول والمعتبر عند المصنف اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر
في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما
مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار
ان الملحقين قسمان لانهما اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر
حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا واحدا

اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما الاكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار
اورد ثلثه عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر البيت
واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي
الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول صمة بن
عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وهي وردة ناعمة صفرا
طيبة الرايحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول اقول في قوله
اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجاري رفيقي وبا شرقصتنا و
الرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متلهفا اي استمع بشميم عرار
نجد فانا نعدم اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر
المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب مغرما كاعب هي الجارية
حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع
مغرما وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة
قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها
الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه
ضمير الالمام وقليلا صفة موكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يكون
الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة ويجوز ان يرتفع قليلها بنافع ونافع خبر ان او
هو المبتداء ونافع خبر مقدم عليه والجملة في محل رفع على انها خبر ان والضمير في قليلها للساعة
اي قليل التعريج في الساعة يعني قوما على الدار التي لو وجدتها ما هو له ما كان موضعها موحشا
خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الالمام مكانها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني
ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما اخر البيت والاخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها
هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق نحو قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانسين الاخر في
حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو طاير معروف افصحت
بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق فيها الخمر الاحتسا الشرب و
المقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على
مذهب السكاكي دون المص وما يكون المجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
الحريري فمشغوف بايات المثاني اي القران قال الجوهري المثاني من القران ما كان اقل من المئين

وقيل

وقيل لفاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة وسمي جميع القران مثاني ايضا لاقتران
اية الرحمة باية العذاب ومعنون بزنات المثاني اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها
الى طاق الواحد منها مثنى مفعل من الثني وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح
اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت
والاخر في صدر المصراع الاول مثله قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا
نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع
الرجل عليها والضريب المثل واصلها المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في
الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء
لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ مما
يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق
وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط
في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا مثال لما وقع احد
الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول لانه من القسم الثاني من الالحاق اذ
يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام
فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير فضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل
حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى خلت ويغمر صرف الدهر نائله والغمر و
قد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياها
فهي الان من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق
وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التي اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما
شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحي على
جري العنان الى ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض بلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال
ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فالاول
من عني يعني والثاني من عني يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر
لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراه فاضحى الان مثواه في الثرى فالثراء اوى من الثروة والثرى بالـ
ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها

موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجئ و قد يطلق على توافقها والى هذا اشار
بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو
اى السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة
برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ
الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في
النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطاء عليها في اواخر الفقرة وهي التي يقال لها الفواصل
ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المص فقوله و
هو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي
الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذا الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر و
كما ان التقفية ثمة توافقها فكذا السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اى السجع ثلثة
اضرب مطرف ان اختلفا اى الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد
خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم تختلف الفاصلتان
في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او ان كان اكثره اى اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما في احدى القرينتين من القرينة من الاخرى في الوزن
والتقفية اى التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن
والتقفية واما لفظه فهو فلا يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان
لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتوازى وان لم يكن ما في احدى
القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك بان يكون ما في
احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر
مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في
التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة
من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ان شانئك
هو الابتر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرايط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف
وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من القرينتين دالة على معنى اخر والا لكان
تطويلا كقول الصابي احمد الله الذي لا يدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا
تخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه

ومحاه ولا رسماً الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو
الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا
يحسن ان يؤتى بقرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام
احدها ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله
تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض و
تخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع وله في القران نظير ويستثنى منه ما كان
على ثلث فقر فان الاولين يحسبان في عدة واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز
ان يجيء مساويا لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود فهذه الثلاث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا
كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى
امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية
فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع
السامع وهو ايضا اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه و
احسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل
ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله
تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع
مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين القرائن
ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب
ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور منون وهذا
غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها
للازدواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهناني الطعام ومراني اي امرأني
واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في
ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهو
مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص

بالتنزيل بل الهجر في الظلم قوله أبي تمام فتجلى به رشدي وأثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء
القليل وأصله في الماء وأورى به زندي أي صار ذا روي وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب
ولما أورى بضم الهمزة وكسر الراء على أنه مضارع متكلم من أورى وقيل الزند خرجت ناره فغلط
والضمير في به يعود إلى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله سأجهد نصرا ما حييت ولم
لأعلم أن قد جل نصر من الجهد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص
بالنثر التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لأختها أي لسجعة الشطر
الآخر وقوله سجعة وينبغي أن ينص على المصدر أي جعل كل من شطري البيت مسجوعا
سجعة مخالفة في الشطر الآخر إذ المفعول الثاني لجعل لأن الشطر ليس سجعة ويجوز أن يسمى
كل من فقرتين سجعتين سجعة تسمية الكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب
الاغتراب وأنأتني المتربة عن الأتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن إلى صنعاء اليمن
سجعة أخرى كقوله أي قول أبي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله
منتقم لله مرتغب أي راغب فيما يقرب من رضوان الله مرتقب أي منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالـ
شطر الأول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثاني
وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد إلى بلد إلا تقدمه جيش من الرعب السجع على القول بجريانه في النظم
ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الأول من
البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الأثير التصريع ينقسم إلى سبع مراتب الأولى أن
يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس أفاطم مهلا
بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي الثانية أن يكون الأول غير محتاج إلى الثاني
فإذا جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة
أن يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط
الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع المكان الرابعة أن لا يفهم معنى الأول إلا بالثاني ويسمى
التصريع الناقص كقول أبي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة
أن يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لأن اللفظة
أن يكون المصراع الأول متعلقا على صفة يأتي ذكرها في أول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل فإن الأول معلق بصبح
هذا معيب جدا السابعة أن يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور
كقول أبي نواس أقلني قد ندمت من الذنوب وبالإقرار عذت من الجحود صرحت بالشاتم هناه

بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السجع بهذا التفسير خارج عما نحن فيه ومنه اى من اللفظى الموازنة وهو تساوى
الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين فى اللفظ دون التقفية نحو ونمارق
مصفوفة وزرابى مبثوثة فان مصفوفة ومبثوثة متساويان فى الوزن لا فى التقفية الاول
على الفاء والثانى على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما تبين فى علم القوافى ومثاله قوله هو الشمس
قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب فى الموازنة
ان لا يتساوى الفاصلتان فى التقفية وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه
يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم
وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع
فى مثل ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير فى المثل السائر من ان الموازنة هى تساوى فواصل النثر وصدر البيت
وعجزه فى الوزن لا فى الحرف الاخير ايضا كما فى السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبنى
على انه يشترط فى السجع تساوى الفاصلتين فى الوزن وفى الحرف الاخير ولا يشترط فى الموازنة
تساويهما فى الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اى ثم اذا تساوى الفاصلتان فى الوزن
دون التقفية فان كان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين
مثل ما يقابله من الالفاظ الواقعة من القرينة الاخرى فى الوزن سواء كان مثله فى التقفية او لم يكن خص
هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهى من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان فى كلام البعض
ما يشعر بان الموازنة المعتبرة فيها المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من
الشعر تنبيها على انها تجرى فى النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة
لا تختص بالنثر كما سبق الى الفهم من قوله هى تساوى الفاصلتين فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين و
هديناهما الصراط المستقيم وقوله اى قول ابى تمام مها الوحش الا ان هاتا اوانس اى هذه
النساء تانس بك وبعيد تلك ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك ذوابل والقنا واحدها قنو
فيها النظمان الاية والبيت مما يكون اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه لتخالف
تماثل الوزن فى آتيناهما وهديناهما وكذا فى هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك
مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اى من اللفظى القلب وهو ان يكون الكلام بحيث لو عكسته و
ابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون فى النظم وقد يكون
فى النثر اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله اراناه الاله هلالا انارا وقد
لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى قول القاضى الارجانى مودته تدوم لكل هول وهل

كل موضع تقدم واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي النثر ان يكل في فلات ورمات فقيرة الحرف
المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحرف المكتوب ومنها اى ومن اللفظي التشريع و
يسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما
اى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما الا انه يجب في التشريع
ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين وقفت لانه فسره بان يبني الشاعر ابيات القصيدة على
قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان
لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اى قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية
الحسية انها شرك الردى وحبالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار متى ما اضحكت
في يومها ابكت غدا تبا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدي بجلائل الاخطار وكذا سائر
الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية
الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل
ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى
من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر ومجموع قوله شرك الردى في
القافية الثانية من فتحة الدال من اكدار الى الاخر ولفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم
القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على
المشتهر الصب الجوى وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي
فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا النظر من قوله هو بناء
البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنها اى من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام
والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروى وهو الحرف الذي يبنى عليه
القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من روية
الحبل اذا فتله وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من روية على البعير اذا شددت عليه الرواء
وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع
الشرب او ما في معناه اى قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروى من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في
فواصل النثر موقع حرف الروى في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة
يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء
ذلك في بيتين او اكثر وفي فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروى ما ليس بلازم في السجع
مثاله قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فقبل اللام ميم مفتوح

وهو

وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لوجوده في البيت الثاني ايضا وقوله ما
ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من الفاصلة
الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل القافيتان او الفاصلتان
سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يتوهم انه كان ينبغي
ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فمعنى ما
ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم
في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تسخر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتح الهاء
لتحقق السجع بدونه نحو فلا تقهر ولا تنصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان
يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حروف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت
منيتي أيادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع ولم تخلط بمنة وان عظمت في الاساس شكرت الله
نعمته واشكر والي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكانه اراد بعمرو نعمته او جعل الايادي
بدل اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل
به البلاء وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وعن في طريقته قول الاخر اذا افتقر المرء
لم ير فقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث يخفي مكانها لاني كنت استرها
بالتجمل فكانت قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وذلك باصلاحها بأياديه يعني من حسن
انعامه جعلها كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات
بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت
ونحو ذلك ففي كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام
والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر والمستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن
الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لأوسع مما كان فيه
وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير القافية
ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه التزم في الفاصلتين اعني الكسل والعسل
السين التي يحصل بدونها كالك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل
مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون

ذلك في حرف القافية والفاصلة او في غيرها الا ان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل
حرف الروي وكذا ما في مثنا من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي
بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية
من حروف القافية او الفاصلة لا انهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي
ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر والمراد بقوله قبل حرف الروي وما في معناه من
حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح
قد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء
في كلمات الفقرة او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من
المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك
ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى با
لالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على
منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم
شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه
غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر باذن
الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان
الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى
تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف
مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يوتى بكلام يكون كل
من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد
الموصل كقول الوطواط وادر لنا ان زرت دار ودود هدر ذا وزاد وذا ودر وذا ورد ذا ومثل الخيفاء وهي
الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها
كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين واللوم غض الدهر جفن حسودك يشين ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل
كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر في ما ياتي به من رسالة او خطبة
او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق
الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله
اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وكقول ابي نواس صفراء لا تنزل
الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة

على سياق واحد مثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم
الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في
كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى
المذكور في باب الاطناب وقد اورده في باب المحسنات ومشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان
وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا
القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه
الاشياء وعقدها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب
خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم ولعله اعلم خاتمة في السرقات الشعرية وما
يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن
الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى
لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر و
المفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف
من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها
بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود
العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته
اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد
والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام
في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية
جزاء لقوله فان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد
لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان
يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه
وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب
لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة
من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من
الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين

القسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه
او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله او بعضه والثاني
ان يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير
النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية
الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي
عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك
النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته
على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبمواخاتك ان كانت به مسكة
من عقل ومعرفة ويركب حد السيف ازاد بركوب السيف تحمل تقطع امور تقطيع السيف وتوثر
تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف
اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يوثر فيه تاثير السيف
مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار وامتناعا من ان لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد
الله بن الزبير دخل على معوية فانشد هذين البيتين فقال له معوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر
ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما
ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على
عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان
والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان
يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر الماثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك
انت الاكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل وورد
طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم
ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام مقام تعرف تعلم وقريب من هذا
ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض
الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي لنظم
اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان
يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد
في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول

كقوله

كقول بشار من راقب الناس اى حاذرهم فى الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب

العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اى الشجاع القتال الذى لم يروعه

بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه فى التجارة فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه

باع مصحفا واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اى حزنا انتصب على انه

مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجراة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا

روى عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتى فهو اخف

منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم فى كل عين وحاجب بسمر

القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم عيونا لها وقع

السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث

وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثانى دونه اى دون الاول فى البلاغة لفوات

فضيلة توجد فى الاول فهو اى الثانى مذموم ومردود كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد و

كان قد استشهد فى بعض غزواته هيهات لا ياتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اى بعد

ان ياتى الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانى له بدلالة ما قبله وهو قوله انسى ابا نصر نسيت

اذن يدى من حيث ينتصر الفتى وينيل قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ ابو على

الفارسى فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يكون مثله فيعز واثره لا يكون فاذا جعل

سببه فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث

بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابى الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان

بخيلا فالمصراع الثانى ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام لكن مصراع ابى تمام اجود سبكا لان

قول ابى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصح حمله على الماضى والمراد لقد كان فان قلت

ههنا مضاف والفعل محذوف المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعنى لا يسمح بهلاكه

ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشئ هو بذله للغير فالزمان اذ سخا به

بذله ولم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق

فى تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل وانما اعدامه وافناؤه فباق بعد فى تصرفه ولان يسمح بهلاكه او

يبخل فهو الشك فالله والحاصل ان ايجاده قد اعدمه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه

قط لكونه سببا للصلاح قلنا دعوى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه

عن تقدير المضاف الذى لا يظهر له قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر

البيت قال ابن جني اي تخلي الزمان من بعدك فتجاسر واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤك الذي
استفاده منه لبخل به على اهله واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرضه ان السخاء
غير موجود لا يوصف بالبخل وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به على اعادي فاعداه سخاؤك فاسعدني
بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان
بهلاكه او باعادته او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخل بمثل الرثي ولو اشترط في
الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا
منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر
معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام فيهما فالبيت وان كان الثاني مثله
مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية
لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان المنية الطالبة
للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق
وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا
وهو حال من سبلا وقيل انه يرجع للمهجة وهو فاعل وجدت اضيف الى المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى
كله مع لفظ بعض المعنى كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول الفاضل الارجاني
لم يبكني الاحداث اذ بكينا استريب الى عودي هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمع الفتية في مدمعي
وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي
الدرر التي قد حشي بها ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا
يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام
مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك
راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيث
ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ
والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو
عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل
اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى
جلدا والبس جلدا اخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ
من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام
هو الضمير للشان الصنع الاحسان هو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث

او يبطو

اى يبطؤ فالريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطوء سيبك اى تأخر عطائك
عنى اسرع السحب فى المسير الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه تقول لعل تأخر عطائك عنى يدل على
كثرته كالسحاب فما يسرع منها انما كان لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشى فبيت ابى
الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اى ثانى
الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى واذا تألق اى لمع فى الندى اى فى
المجلس الخاص باشراف الناس كلامه المصقول اى المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه
القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كأن ألسنهم فى النطق قد جعلت على رماحهم
فى الطعن خرصانا الخرصان اسنة الرماح واحدها خرص بالضم و
الكسر يعنى لفرط مضاء الشجاعة رماحهم ونفاذها كأن ألسنتهم عند النطق جعلت اسنة على
رماحهم عند الطعن فصارت الالسنة فى النفاذ كالسنتهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى
لانه قد فات طرافة افاده بلفظ تألق والمصقول عن الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة
للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية و
ثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول كقول الاعرابى ولم يكن اكثر الفتيان مالا
وروى وما كان اكثرهم سواما السايمة والسوام والسوايم الابل الراعية ولكن كان اكثر
ذرعا فى الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اى سخى وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى ابن
وليس باوسعهم فى الغنى الضمير اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون
كما يصنع ولكن معروفه اى احسانه اوسع من معروفهم وكقول الاخر فى مرثية ابن له والصبر يحمد فى
المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح
يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنها ان يتشابه المعنيان
اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا يمنعك من ارب اى حاجة لحاهم بالضم جمع لحية
سواء ذو العمامة والخمار اى لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم و
النساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له ومن
فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن
فى كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان
يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او فخرا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد
الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب والمديح او غير ذلك وعن
وزنه وعن قافيته ومنها وهو ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى سلبوا اى ثيابهم و

انه هتكت الدماء عليهم بحمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول
ابي الطيب يبس النجيع عليه اى الدم عليه اى على السيف فهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم
اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون
معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا
لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول
يخص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى انه لما ابلغ هرون الرشيد كثرة افضال
الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه
الابيات قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل
الفضل الواحد وليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون
معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك
اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعنى قوله
واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلنا الواو للحال اما على تجويز تصدير
المضارع المثبت بالواو كما هو راى البعض او على تقدير المبتدا اى وانا احب واذا جعلتها للعطف
فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد ان الملامة
فيه من اعدائه وما يكون من صديق الحبيب يكون مبغوضا للاصحاب فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص
والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام
ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت
قبل سيبه بسؤال الخاد اراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود
واراد ابو الطيب انه يستبق نغمة من سائل لعطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لانه
يحاذر ان يعطي بغير سؤال ومنه اى من غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول
الافوه وترى الطير على اثارنا راى عين اى عيانا ثقة حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة
او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على اثارنا اى كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان مخففة
من المثقلة ستمار اى ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اى القى ظلها
ظلل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض العطش اقامت اى
عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اى ثقة على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم
تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في
دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو سارت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها

فزاد

فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعنى ان ابا تمام
انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كان تخيلها لا رؤيتها مرئية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد
المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير
واثقة بالميرة لتعاطيها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله رأى
عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابى تمام ظللت الخ بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل
على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو
السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى
اخذه من الافوه وهو تسابر الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل
وباقامتها مع الرايات كانها من الجيش وبها اى باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم
حسن الاول اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها
لم تقاتل لم يحسن بهذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
ظننا انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو دفع التوهم الناشى من الكلام السا
بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادة
يتم حسن البيت معنى الاول اعنى تساير الطير على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما فى الايضاح
وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما
يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون
اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثانى ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى
القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل فى الابتداع والتصرف وهذا الذى ذكر فى الظاهر
وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامى
المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر
ولا يترتب عليها الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى
جميعا او فى المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما
يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين
يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان
بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب عنق واحد منهم

فاستعفى فما اعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب

بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعنى نفسه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا لطالبه و

ابن ظالم ثم ضرب بسيف الرومى وانبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق

ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفى عن رعب ولا دهش

عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم

اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا

كبا ثم جلس يقول كانى بابن المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال بسيف ابى رغوان سيف

مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر

فانشا يقول بسيف ابى رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان

ما شاهده ثم قال جرير يا امير المومنين كانى بابن القين يعنى الفرزدق وقد اجابنى فقال ولا

نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه

فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمايم ولا نقتل الاسرى ولكن

نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومى جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم

فاذا لم يعلم ان الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك

فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول

فى السرقات الشعرية القول بالاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم

من لمحه اذا ابصره ووجه اتصالها بالقول فى السرقات ان فى كل منهما اخذ شى من الاخر

اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيا من القران والحديث لا على انه منه

اى لا على طريقة ان ذلك الشى من القران او الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من

القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تعالى كذا او قال النبى عم كذا او فى

الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او الحديث

وعلى التقديرين فالكلام منثور او منظوم فالاول كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب

حتى انشد واغرب والثانى مثل قول الاخر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر

جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه

وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب

يوم حنين اخذ النبى عم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين فقال شاهت الوجوه اى قبحت والقبح

من القبح نقيض الحسن وفعله الحريرى وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين

اى ابعده

اي ابعده من الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيئ الخلق فداره من

المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره

اقتباسا من قوله عم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يعني حففته بكذا اي جعلته

محفوفا محاطا به يعني ان وجهك جنة فلا بد من تحمل مكاره الرقيب كما لابد لطالب الجنة من مشاق

التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم

من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن

الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله

بواد غير ذي زرع مقتبس عن قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند

بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب

لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه

تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت

لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية

كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا

الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر

شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر

الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز

عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن

الشاعر شعره شيئا عن قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت

مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى

تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم

كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف

المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري ولم ينبه فيه على انه من شعر الغير

مع كونه مشهورا لا احتياج اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر

انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام و

تضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه

ابو زيد للبيع على اني سانشد يوم بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد

الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي

الصلاة تمام البيت ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد
الثغر بكسر السين لا غير هو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي
اضاعوني في وقت الحرب وفي وقت ان سد الثغور ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا
من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وتخطئة واما بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول
الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير
لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر
الثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى واذى
والان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير
الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل
البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو
ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا
الوهم ابدى اي اظهر لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني
من الاذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله
ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة
لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف التذكر او للجر والجري وقدم توسعا في
تقديم الظرف على العامل ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه
والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر زاد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير
العذب يعني شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها
بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه
ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي
به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى
يضع العمامة تعرفوه [illegible]
فعبر الحاضر بالغيبة ليدخل [illegible] غلطوا [illegible] اي [illegible]
ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد ولو اراد بالغوي على طريق التهكم و
ربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لانه اودع شعره
الثاني او بيع ذكره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره

بشعر الغير

بشعر
الغير واما العقد فهو ان ينظم نثرا قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس
فهو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث على ما مر منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان
غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا مدخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي
العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن
آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا
كثيرا لا يحتمل معه في الاقتباس او لم يتغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا
يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول
الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك
واعملن بنية عقد قوله عم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا
يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان
ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع
مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت
ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات
باطلة ويصدق هو توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي
الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه
لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه ويصدق ما يخطر بقلبه من التوهم
على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون
في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات
واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه
فهو هيهنا خطاء محض نشا من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان
يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام
الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فتضمنه [illegible] من القصة و
الشعر وامثلة التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى
قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى
قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها
صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم الت بنا ام كان في

الركب

الركب يوشع والضمير في اخرام ولهم للاجنة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير
على الماء دار وحومة غيره ونضاه صبه وازال الضمير في ضوءها وبهجتها للشمس اي الطالعة من تحت
الدجنة الظلمة انطوى انضم الجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما راى واستغراب له اشار
الى قصة يوشع بن نون فتى موسى ع واستيقافه الشمس اي طلب وقوف الشمس فانه روي انه قاتل
الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم
فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتمليح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضا
اي حارة يرمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي ارق رق له اذا رحمه واحفى من حفي عليه تلطف
وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير
في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث
بعمرو عند كربته ... اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار
وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها البهيلة وهي ام جساس بن مرة وكان معها جار
لها من جرم بن زبان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من ناحية العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة
بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت
حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها تشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال
جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب
حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال
يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو والبيت ونشأ الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة
كلها للتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتمليح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون
ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد يضرب
للامر الشاق قاله الكليبي اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا ظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان
تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتمليح الى القصة والى
الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني
ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب ع والتمليح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة
تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن ضرب شبيه اللغز كما روي ان تميميا قال
لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار
التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح
تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب دخل على

عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ما ذا لقيت ابن زحمة من شيوخ محارب ما تركوا لنا نام

واراد قول الاخطل نكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت قريش ولا ترى ضفادع

في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برذونا

وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق

اي ان يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع المانق والاحسن يقال تانق في الروضة اذا وقع فيها

متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة اعذب

لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من

التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ متناسبة متقاربة في الجزالة والمتانة

والرقة والسلاسة ويكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف

او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلايم واصح معنى بان سلم من التناقض والامتناع

ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر

الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك

احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع

على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في

تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط

اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى والدخول

وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع والا لم يصح الفاء وقد نجح بعضهم

في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب و

المنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه

بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول واحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب

[illegible] بطي الكواكب وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقوله [illegible] قصر عليه

[illegible] عليه [illegible] الاما [illegible] فكره في

الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم [illegible]

فواد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام [illegible]

[illegible] وهو في كبد [illegible] فالصحيح [illegible] يتطير به اي يتشاءم كقوله اي قول ابن مقاتل

[illegible] الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد

اجابك يا اعمى ولك مثل السوء وروى ايضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان وانشد لا تقل
بشرى ولكن بشريان غرة الداعى ويوم المهرجان فتطير به الداعى وقال يا اعمى تبتدى بهذا يوم المهرجان
وقيل بطحه اى القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اى
احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون
المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة
الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه فى العلم او غيره كقوله فى التهنئة اى كقول ابى
محمد الخازن يهنى الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد فى افق
العلى صعدا وكقوله فى المرثية اى كقول ابى الفرج الساوى فى مرثية فخر الدولة هى الدنيا تقول
بملء فيها حذار حذار من بطشى اى اخذى الشديد وفتكى اى قتلى بغتة وكقول ابى تمام يهنى
المعتصم بالله بفتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح فى ذلك الوقت السيف اصدق انبا
من الكتب فى حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف فى متونهن جلاء
الشك والريب وكقول ابى العلاء فيمن عرضت له شكاة عظيم لعمرى ان يلم عظيم بآل على والانام
سليم وكقول الطيب فى التهنئة بزوال المرض المجد عوفى اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى
اعدائك السقم ومن لطيف ما يشار فى ابتداء الكتب الى الفن المدون فيه كقول جار الله العلامة فى
الكشاف الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفى المفصل الله احمد على ان جعلنى من
علماء العربية وثانيها اى ثانى المواضع الثلاثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اى
الخروج مما شبب الكلام به اى ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر ايام الشباب
واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر
الشباب من نسيب اى وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود
مع رعاية الملاءمة بينهما اى بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب
وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوى والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع
رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع الثلاثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها لان
السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين
حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس والتخلص قليل فى كلام المتقدمين
واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة
المتكلم كقوله اى كقول ابى تمام فى عبد الله بن طاهر يقول فى قومس اسم موضع قومى وقد اخذت
منا السرى اخذت منه اى اثر فيه وخطى المهرية [illegible] العقال [illegible]

سريّة واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يونث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وبقيل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهر والاعناق والواحد اقود اى يقول قومى والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله مطلع الشمس يبتغى ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابى الطيب في نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابى الهيجا في قلب فيلق وقد ينتقل منه اى مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اى الانقطاع والارتجال وهو اى الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والذال المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذى ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب المخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدى صروف الليالى خلقا من ابى سعيد غريبا ومنه اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شئ من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانى قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فانى فعلت كذا وكذا قصد الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اى قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذى شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اى

الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر
جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن
الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج
من كلام الى اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص ومنه اى من
الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا
باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الاخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام
المتأخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع التى ينبغى ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان
يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس
فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع فاستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ الذى
يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة
فيما سبق كقوله اى قول ابى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد وانى جدير اذ بلغتك بالمنى
اى جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير فان تولنى اى تعطنى منك الجميل فاهله
اى فانت اهله لاعطاء ذلك الجميل والا فانى [illegible] عما صدر منى من الابرام وشكور لما صدر عنك
من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اى احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام
حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه [illegible] كقوله بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا
دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين
بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح
السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور
جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنهه العبارة و
ان نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ و
تحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا تبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شئ اخر
وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف الاعلى من البلاغة والطرف الاقصى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع
البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان فى هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث ختمت
بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وكقوله تعالى تبت يدا ابى لهب فى جيدها حبل من مسد وكذا خواتم بعض السور مثل قوله
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند
التأمل والتذكر للاحوال المذكورة فى محل الثناء والابتداء لان لكل مقام مقالا لا تخفى فيه غيره